

# مصطلاح التأريخ

أسد رستم





# مصطلح التاريخ

وهو بحث في نقد الأصول وتحري الحقائق التاريخية وإيصالها  
وعرضها وفي ما يُقابل ذلك في علم الحديث

تأليف  
أسد رستم



### الناشر مؤسسة هنداوي

المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦/١/٢٠١٧

بورك هاوس، شبيت سرتريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة

تلفون: ٨٢٢٥٢٢ + ٤٤ ١٧٥٣

البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org

الموقع الإلكتروني: <https://www.hindawi.org>

إنَّ مؤسسة هنداوي غير مسؤولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبر الكتاب عن آراء مؤلفه.

---

تصميم الغلاف: عبد العظيم بيدس

التقديم الدولي: ١٩٧٧ ٦ ١٥٢٧٣ ٩٧٨

صدر هذا الكتاب عام ١٩٥٥.

صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٠.

جميع حقوق النشر الخاصة بتصميم هذا الكتاب وتصميم الغلاف مُرخصة بموجب رخصة

الشرع الإبداعي: تَسْبُبُ المُصْنَفِ، الإصدار ٤٠. جميع حقوق النشر الخاصة بـ

الأصلية خاضعة لملكية العامة.

# المحتويات

٧	المقدمة
١٣	١- التقميش
١٧	٢- العلوم الموصلة
٢١	٣- نقد الأصول
٤١	٤- تنظيم العمل
٤٥	٥- تفسير النص
٥٥	٦- العدالة والضَّبط
٧٥	٧- إثبات الحقائق المفردة
٩٧	٨- الرَّبْط والتَّاليف
١٠٥	٩- الاجتهاد
١٠٩	١٠- التَّعليل والإيضاح
١١٥	١١- العرض



## المقدمة

وأقدم التوارييخ المدونة أسفار موسى الخمسة وأسفار يشوع وصموئيل، فإنها دُوِّنت فيما يظهر حوالي السنة ٩٠٠ قبل الميلاد، وأول من حاول نقد الروايات التاريخية هكتايوس الملطي اليوناني. فإنه كتب في القرن السادس قبل الميلاد في أصل الشعب اليوناني وفي تجوالاته الأولى، وقال: «ولست أثبت هنا إلا الحكاية التي أعتقد صحتها. فإن أساطير اليونان كثيرة، وهي عندي حديث خرافة». وجاء بعده عدد من أبناء جنسه يؤرّخون، فينظرون إلى الأشياء على حقيقتها ويبعدون عن الخرافات والأساطير، شأنهم في كل عمل فكري قاموا به، ولكن أحداً منهم فيما نعلم لم يحاول أن يجعل من هذا النظر إلى الروايات التاريخية على حقيقتها «علمًا بأصولها».

وأول من نظم نقد الروايات التاريخية ووضع القواعد لذلك علماء الدين الإسلامي، فإنهم اضطروا اضطراراً إلى الاعتناء بأقوال النبي وأفعاله لفهم القرآن وتوزيع العدل. فقالوا: «إن هو إلا وحي يوحى، ما تي منه فهو القرآن وما لم يُتَلْ فهو السنة». فانبروا على الجمع الأحاديث ودرسها وتدقيقها، فأتحفوا علم التاريخ بقواعد لا تزال، في أنسابها وجوهرها، محترمة في الأوساط العلمية حتى يومنا هذا، وهو ما سيتاح لنا الإطلاع عليه في تضاعيف هذا الكتاب في حينه.

وجاء عبد الرحمن بن خلدون في القرن الرابع عشر (١٤٠٦-١٢٣٢) فكتب في مقدمته في «طبائع العمران» وجعل من هذه الطبائع محكماً علمياً لفقد الأخبار التاريخية وتمحيصها، فسجل بذلك فوزاً كبيراً، ونحن وإن خالفناه في صحة هذه الطبائع وفي وجوب تطبيقها على حوادث الماضي، لا يسعنا إلا أن نعترف بفضله وبنفوذه على سائر من كتب في التاريخ قبله، وسنعرض على القارئ شيئاً من هذا في حينه في فصل لاحق من فصول هذا الكتاب. وعاصر ابن خلدون فلافيوس بلوندوس الإيطالي (١٤٦٣-١٣٨٨) الذي كتب في تاريخ روما، وحَكَمَ

عقله وطبق منطقه الفطري، فقذف بأساطير زملائه السابقين إلى حيث يطرح سقط المَتَاع. فكان خير زميل لجاره التونسي الكبير.

وأدت الاكتشافات الجغرافية واليقظات العلمية الفنية والمنازعات الدينية، والمطامع السياسية والوثبات الفلسفية في القرون الحديثة في أوروبا إلى الرجوع إلى الماضي، وتقليل صفحاته والاهتمام بأخباره اهتماماً شديداً، ولكن رائد المؤرخ الأوروبي في القرن الخامس عشر حتى الثامن عشر، بقي طوال هذه العصور مجرد استغلال الماضي لصوالح سياسية أو دينية، ولم يدرس لذاته؛ أي للوصول إلى الحقيقة المجردة.

وأول من نادى بنقل التاريخ من ميادين الخصم والنزاع وال الحرب إلى مجالس الدرس والتدقيق، العالم الإيطالي جيوفاني فييكو (١٦٦٨-١٧٤٤) فإنه درس أفلاطون وغروتيوس، فدفعه الأول إلى درس بعض كُبريات مسائل التاريخ والفلسفة، وبعثه الآخر على درس فلسفة القانون، وفي السنة ١٧٢٥ أصدر كتابه «أصول علم جديد» اعتبر به التاريخ فرعاً من علم المجتمع الإنساني، وذهب إلى أن البحث التاريخي الحقيقي يقوم على أصول منطقية دقيقة، وقال ببدأ التطور، وسكت عن تدبير الخالق، ونَوَّهَ منتسكيو نفسه بتجُّرد هادئ تطور الحكم في فرنسا وإنكلترا، ووازن بين الاثنين، وجاء فولتير (١٦٩٤-١٧٧٨) بنقده اللاذع، فنفذ إلى صميم عناصر القوة والضعف في فرنسا، وحاول وضع تاريخ حِرْ للثقافة، ولكن الاثنين أسرعا إلى الكتابة قبل إكمال نقد المصادر واستيعابها.

وانتظمت المالك في أوروبا في القرن السادس عشر، وقامت عصبية وطنية جديدة ونشأ شعور قومي حديث، فقام علماء مؤرخون في دول الغرب، يعنون بجمع المصادر بداعي الاعتزاز بالماضي، وأهم مجموعة من هذه المجموعات التاريخية الوطنية، مجلدات تواريχ العصور الوسطى التي بدأ بنشرها الرهبان البندكتيون من جماعة القديس مور، وذلك في منتصف القرن السابع عشر، والواقع الذي لا مفر منه هو أن رسالة جان ماييون في дيبليوماسيات (١٦٨١) هي فاتحة البحث العلمي الحديث للمخطوطات، وظهر في القرن الثامن عشر سلسلة أخرى من نوع هذه منها مجلدات موراتوري الخمسة والعشرون من كتاب الشئون الإيطالية (١٧٢٢-١٧٥٠) ومجموعة توما هيرن الإنكليزي للتاريخ الإنكليزية القديمة. فتيسير مؤرخي القرن التاسع عشر ما لم يتيسر لغيرهم من سهولة الرجوع إلى المراجع، وإنعام النظر فيها و مقابلتها ومقارنتها مما لا بد منه للوصول إلى الحقيقة.

وفي السنة ١٧٩٥ أصدر العلامة وولف الألماني مقدمته الشهيرة لمجموعة هوميروس الشعرية، فأحدثت ضجة في الأوساط اللغوية الأدبية التاريخية، في ألمانيا وخارجها؛ لأن

ولف ذهب فيها إلى أن الإليانة والأذيسية لم يكتبهما هوميروس ولا غيره بهذا الاسم، بل جماعة من الشعراء في فترات متباعدة من الزمن، ودفعت هذه الضجة التي أحدثتها مقدمة وولف بتلميذه أوغست بوخ، أن ينقد المصادر التاريخية اليونانية، في موضوع الاقتصاد السياسي في أثينا (١٨١٧)، وقام برتولد نيبور الألماني (١٧٧٦-١٨٣١) وهو ابن الرحال كارستن نيبور؛ صاحب المجلدات الثلاثة في وصف الجزيرة العربية. نقول قام برتولد نيبور يغربل المراجع الرومانية بغربال وولف، فوضع كتابه تاريخ الرومان، ونهج به نهجاً علمياً جديداً، فلم يبق من أقاصيص الرومان وأساطيرهم سوى راسب يسير من الحقيقة «فأحيا التاريخ الروماني وبوأه مكانة علم مستقل».

وآمن بالنقد الجديد رهط من علماء الألمان في القرن التاسع عشر، جعلوا من ألمانيا معلمة أستاذة للعالم بأسره في فن التاريخ الحديث، وزعيم هؤلاء، دون منازع، هو ليوبولد فون رانكي (١٧٩٥-١٨٨٦) الذي ولد في فيلهي وتوفي في برلين، وقد كان مثال النزاهة والعدالة، رائد الحقيقة العاربة، دون أي التواه، ودأب كثيراً، وطرق مواضع شتى، فصنف في تاريخ إيطاليا وتركيا والصرب وإنكلترا وفرنسا والكنيسة، وفي الثمانين من العمر بدأ تاريخه العام، فأتمّ منه سبعة مجلدات، وعندما تُوفي في الحادية والتسعين من العمر، هبّ جماعة من تلاميذه الأوفياء، فأكملوا هذا التاريخ، وتسلّم شعلة نيبور الألماني آخر تيودور مومسن (١٨١٧-١٩٠٣) فوضع تاريخاً عاماً لروما، وأخر الولاياتها، لا يزالان مرجعين هامّين لكل من يعني بالتاريخ الكلاسيكي، حتى يومنا هذا.

وساهم المؤرّخون الإفرنسيون مساهمة قيمة في نقد المراجع الأولية بعملهم العظيم، في مدرسة الوثائق التاريخية التي أسّسواها في السنة ١٨٢١، فعنوا عنابة فائقة بفقد وثائق العصور الوسطى، ووضعوا القواعد الأساسية لعدد من العلوم الموصولة لعلم التاريخ، كعلم الدبلوماسية، وعلم السفر أجيستيك وفن الباليوجرافية، وغير ذلك مما لا بد لمؤرخ العصور الوسطى من التذرع به، لفهم مراجعه الأولية، ونقدّها نقداً علمياً ثابتاً، ومن أشهر تلامذة هذه المدرسة بنiamين غiyor وغبريايال مونو، وفوسـتـيل دـهـ كـولـانـجـ.

وسّرت عدوى هذا التدقّيق في المراجع من ألمانيا وفرنسا إلى بريطانيا، فقام سر فرنسيس بالغراف (١٧٨٨-١٨٦١) وجون ميتشل كامبل (١٨٠٧-١٨٥٧) يعنيان بتاريخ الجزر البريطانية، في العهدين السكssonي والنورماندي، بالدقة المطلوبة، ففتحا بذلك عصراً جديداً في التاريخ، في الجزر البريطانية، وفي منتصف القرن التاسع عشر أمّ مدارس ألمانيا، عدد من الطلاب الأميركيكيين، يدرّسون التاريخ بالأسلوب الجديد، وأشهر

هؤلاء قدماً هنري أدمز الذي درس في جامعة هيدلبرغ، ودرّس في جامعة جونس هوبكنز، وجون برجس الذي عاد من ألمانيا، فأسس في جامعة كولومبيا مدرسة العلوم السياسية، على طراز ما شاهد في برلين.

وعلى الرغم من العناية بالمصادر وجمعها ونشرها ونمو الروح البريء من الهوى، وتقدم الطريقة العلمية في البحث، وازدياد احترامها في جميع الأوساط في أوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة، ظلَّ البعض من رجال التاريخ والفلسفة يندفع بالعاطفة، فيفضل ويسلال، ولا يزال رجال الفلسفة، حتى يومنا هذا يتذرون بالتأريخ لتأييد نظرياتهم دون تبصر، فيما يقرءون أو تروِّي في الاستنتاج، وما أكثر الفلسفه الذين يجهلون التاريخ، ولا يكُلُّون أنفسهم مشقة الاستشارة، فيجعلون التاريخ ينطلي بما ليس فيه!

وليس بعض أساتذة التاريخ هذا الضعف، وهالهم أمر هذا الشطط، فنبهوا إليه وردعوا عنه، وبين هؤلاء غبرياً مونو، فإنه ما فتئَ منذ السنة ١٨٧٦ عندما ظهر العدد الأول من مجلته التاريخية الإفرينية؛ نقول ما فتئَ يردع عن التعميم قبل الإحاطة، وينذر بالخطر الذي ينجم عن تقبُّل مذهب معين من مذاهب الفلسفة، وكتابة التاريخ على ضوئه، قبل التثبت من الحقائق التاريخية تثبتاً مستقلاً عن كل رأي فلسفى، وذلك حتى وفاته في السنة ١٩١٢، وقال غيره من المؤرخين الأساتذة، بوجوب تربية المؤرخين المبدئين الصغار تربية علمية واقعية تتفق في جوها وأسلوبها وتربية طلاب العلوم الطبيعية، وأشهر من أقدم على هذا العمل الشاق وأعرقهم شرفاً العلامة الألماني الأستاذ الدكتور أرنست برنهاييم. فإنه أعدَّ في الثمانين من القرن الماضي، مؤلفاً خاصاً لهذه الغاية، أبان فيه الخطوات الصائبة التي يجب على المؤرخ أن يخطوها، والعقبات التي تتعارضه، وكيفية تذليلها، والمهالك التي قد يقع فيها، وكيفية تحاشيها، وأردف كلامه فيها كلها بالأمثلة الدقيقة المفصلة. ثم نشر هذا المؤلَّف الأول مرة في السنة ١٨٨٩ وأعاد طبعه مراراً، وهو لا يزال حتى يومنا هذا أكمل ما صُنِّف من نوعه، وانبرى بعده المؤرخان الإفرينيان الكبيران شارل سينيوبوس وشارل لانغلو، فأصدرا في السنة ١٨٩٨ مقدمتهما في الأبحاث التاريخية، فجاءت مختصراً دقيقاً مفيداً. أما علماء الإنكليز، فإنهم آثروا ولا يزالون التعليم بالأمثلة دون اللجوء إلى كتاب خاص بالقواعد.

ولست أذكر تماماً متى بدأ عهدي بهذا العلم؛ ولكنني أذكر تماماً أنني لما عدت من جامعة شيكاغو سنة ١٩٢٣، وبما شرطت عملي في جامعة بيروت توليت تدريس علم المثلوثولوجية فيها، وأول ما عملته أنني أخذت أجمع أهم المؤلفات التي تدور حوله. فتوفر لدى عدد منها في

اللغات الأجنبية، ولكنني لم أعثر على شيء في العربية، فصممت آنئذ أن أتلافى هذا الفراغ، وأكتب شيئاً في هذا الموضوع.

ورأيت أن أترى في الأمر، فأبدأ بتدريس الموضوع بلغة أجنبية، ريثما تتوفر لدى الأمثلة التاريخية المحلية والاصطلاحات الفنية العربية. فاضطررت أن أرجع إلى مصطلح الحديث لسبعين: أولهما: الاستعانة باصطلاحات المحدثين، والثاني: ربط ما أضعه لأول مرة في اللغة العربية بما سبق تأليفه في عصور الأئمة المحدثين.

فأكثبت على مطالعة كتب المصطلح، وجمعت أكثرها، وكانت كلّاً ازدلت اطلاقاً عليها، ازداد ولعي بها وإعجابي بواضعها، ولا أزال أذكر حادثاً وقع لي عام ١٩٣٦ في دمشق، يوم احتفلت الحكومة السورية بمرور ألف عام على وفاة النبي. فإني كنت من جملة الوفادين إلى عاصمة الأمؤمنين والمحتفلين بذكرى شاعر العرب، وأقمت فيها مدة من الزمن، أقلب في أثناها مخطوطات المكتبة الظاهرية، وما إن بدأت بالعمل حتى أيقنت أنني أمام أعظم مجموعة لكتب الحديث النبوي في العالم. ففي خزائن هذه المكتبة، عدد لا يُستهان به من أمهات المخطوطات في هذا العلم، وقسم منها يحمل خطوطاً أعاظم رجال الحديث، ومن أهم ما وجدت فيها، نسخة قديمة من رسالة القاضي عياض في علم المصطلح، كتبها ابن أخيه سنة ٥٩٥ للهجرة، وكانت قد قرأت شيئاً عنها في بعض رسائل المصطلح. فاستختها بالفوتوستات وبدأت في درسها وتفهم معانيها. فإذا هي من أنفس ما صنف في موضوعها، وقد سما بها القاضي عياض إلى أعلى درجات العلم، والتدقيق في عصره، والواقع أنه ليس بإمكان أكابر رجال التاريخ اليوم، أن يكتبوا أحسن منها في بعض نواحيها، وذلك على الرغم من مرور سبعة قرون عليها. فإن ما جاء فيها من مظاهر الدقة في التفكير والاستنتاج، تحت عنوان «تحري الرواية والمجيء باللفظ» يُضاهي ما ورد في الموضوع نفسه في كتب الفرنجة في أوروبا وأمريكا، وقد اقتطعنا من كلام القاضي عياض في هذا الموضوع شيئاً كثيراً أوردناه في باب تحري النص والمجيء باللفظ في كتابنا هذا.

والواقع أن المثودولوجية الغربية التي تظهر اليوم لأول مرة بثوب عربي، ليست غريبة عن علم مصطلح الحديث، بل تمت إليه بصلة قوية. فالتاريخ دراسة أولًا ثم رواية، كما أنَّ الحديث دراسة ورواية، وبعض القواعد التي وضعها الأئمة منذ قرون عديدة للتوصيل إلى الحقيقة في الحديث، تتفق في جوهرها، وبعض الأنظمة التي أقرَّها علماء أوروبا فيما بعد، في بناء علم المثودولوجية، ولو أن مؤرخي أوروبا في العصور الحديثة اطلعوا على مصنفات الأئمة المحدثين، لما تأخروا في تأسيس علم المثودولوجية، حتى أواخر القرن الماضي.

وبإمكاننا أن نُصارح زملاءنا في الغرب فنؤك لهم بأن ما يفخرون به، من هذا القبيل، نشأ وترعرع في بلادنا، ونحن أحق الناس بتعلمه، والعمل بأمسه وقواعده.وها أنا الآن أضع بين يدي القارئ رسالتين في مصطلح التاريخ، متوكلاً خدمة لغتي وببلادي، ومحاولاً أن أفتح باباً جديداً لطلاب التاريخ العربي، ينفذون منه إلى مجاهله، ويتوصلون به إلى فهم الروح العلمية الحديثة التي تتجلى في مؤلفات علماء الغرب اليوم. فكأي من قضية في تاريخنا، لا يزال مؤرخونا يخطبون في حلها، خطط عشواء، وكأي من ناحية في حياة القدماء، في العصور السالفة يجهلونها تماماً الجهل، وحسبنا أن نذكر أنَّ أكثر مؤرخينا اليوم يزعمون أن كتابة التاريخ لا تتعدي نقل الرواية والإسلام بقواعد اللغة. ففي عرفهم أنك إذا أجدت إنشاء وفهمت بعض النص، فقد هيئت لك العدة لكتابه التاريخ، ولقد فات هؤلاء أن التاريخ هو علم أيضاً، يعوزه ما يعوز سائر العلوم الأخرى من طب وهندسة وفقة وغيرها، وأنه لا بد لصاحبه من أن ينشأ نشأة علمية خالصة يتربى فيها على الشروط الفنية التي يقتضيها كل علم، مما أوردنا في تضاعيف هذا الكتاب، ولعلي أول من حاول أن يربط ما توصل إليه علماؤنا في الحديث بما وضعه علماء الغرب اليوم، في هذا الحقل من العمل.

أسد رستم

عن الشوبر لبنان في ١٢ أيلول سنة ١٩٣٩

عن رأس بيروت في ٢ نيسان سنة ١٩٥٥

## الباب الأول

# التقديم

إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها. هذه قاعدة عامة لا موضع للجدال فيها، وذلك أن التاريخ لا يقوم إلا على الآثار التي خلقتها عقول السلف أو أيديهم. فإذا سقطت محن الدهر، أو عوادي الزمن، على بعض هذه الآثار، وأزالـت معالـها، فقدـها التاريخ، وكانتـ كـأنـها لم تـوجـدـ، وبـفـقـدـها يـجـهـلـ التـارـيـخـ عـصـرـهاـ وـرـجـالـهاـ. أـمـاـ إـذـاـ بـقـيـتـ، وـحـفـظـتـ، فـقـدـ حـفـظـ التـارـيـخـ فـيـهاـ. لـهـذـاـ يـرـىـ الـمـؤـرـخـونـ لـزـاماـ فـيـ أـعـنـاقـهـمـ، قـبـلـ كـلـ شـيءـ، أـنـ يـتـرـفـغـواـ لـلـبـحـثـ وـالـتـفـتـيـشـ، عـنـ شـتـىـ الـأـثـارـ الـتـيـ تـخـلـفـتـ عـنـ السـلـفـ، وـالـتـيـ اـصـطـلـحـنـاـ أـنـ نـسـمـيـهـاـ أـصـلـاـ.

والأصول لدى المؤرخ، هي جميع الآثار التي تختلف عن السلف، فالرسائل الواردة إلى مجلس محمد علي باشا، والصادرة عنه هي أصول لتاريخ هذه الحقبة من تاريخ العرب، ومجموعة المدافع والأسلحة التي ترجع إلى عهده والتي لا تزال محفوظة في وزارة الحربية في مصر وفي سراي عابدي الملكية، هي أيضاً أصول، يعرف المؤرخ وأصطلاحه، وكذلك جامعه الشهير القائم اليوم على هضبة المقطم، والذي يطلُّ ويشرف على مدينة القاهرة، وقل الأمر نفسه على عظامه المحفوظة في مثواه في داخل هذا الجامع العظيم، وعن بقايا أدواته الشخصية التي لا تزال محفوظة، لدى أحفاده في سراي عابدين الملكية، وسائل قصورهم. وما يصحُّ من هذا القبيل على الآثار الشخصية المختلفة عنه، يصحُّ أيضاً على آراء غيره من المعاصرين وأثارهم؛ فتاریخ الشیخ عبد الرحمن الجبری الذي عاش في القاهرة وعاصر عزیز مصر هو أيضاً أصل من الأصول، وكذلك كتاب الدكتور كلوت بك الذي استخدم في حکومة البشا و الذي أسس كلية الطب في القصر العیني، وكتاب الدكتور مخايل مشاقه الدمشقي الذي درس الطب في القصر العیني، و الذي التحق بخدمة الأمير بشير الثاني، وغيره من الأمراء الشهابيين الذين عاصروا عزیز مصر، ودخلوا تحت حکمه ردحاً من الزمن، كل هذه في عرف المؤرخين ضروب من أصول، وھلَّ جرًّا.

فإذا صَحَّتِ القاعدة العامة — وهي صحيحة دون جدال — في أنه إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ، أقول إذا صَحَّتِ هذه القاعدة لزم على المؤرخ أن يبدأ عمله دائمًا بجمع الأصول، وهي لعمري حقيقة أساسية لازمة، عرفها علماء الحديث قروناً عديدة، وعملوا بها قبل أن يُدرك فائدتها، وينوه بصحتها، ويحذّر العمل بها المؤرخون الحديثون، إنْ في أوروبا أو في غيرها من مراكز العلم الحديث.

قال المحدث الشهير أبو حاتم الرازى،<sup>١</sup> من أعيان القرن الثالث: «إذا كتبت فقمش، وإذا حدثت ففتشر». <sup>٢</sup> وقد جاء في المحيط: «قمش القماش يقمش قمشًا»، جمعه من هنا وها هنا، والقماش ما على وجه الأرض من فتات الأشياء، وتقمش الرجل أكل ما وجد وإن كان دونًا، فإحياءً لذكر الرازى، واعتراضًا بجهود المحدثين وفضلهم على علم التاريخ؛ نرى من الواجب أن نسمى أول خطوات المؤرخ المدقق المنقب التقميش، فنقول: على المؤرخ قبل كل شيء أن يعني بتقميش الأصول؛ لأنه إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها.

والآن وقد ثبت لدينا وجوب التقميش، ننتقل إلى النظر في كميته فنتساءل: أيجب أن نجمع كل الأصول أم نكتفي ببعضها؟ وبطبيعة الحال، يصبح هذا البعض ما يسهل علينا الوصول إليه — ما قد نجده مثلاً في البلدة التي نقيم فيها أو في أقرب المكاتب إلينا — نتساءل فنجيب: إذا كانت غاية المؤرخ الوصول إلى الحقيقة؛ فالحقيقة هي كل الحقيقة، لا بعضها، وهي وحدة تامة لا تتجرأ.

أوليس مما يثلاج الصدر ويبهج النفس أن يكون علماء الحديث قد سبقو الغرب في هذا أيضًا فنوهوا به؟ قال الإمام الحافظ مفتى الشام وشيخ الإسلام الشيخ تقى الدين الشهربزورى في مقدمته الشهيرية، وبمناسبة الكلام في معرفة آداب طالب الحديث: <sup>٣</sup> «ليكتب وليس مع ما يقع إليه من كتاب أو جزءٍ على التمام ولا ينتخب. فقد قال ابن المبارك، رضى الله عنه، ما انتخبت على عالمٍ قط إلّا ندمت، وروينا عنه أنه قال: لا يُنتَخَبُ على عالمٍ إلّا بذنب، وروينا أو بلغنا عن يحيى بن معين أنه قال: سيندم المنتخب في الحديث حين لا تنفعه الندامة».

ومما لا بد من الإشارة إليه، قبل اختتام هذا الفصل، مساس الحاجة في العالم العربي اليوم إلى المشتغلين في التقميش في شتى العلوم العربية، ولا يختلف اثنان، فيما نعلم، في

<sup>١</sup> محمد بن إدريس المولود في الرّي، والمُتوفّى ٢٧٧هـ، صاحب كتاب طبقات التابعين.

<sup>٢</sup> مقدمة ابن الصلاح، ص ٢١.

<sup>٣</sup> مقدمة ابن الصلاح، ص ٢٢.

أن علماء العرب اليوم يعيشون في القرن العشرين، وإنهم مع احترامهم لما أنتجه السلف الصالح، ومفاحرتهم به، ينونون النهوض بثقافتهم وتراثهم القومي، إلى مستوى الأمم الرقية كي يتمكنوا من خدمة العلوم التي يشتغلون بها، ومن السير مع زملائهم الغربيين في مضمار التقدم والعمران. فالعلوم العربية اليوم في بدء نهضة مباركة، وعلماء العرب في بدء عمل عظيم. فليس أفيد والحالة هذه من الاشتغال في التقميش إن في اللغة أو في التاريخ أو في الفلسفة أو في الفنون العربية.

والجال واسع من هذا القبيل. فإنه بإمكان البعض أن يتعاضدوا في تأسيس أو تشجيع المكتبات العمومية، وفي مقدور البعض الآخر أن يعنوا في التفتیش عن المخطوطات العربية في جميع المواضيع، ومن المستحب أن يقوم البعض في نشر مجلة أو مجلات ببليوغرافية، أو في نشر فهارس بعض المكتبات العمومية والخصوصية.

وقد قلنا، منذ عشرين سنة، عندما بدأنا بنشر الأصول العربية لتأريخ سوريا في عهد محمد علي باشا — قلنا، ولا نزال نقول: إن مؤرخي العصر الحاضر، وإن حسبناهم على مستوى واحد مع رصفائهم في العصور السالفة، فهم يفوقونهم، بما توافر لديهم من المصادر والمراجع الأولية، التي لم يتسنّ لأولئك الأسلاف الوقوف عليها.



## الباب الثاني

# العلوم الموصولة

لا بد للمؤرخ العصري المدقق، من ولوح باب آخر، كي يتمكن من الوصول إلى الحقيقة. عليه أن يقلّب ما قمّش وينعم النظر فيه؛ ليرى إذا كان بإمكانه أن يدرك كنهه فيستعمله في تشييد ما يبني من صروح التاريخ، وإذا فعل سرعان ما يشعر بحاجته إلى ما نريد أن نسميه بالعربية العلوم الموصولة، والاستعارة في هذه التسمية من علم التفسير؛ فقد أجمع المفسرون على وجوب التمكّن من العلوم الموصولة إلى علم التفسير قبل الشروع في فهم القرآن الكريم، وبيان معانيه، واستخراج حكمه وأحكامه، والعلوم الموصولة في عرف المفسرين إلى علم التفسير هي علم اللغة، وعلم النحو، وعلم التصريف، وعلم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع، وعلم القراءات، وأسباب النزول، وأحكام الناسخ والمنسوخ، وأخبار أهل الكتاب، وعلم أصول الفقه، وعلم الجدل.

وقد وجدنا باختبارنا عندما خطّطنا خطوة التقميش في تاريخ العرب في النصف الأول من القرن التاسع عشر، أن الأصول لهذه الحقبة من تاريخنا ترد في العربية والتركية والإفرنجية والإنكليزية والألمانية والإيطالية والبولونية والروسية، وأهمها اللغات الخمس الأولى. فأسرعنا إلى التقاط ما ينقصنا منها، وكم كنا نود لو كان بإمكاننا أن نتعلم الباقي منها كي لا تكون استنتاجاتنا موقوفة على مقدرة المترجمين من هذه اللغات.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد؛ فإنه ليس لنا ما لبعض زملائنا في توريث بعض الأزمنة مجموعات من التعريفات الفنية، ونحن، وإن كنا لا نُنكر فائدة قاموس محيط المحيط للعلامة بطرس البستاني، فإننا لا نرى فيه جميع ما نطلبه من اللهجات العامية المحكية في عصره، وأما معجم المستشرق الهولاندي رينهاردت دوزي، فإن مُعظمه مبني على آداب العربية في القرون الوسطى؛ ولذلك فإن فائدته ضيقة النطاق محدودة الجدوى لمن يعنيه مثلنا في تاريخ العرب في القرن التاسع عشر.

وهل لعلمائنا الأعلام أقطاب اللغة العربية وأعضاء مجمع فؤاد الأول للغة، أن يكفوا عن البحث في مثل الشاطر والمشطور والكامخ بينهما، والأززيز والطرطران والعرعور والدويداء، فينصرفوا إلى التعاون في تنظيم العمل لوضع قاموس على مثال معجم أوكسفورد للغة الإنكليزية؟ فإنك لو طلبت كلمة أدميرل الإنكليزية في هذا المعجم العظيم تجد أولاً مقدمة في أصلها العربي — أمير البحر أو أمير الماء — واشتقاقها منه، ووصولها إلى الإنكليز من عرب الأندلس وصقلية، بواسطة الإسبانية أو الإيطالية. وتجد ثانياً جميع معانيها الإنكليزية المستعملة الآن، العمومي والخصوصي الفني، مع الاصطلاحات المشتقة منها، وتحت كل من هذه المعاني تجد كذلك الاستشهادات الكافية، باستعمالها في كتب أكبر أدباء الإنكليز وعلمائهم، منذ أن شاع استعمالها، في أوائل القرن الثالث عشر، حتى الجيل الذي دخلت فيه هذا القاموس العظيم. فقد ورد في الشرح على هذه الكلمة الدخلية ما يزيد على الأربعين شاهداً، مأخوذه كلها من آداب اللغة الإنكليزية ما بين سنة ١٢٠٥ وسنة ١٨٨٨، ومرتبة جميعها بترتيبها التاريخي، لإظهار تطور المعنى، بتطور الظروف والأحوال. ومن محاسن هذا المعجم، أنك تجد فيه جميع هذه الاستشهادات مقرونة بذكر كاتتها الأول، وتاريخ استعمالها مع الإشارة إلى المجلد والصفحة الموجدة فيها، وقد ورد في الشرح على كلمة ست SET أكثر من مائة وخمسين معنى، وما ينفي عن الثلاثة آلاف وثلاثمائة استشهاد، من أهم كتب هذه اللغة ما بين سنة ٩٠٠ وسنة ١٩٠٠.

ولدى إعادة النظر في بعض ما عثرنا عليه من الأصول المشار إليها، أقفينا رسائل رسمية متبادلة بين حكام ذلك العصر، تؤخى كاتبها نوعاً خاصاً من الخط العربي هو الديواني المعلق، ولا يخفى أن قراءة الخطوط العربية العادية لا تكفي للتحقق من قراءة الخط الديواني المعلق. فأخذنا عندئذ ندرس قواعد هذا الخط للتثبت من قراءة الأصول المكتوبة به، وقل الأمر نفسه عن الأختام المستعملة في هذه الرسائل. فلا بد لنا من معرفة المواد التي كانت تصنع منها هذه الأختام، وكيفية بضمها، مثلاً، وعدد الأشخاص الموكلين بها، وغير ذلك من الأمور التي تقع اليوم في أوروبا، تحت علم «السفراجستيك».

ويشعر مؤرخ هذه الحقبة من تاريخ العرب بحاجة إلى أبحاث علمية، في أصول المخابرات الرسمية في مصر وسوريا والعراق وغيرها من البلدان المجاورة في القرنين الأخيرين؛ لأنه يظهر أن كتاب هذين القرنين كانوا يتمشون بموجب عادات مرعية، ففواتح مراسلاتهم، وغرضها المقصود، وخواتمها جميعها تنم عن وجود عادات في الكتابات

الرسمية. قال أحد المقربين إلى الأمير بشير الشهابي الشهير – ولعله الشيخ ناصيف البازجي: «وكل واحدة من هذه الطوائف (في لبنان) في الطبقتين أعني الأمراء والمشائخ، يُلقبه الحاكم في كتابته له بالأخ العزيز. غير أن في ملحقات هذا اللقب اختلافاً من وجوه كثيرة بين الأمراء. فإن الأمير، إن كان منبني اللمع يكتب له الحاكم، جناب حضرة الأخ العزيز الأمير فلان المكرم، حفظه الله – تعالى – أولاً: مزيد الأشواق لمشاهدتك في كل خير، والثاني كذا وكذا، وهذه الكتابة تكون في نصف طبق من الورق، وإن كان منبني رسلان: يكتب له مثل ذلك، ولكن، في ربع طبق من الورق، ولا يقول في أثناء كتابته، والثاني: وبعدة، ومتى أراد أن يكتب اسم نفسه في آخر الكتابة قال: محباً مخلصاً لا أحداً، ولا يكتب لقب نفسه بل يكتب ثلاث نقاط متصلة تحت اسمه، وتحتها نقطتان متصلتان. يشير بالأولى إلى شين شهاب وبالثانية حرف ب.»<sup>١</sup>

وما إلى ذلك من قواعد منظمة متبرعة كل الأتباع على ما يظهر.

وقد وجدنا بالاختبار أنه لا بدّ لنا في تحرّي الحقيقة التاريخية، من معرفة أنواع الحبر وألوانه، وأشكال الورق – من حيث الطول والعرض واللون والسمكية – وشرفات إصداره إلى الأقطار العربية، وتمغاتها الشفافة عليه، وأصناف الأقلام وظروف استعمالها، في مختلف الدوائر والدواوين، ولا يخفى ما في درس هذه الأمور جمّيعها من الأهمية، لفهم محتويات المخابرات الرسمية وإيجاد تواريختها، وتبثيت أصالتها وعدم تزويرها، لا بدّ إذاً من تعلم اللغات التي ترد فيها الأصول، ومن الاستعانة بمثل ما تقدّم ذكره، من العلوم والفنون، وهل ننسى القرآن والتفسير والحديث ووجوب التخلع في هذه العلوم لمن يُعني بتاريخ العرب؟

وهنالك طائفة أخرى، من العلوم الموصولة، لا مفرّ من الوقوف عليها، والاسترشاد بنظرياتها ونواتيمها، كي نستعين بالماضي، على فهم الحاضر، وتدارك المستقبل. لا بدّ للمؤرخ العصري، من التبحّر في العلوم الاجتماعية والفلسفية، إذا ما أراد أن ينظر إلى باطن المجتمع الماضي، ليتوصل إلى العوامل الأساسية، التي أثرت في عقول السلف، ودفعتهم لإحداث ما حدث من وقائدهم، إن في الحرب أو في السلم، وقد أظهر علماء الاجتماع، كلّ في دائرة اختصاصه، أن كل حادث مضى، إنما هو مظہر لقوّى شتى؛ اجتماعية واقتصادية

<sup>١</sup> المؤرخ مجھول: في تقسيم جبل لبنان وحالة الحكام فيه وعوايدهم والأديان التي توجد فيه. نسخة جامعة بيروت الأميركية ١٩٤٧، ص ٦-٥.

وسياسية ونفسية وغير ذلك، تضافرت في إبرازه إلى حيز الوجود؛ ولذا كان محظياً على المؤرخ المدقق، إذا ما أراد فهم حقيقة الماضي، أن يحيط علماً بهذه القوى، وأن يطلع على نتائج أبحاث العلماء، في جميع العلوم الاجتماعية.

وهل يختلف اثنان، في أنه يجب على مؤرخ العلوم الرياضية، أن يكون مؤرخاً رياضياً من الطبقة الأولى، وهل بإمكان من يجهل العلوم الرياضية من المؤرخين، أن يبيت في تفوق علماء اليونان على علماء الشرق القديم، في مضمون علمي الهندسة والفلسفة الطبيعية؟ أو أن يحكم فيما إذا كان علم الجبر وعلم المثلثات من ابتكارات العرب أو لا؟ أو أن يقدر جهود لابلاس ونويتن ومونج حق قدرها؟ أو ليس من المضحك أن يتصدّى للحكم على ابتكارات أينشتاين من لا يفقه شيئاً من الرياضيات العالية؟ وقل الأمر نفسه عن تاريخ العلوم الطبيعية والطب وغير ذلك.

### الباب الثالث

## نقد الأصول

### الفصل الأول: التزوير في الأصول والدس فيها، ووجوب التثبت من صحتها وأصالتها

والآن، وقد جمعنا الأصول، وتدربنا بالعلوم الموصولة إليها، يجدر بنا أن نفكّر قليلاً في الأمر، قبل أن نخطو خطوتنا الثالثة.

هل يبدأ المؤرخ، فور انتهاءه من درس العلوم الموصولة، في مطالعة الأصول لاستخراج مكوناتها، أم يتربص قليلاً للنظر في أصالة ما لديه منها (أي من الأصول)؟ وهل من مبرر للتردد في هذا الأمر؟ فلو بدأنا فور انتهاءنا من العلوم الموصولة في استخراج المهم من أخبار الأصول، وزاولنا العمل مدة من الزمن، ثم تيقناً بعد ذلك أن ما اختبرناه أصلاً من الأصول، هو في الحقيقة أثر من آثار المتخلفين غير المعاصرين، أو أنه وضع خصيصاً للمغالطة والتضليل، أقول: لو بدأنا بمثل ما تقدّم ذكره، وتيقناً وقوع التضليل والتزوير، لضاع وقتنا سدىً، وأصبحنا من الخاسرين.

فعلى المؤرخ إذاً، عند انتهاءه من العلوم الموصولة، أن يتأكد، أولاً: من أصالة الأصول، ويتثبت من خلوها من كل دسٍ أو تزويرٍ، ولعله من المفيد أن نبدأ هذا البحث، باستعراض بعض ما اختبرناه من هذا القبيل.

لما جاءت اللجنة الدولية، لتدرس قضية البراق الشريف، وقدم سماحة الحاج أمين أفندي الحسيني وثائقه الرسمية، جاهر بعض المعاكسين بشكهم في صحة وثيقة ترجع إلى زمن احتسابي. فطلب إلى عندئذ بعض الأصدقاء، أن يستشف هذه الوثيقة من الوجهة العلمية الفنية التاريخية، فلبيتُ الطلب.

وثيقة الحاج أمين أفندي الحسيني قطعة من الورق الصكوكي القديم، يبلغ طولها ٢٧ سنتيمتراً ولا يتجاوز عرضها ١٤، وهي مكتوبة بالحبر الأسود الإستانبولي، ووجهة من محمد شريف «حكمدار بر الشام» في عهد الحكومة المصرية إلى السيد أحمد أغا دزدار متسلم القدس الشريف آنئذ، وهي مؤرخة في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٢٥٦هـ، الذي يوافق ٢٧ أيار سنة ١٨٤٠م، وهذا هو نصها بالضبط:

افتخار الأماجد الكرام ذوي الاحترام، أخيانا السيد أحمد أغا دزدار متسلم القدس الشريف حالاً: إنه ورد إلينا أمر سامي سر عسكري مضمونه صورة إرادة شريفة خديوية صادرة لدولته يعرب مضمونها العالي أنه حيث قد اتضح من صورة مذكرة مجلس شورى القدس الشريف بأن المحل المستدعين تبليطه اليهود هو ملائق إلى حائط الحرم الشريف، وإلى محل ربط البراق، وهو كائن داخل وقفيّة حضرة أبو مدين (قدس سره) وما سبق لليهود تعمير هكذا أشياء بال محل المرقوم، ووُجِدَ أَنَّهُ غَيْرَ جَائزٍ شَرْعًا، فَمَنْ ثُمَّ لَا تَحْصُلُ الْمَسَاعِدَةُ لِلْيَهُودِ بِتَبْلِيْطِهِ، وَأَنْ يَتَحَذَّرُوا يَهُودُ مِنْ رَفْعِ الْأَصْوَاتِ وَإِظْهَارِ الْمَقَالَاتِ وَيَمْنَعُوا عَنْهَا، فَقَطْ يَعْطِي لَهُمُ الرِّخْصَةَ بِزِيَارَاتِهِمْ عَلَى الْوَجْهِ الْقَدِيمِ، وَصَادِرُ لَنَا الْأَمْرُ السَّامِيُّ السَّرِّ عَسْكَرِيُّ بِإِجْرَاءِ الْعَمَلِ بِمَقْتَضِيِّ الْإِرَادَةِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا، فَبَحْسَبِ ذَلِكَ اقْتَضَى إِفَادَتِكُمْ بِمِنْطَوْقَهَا السَّامِيِّ لَكِي، بِوَصْوَلِهِ، تَبَادِرُوا إِلَيْرَاءِ الْعَمَلِ بِمَقْتَضَاهَا الْنِّيْفِ يَكُونُ مَعْلُومَكُمْ فِي ٢٤ رَبِيعِ الْأَوَّلِ ١٢٥٦هـ محمد شريف.

جريدة ٣٦٨ نمره ٣٩

أصلية إِذَا أَمْ مَزُورَة؟ نقول: لا بَدَّ لَنَا لِلْوَصُولِ إِلَى الْحَقِيقَةِ فِي مَثَلِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ مِنْ تَفْحِصِ هَذِهِ الْوَثِيقَةِ التَّارِيخِيَّةِ مِنْ وَجْهِ تِبَاعِيَّهَا الْخَارِجِيَّةِ وَالْدَّاخِلِيَّةِ، فَنَتَرَعُ بِمَا يَسْمِيهِ الْمُؤْرِخُونَ الدَّلِيلَ الظَّاهِرِيَّ وَالدَّلِيلَ الْبَاطِنِيَّ. فَلَنْبَدأْ بِالظَّاهِرِ الْمَلْمُوسِ وَلِنَدْقُقُ بِالْوَرْقِ أَوْلَأَ ثُمَّ نَتَّقْلُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الْحَبْرِ وَالْقَلْمَنِ فَالْخَاتَمِ، فَعَادَاتِ الْمَرَاسِلَةِ فِي ذَلِكَ الْعَهْدِ، فَالْلَّغَةُ وَالْأَسْلُوبُ.

أَمَا وَرْقُ هَذِهِ الْوَثِيقَةِ فَإِنَّهُ وَرْقُ الْحُكُومَةِ الْمَصْرِيَّةِ بِالذَّاتِ؛ إِذْ إِنَّهُ صَكُوكِيُّ قَوِيٌّ يَتَفَقَّدُ مِنْ حِيثِ تَرْكِيَّهِ الْكَيْمَاوِيِّ وَتَوْزِيعِ الْأَيَافِهِ، وَتَمْغَتِهِ الشَّفَافَةُ مَعَ الْأَلْوَافِ الْمَوْفَّةِ مِنْ وَثَائِقِ الْحُكُومَةِ الْمَصْرِيَّةِ، فِي ذَلِكَ الْعَهْدِ الَّتِي لَا تَزَالْ مَحْفُوظَةً فِي سَرَائِي عَابِدِيْنَ الْمَلْكِيَّةِ، وَفِي جَامِعَةِ بَيْرُوتِ الْأَمْرِيَّكِيَّةِ، وَفِي خَزَانَاتِ الْمَؤْسِسَاتِ وَالْبَيْوَاتِ الْكَبِيرَةِ فِي مَصْرِ، وَفِي الْأَقْطَارِ الشَّامِيَّةِ،

وبحسب هذه الوثيقة هو حبر وثائق الحكومة المصرية في ذلك العهد، وأكثر الوثائق الصادرة عن حكام ذلك العصر كانت تكتب بالحبر الإسبانيولي، وهو مزيف كيماوي بسيط للغاية ومؤلف من كمية معينة من الكاربون التجاري، وقدر محدود من الصبغ والماء، وبإمكان من يود التأكيد من هذا الأمر، أن يتلقنه بالمكروسكوب أولاً، ثم إن أراد بواسطة التحليل في المختبر، ولدى التدقيق بالمكروسكوب والنظر في الأثر الذي تركه القلم في خط هذه الوثيقة وجدنا أنها كُتبت بقلم قصبي مما يتفق مع عادات الكتاب والساخ في دواوين ذلك الزمن، وكل الأمر نفسه عن الخط، فإنه من النوع الذي شاع في دواوين الحكومة المصرية ومجالسها، الخط في عهد محمد علي باشا وابنه إبراهيم.

وليس في عنوان هذه الرسالة «افتخار الأماج德 الكرام ذوي الاحترام أخينا السيد أحمد ... إلخ»، أو في خاتمتها «لكي، بوصوله تبادروا لإجراء العمل بمقتضاهما المنيف يكون معلومكم». نقول ليس في عنوان هذه الرسالة أو في خاتمتها من حيث المفردات المستعملة أو الأسلوب ما يُوجب الشك في أصليتها.

هذا، وفي الانتقال فجأةً من العنوان إلى الغرض المقصود «إنه ورد لنا أمر سامي ... إلخ»، وغض النظر عن التحية التي كانت ترد في غالب الأحيان، بعد العنوان وقبل عرض الغرض المقصود، كقول عبد الله باشا مثلاً، حينما خاطب متسلماً بيروت وأعيانها سنة ١٢٤١هـ: «بعد التحية والتسليم بمراسيم الإعزاز والتكريم المنهي إليكم ... إلخ»؛ نقول: إنه في الانتقال فجأةً من العنوان إلى الغرض المقصود وفي إهمال التحية، دليلاً آخر على صحة هذه الرسالة وعدم تزويرها. فإن الولاة والحكام في الأقطار الشامية، قبل إبراهيم باشا ومحمد شريف باشا وبعدهما، كانوا شديدي التمسك بالتحية المشار إليها أعلاه في مراسلاتهم الرسمية مع متسلمي المدن وغيرهم من موظفي الحكومة.

ونرى، بعد هذا كله في جهل كاتب هذه الرسالة لقواعد اللغة العربية، دليلاً آخر نستأنس به على صحتها وأصالتها؛ فكتاب الدواوين في النصف الأول من القرن الماضي في مصر والشام والعراق، كانوا يجهلون قواعد لغتهم ويكترون في بعض الأحيان من استعمال المفردات الأعجمية، عند مساس الحاجة إليها، ولا يستثنى من ذلك إلّا ديوان حاكم لبنان الأمير بشير الشهير.

وهي، لعمري حقيقة ناصعة تبدو للباحث حالما يرجع إلى المخابرات الرسمية المحلية في ذلك العهد، ويبدأ بتفحصها واستشافها، وطريقة التاريخ هذه الوثيقة، هي الطريقة المتبعة في جميع أوراق الحكومة المصرية في ذلك العصر، كما أبناً ذلك بالتفصيل في

مقدمتنا للأصول العربية في تاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا، وكذلك الإشارة إلى الجرال والعدد فإنها موجودة في قسم كبير من أوراق الحكومة المصرية التي صدرت في سنة ١٢٥٦هـ.

وهناك طائفة من الأدلة يتذرع بها المؤرخ أحياناً بإمكاننا أن نقول فيها: إنها ظاهرية وباطنية في آنٍ واحد. فمن هو محمد شريف باشا الذي صدرت عنه هذه الوثيقة؟ ومن هو أحمد أغا دزدار الذي وجّهت إليه؟ وهل كان الأول حاكماً عاماً يُصدر مثل هذه الأوامر، والثاني متسلماً على القدس يتلقى أوامره من الأول؟ وهل قاما بأعباء وظيفتيهما في شهر ربيع الأول من شهور سنة ١٢٥٦هـ؟ وغير ذلك من الأدلة من نوع ما تقدّم. فهي باطنية لأنها تتعلق بضمون الوثيقة، وظاهرية لأنها ليست مما تنطّق به الوثيقة، وإنما تستخرج من مصادر أخرى مستقلة كل الاستقلال عن الوثيقة التي نحن بصددها.

ولحسن الحظ لا يزال قسم كبير من أوراق الحكومة في ذلك العصر محفوظاً في سراي عابدين الملكية، وبإمكان المؤرخ أن يرجع إليه للثبوت مما تقدّم، وبإمكاننا نحن - بعد اطلاعنا على محفوظات السراي في عابدين - أن نصرح، دون تردد، أن محمد شريف باشا كان حاكماً عاماً على الأقطار الشامية من أوائل سنة ١٤٤٨هـ حتى أواخر سنة ١٢٥٦هـ، ومما لا شكّ فيه أيضاً بعد الاستناد إلى محفوظات عابدين الملكية وسجلات المحكمة الشرعية في القدس أنّ أحمد أغا دزدار كان قائماً بأعمال المتسلمة في القدس، في شهر ربيع الأول من شهور سنة ١٢٥٦هـ، وأنّ محمد شريف باشا كان يسيطر على أعمال متسلم القدس وغيره من حكام المدن والمقاطعات في جميع الأقطار الشامية آنئذ، وأنه كان بدوره يتلقى أوامره من محمد علي باشا وابنه السر عسکر إبراهيم باشا كما تنص الوثيقة، ومما يجدر ذكره في هذا الصدد، الإشارة إلى اطلاع عزيز مصر على قضية البراق، وتصدور الأمر عنه بمنع اليهود عن تبليط محل ربط البراق، واستعماله للصلاة وإجراء بعض الطقوس الدينية فيه. فالبليت في مثل هذه الأمور الطائفية كان من صلاحية العزيز في مصر، لا يشاركه فيه أحد من الموظفين في حكومته.

والدليل الباطن على صحة هذه الوثيقة متّوّع أيّضاً. فلو تفحّصنا محتويات هذه الوثيقة وغرضها المقصود، نجد أنها توافق في روحها ما نعمله من تاريخ علاقة اليهود بمحل ربط البراق، وما نعرفه عن موقف المؤسسات الإسلامية والحكومات المحلية من هذه القضية في ذلك العهد.

قال الرحالة روبنسن المشهور، الذي زار القدس عام ١٨٣٨ ما نصه:  
 «مباح لليهود أن يشتروا حق الدنو من مركز هيكلهم، وحق الصلاة والبكاء على خرابه وتبدل أمتهم.»

وقال القنصل في الإنكليزي الذي تولى إدارة القنصلية البريطانية في القدس، ما بين سنة ١٨٤٥ وسنة ١٨٦٣ ما ملخصه: «يدفع الحاخام باشي إلى الأفendi الذي يجاور المبكي ثلاثة ليرة إنكليزية كل سنة، بدل الإنذن له ولليهود معه أن يصلوا هناك.» ولعل الأفendi المشار إليه هنا هو وكيل وقفية أبي مدين، كما في الوثيقة التي نحن بصددها. هذا ولا يخفى ما كان يؤديه اليهود من هذا القبيل إلى السلطات الوثنية، فالمسيحية قبل دخول المسلمين إلى هذه البلاد. أما رئيسي الإلحادي، الذي عاصر زمن الوثيقة، والذي وضع مؤلفه العظيم، عن جغرافية فلسطين، حوالي سنة ١٨٤٥، فإنه يقول: إن قسمًا مهمًا من مساكن اليهود نفسها، بيت المقدس، كان ملك الحرم الشريف.

ومن يطالع رحلات الفرنجية في هذه البلاد، حوالي سنة ١٨٤٠، يجد أن قسمًا من اليهود آتئن، في أوروبا وأميركا وفلسطين، كان ينتظر مجيء المسيح وجمع الشمل كما ورد في بعض الأسفار المقدسة، وكان بعضهم يعلق الآمال الكبيرة على كلام دانيال النبي، في الإصلاح الثامن من سفره الكريم؛ حيث يقول: «فسمعت قديساً يتكلم قال قديس لفلان الذي يتكلم معه إلى متى الرؤيا رؤيا المحرقة الدائمة والمعصية الدمرة، وحتى متى يجعل القدس والجند مدوسين. فقال لي إلى ألفين وثلاثمائة مساء وصباح ثم يطهر القدس.» كان بعضهم يعلق الآمال الكبيرة، على هذه النبوة، فيقول: إن المراد بالليوم فيها هو السنة، وأن المدة تتبع من سنة ٤٥٦ ق.م لقوله تعالى: «إن سبعين عاماً حدثت على شعبك وعلى مدينة قدسك.» فيضيفون أربع سنوات إلى التاريخ المسيحي لأجل تصحيحة ويجمعون ٤٥٦ مع ١٨٤٤ (السنة ١٨٤٠ المصححة) فيصير العدد ٢٣٠ كما في النبوة. وكان هذا البعض من اليهود يعتقد أيضًا أنه لا بد من تعمير المدينة المقدسة وتتجديد بناء الهيكل، كما ورد في الإصلاح الحادي والثلاثين من سفر حزقيال النبي؛ حيث يقول: «وأخذكم من بين الأمم، وأجمعكم من جميع الأراضي، وآتي بكم إلى أرضكم ... وأسكنكم في المدن، وتُبني الأخرابة.»

ووافق هذا المعتقد مجيء السر موسى مونتوفوري، الأراضي المقدسة، وإثاثه من العطاء كما تنص على ذلك الأصول التاريخية، وكما تشهد به المستعمرة التي لا تزال تحمل اسمه حتى هذه الساعة.

وإذا تذكرنا أن هؤلاء اليهود عاشوا في عقد من الزمن، كثُر فيه تسامح الحكومة المصرية وتساهمها إذا تذكرنا كلَّ هذه الأمور، سهل علينا الاستئناس بأمر التبليط في الوثيقة الدزدارية، واضطربنا أن نرى في موافقة التاريخ لمضمونها دليلاً آخر على أصليتها. ولنا في موافقة مضمون هذه الوثيقة، لما جاء في محفوظات سرای عابدين الملكية دليل آخر على صحتها وعدم تزويرها. فالمحفظة ٢٥٩ من محافظ عابدين تحفظ لنا شکوی شیخ المغاربة في القدس في سنة ١٢٥٦ على اليهود في موضوع الوثيقة التي نحن بصددها، وقد حفظ لها مع هذه الشکوی قرار طويل لمجلس شورى القدس في الموضوع نفسه، وفي هذا القرار بيان واضح لحق المغاربة واعتداء اليهود، وبين إمضاءات أعضاء المجلس إمضاء لممثل الطائفة اليهودية فيه، فتأمَّل.

فبناء على ما نعرفه من نوع ورق هذه الوثيقة، وقاعدة خطها، وأسلوب إنشائها وطريقة تاريخها وختمتها، وبناءً على موافقة النصوص التاريخية لمضمونها، نرانا مضطربين أن نقول بأصليتها وعدم تزويرها.

ومما اختبره زميلنا الأستاذ جبرائيل جبور<sup>١</sup> من هذا القبيل نوع من التزوير لم يسلم منه كثير من الأصول، وذلك أن أصحاب الكتب الخطية، كانوا في بعض الأحيان، يضيّفون على الهاشم أو في أواخر الفصول والأبواب، أخباراً أو آراء جديدة تتعلق به. ثم تمر الأيام، وينسخ بعض هذه الكتب، فتدخل الزيادة في الأصل ويثبت الشرح في المتن، ويختلط الأمر على المتأخرین، فيُنسب كل ما في النسخة الخطية المتأخرة إلى المؤلف، وهذا النوع من التزوير هو ما نريد أن نسميه الدس، مقصوداً كان أو غير مقصود، وفي محيط المحيط: دس الشيء ودسّه فيه يدُّسُه دسًّا أدخل ودفنه تحته وأخفاه.

وقد وجد الأستاذ جبور، عندما درس كتاب العقد لابن عبد ربه،<sup>٢</sup> أن ناشري الطبعات التي بين أيدينا لهذا الكتاب، اعتمدوا على نسخة خطية، دسَّ فيها جملة كثيرة من الأخبار، فأثبتتوا الأصل والزيادة في طبعاتهم، دون أن ينتبهوا إلى الأمر أو يشيروا إليه، والغريب أن بعض هذه الأخبار المنسوبة، كانت ظاهرة، لا يحتاج أمر اكتشافها إلى كثير من العناء أو التدقيق.

<sup>١</sup> وذلك في رسالته القيمة «ابن عبد ربه وعقده»، وهي الرسالة التي تقدَّم بها من دائرة الدروس العربية في كلية العلوم والآداب بجامعة بيروت الأميركية لنيل شهادة أستاذ في العلوم، بيروت، ١٩٣٣.

<sup>٢</sup> واللّفظ في غالب الأحيان للأستاذ جبور. راجع رسالته المُشار إليها أعلاه، ص ٩٨، فما بعد.

فإنك إذا قرأت العقد ترى أنه قد تُرجم فيه، في كتاب اليتيمة الثانية،<sup>٣</sup> لأربعة خلفاء من بنى عباس، هم الراضي والمتقي والمستكفي والمطيع، وكلهم تُوفي بعد وفاة ابن عبد ربه؛ أي بعد سنة ٣٢٨هـ، وترى في ترجمة الأخير أنه قد خلع نفسه سنة ٣٦٣هـ؛ أي بعد موت ابن عبد ربه بـ ٣٥ سنة. أليس من المؤسف أن يقدم الناشر المحلي على مثل ما تقدّم بعد أن يكون العلامة تيودور نولدكه قد نَبَّهَ في كتابه *أمراء غسان*، إلى هذا الدس؟!<sup>٤</sup>

ولم يكتف الأستاذ جبور في وقوفه مع العلّامة نولدكه على إظهاره هذا القدر من الدس. بل دفعه الأمر إلى مراجعة الباب كله. فإذا هو يستهل بالعبارة: «فرش ذكر خلفاء بنى العباس وصفاتهم ووزرائهم وحجابهم<sup>٥</sup> وهي المرة الوحيدة التي تستعمل فيها كلمة فرش في أول باب ما، إذ أن استعمالها في العقد كله واقع في أوائل الكتب لا في أوائل الفصول والأبواب». وقد نَبَّهَ إلى ذلك ابن عبد ربه نفسه في المقدمة؛ حيث قال: «وقد ألفت هذا الكتاب وتحمّلت جواهره، من متخير جواهر الأدب، ومحصول جوامع البيان، فكان جواهر الجوافر ولباب اللباب». وإنما لي فيه، تأليف الاختيار، وحسن الاختصار، وفرش<sup>٦</sup> لدور كل كتاب<sup>٧</sup> زد على ذلك، أنه ليس في الباب هذا، فرش<sup>٨</sup> كما في أوائل الكتب، وإنما هو ذكر<sup>٩</sup> لفرش ليس إلّا؛ حيث ترى أن الباب يبدأ بأبي العباس السفاح، دون توطئة أو تمهيد، أو فرش كما اصطلاح ابن عبد ربه أن يقول.

وبحث الأستاذ جبور في فرش اليتيمة الثانية، يطلب ذكر هذا الباب فلم يَرَ لذلك أثراً، وطلب فرش الدرة الثانية في أيام العرب ووقائعها، وهو الكتاب الذي يلي اليتيمة الثانية، يبحث عن ذكر لأخبار بنى العباس، فلم يعثر على شيء. ثم عاد إلى مقدمة العقد نفسه، وفيها جدول بكتب العقد وفصولها، فلم يَرَ في شرحه سوى «تم كتاب اليتيمة الثانية» في أخبار زياد والحجاج والطالبيين والبرامكة، وهذا رأى الأستاذ جبور أنه يحق له أن لا يرتاح إلى أن هذه الأخبار عن بنى العباس قد دُوَّنَّها ابن عبد ربه، وأن يزعم أنها ربما قد دُسَّت عليه بعد موته، أو أن قسماً منها قد دسَّ، ونقل القسم الآخر من موضع آخر؛ حيث إنه كان الأولى بابن عبد ربه – إن كان قد أَلَّفَ هذين البابين – حملًا على ما عرف

<sup>٣</sup> ابن عبد ربه، ٣، ٥٩-٦٠.

<sup>٤</sup> .Die ghassanichen fürsten aus. Dem Hause Gefans, p. 50.

<sup>٥</sup> ابن عبد ربه، ٣، ٥٩.

<sup>٦</sup> ابن عبد ربه، ٣، ٥٢.

عنه من حسن التبويب والتصنيف، وتبغًا لما أخذ على نفسه في مقدمة عقده؛ حيث قال: «ثم قرنت كل جنس منها إلى جنسه فجعلته باباً على حدته؛ ليستدلّ الطالب للخبر على موضعه من الكتاب ونظيره من كل باب.» كان الأولى به أن يضع هذين البابين في الكتاب السابق – كتاب العسيدة الثانية – حيث يبحث في الخلفاء وتواريختهم وأيامهم، وحيث نرى باباً خاصًّا في أخبار الدولة العباسية.<sup>٧</sup>

ولابن عبد ربه، فصل في هذا الكتاب المذكور، يدور على توقيعات الخلفاء، فيه باب في توقيعات بني العباس،<sup>٨</sup> ليس فيه توقيع ل الخليفة بعد المأمون، والغريب أن الذي دسَّ في الموضع السابقة، قد فاته الدس هنا، وأن وقوف ابن عبد ربه عند المأمون ليحملن على الظن، أن أكثر الأخبار التي وردت في العقد، عن خلفاء بني العباس، من عقب المأمون، دسَّت على ابن عبد ربه، بعد موته، وليس غريباً أن يصدق هذا الظن، لا سيما ونحن نعلم أن ابن عبد ربه، قد أخذ أكثر أخباره، عن كتب مدونة، لمؤلفين سبقوه، أكثرهم لم يدون أخبار من عقبوا المأمون. زد على ذلك، أن ابن عبد ربه، لم يذكر من توقيعات الأمراء المختلفين لأحد بعد طاهر بن الحسين، أحد قواد المأمون.

وهناك أمر آخر، دفع الأستاذ جبور إلى الظن في أنه قد طرأ على العقد بعض التغيير أو التحريف أو الزيادة، هو أن ترتيب كتب العقد، في معجم الأدباء لياقوت، يختلف بما هو عليه في العقد نفسه وفي مقدمته. على المؤرخ إذاً بعد جمع الأصول وبعد الانتهاء من درس العلوم الموصلة، أن يتتأكد من أصالة الأصول، ويثبت من خلوها من كل دسٌ أو تزوير، ويتبين مما تقدم ذكره أعلاه أنه بإمكان المؤرخ أن يستعين ببطائفتين من الأدلة. فهناك أدلة باطنية، يتوصّل إليها بعد درس نص الأصل نفسه، وأدلة ظاهرية، يقف عليها بعد درس الأصول الأخرى، أو بعد التمكن من بعض العلوم الموصلة. هذا ولا نرى بدًا في هذا الصدد، من الإشارة إلى وجوب التريث، والترزن والتثبت. فلا فائدة ترجى من التهالك في الأمر والإسراع في العمل، ولا يخفى أن التثبت من صحة الأصول وأصالتها أمر صعب الممارسة، عزيز المثال.

وحذار حذار من الاستسلام إلى الأول بالثقة العميماء والاسترسال إليها؛ إذ لا يجوز للمؤرخ أن يكون قنوعاً يثقب كل أحد أو يقناً يصدق كل ما يقرأ.

<sup>٧</sup> ابن عبد ربه، ٢، ٣٥١.

<sup>٨</sup> ابن عبد ربه، ٢، ٢٢٩.

## الفصل الثاني: التعرُّف إلى المؤرخ المجهول وتعيين الزمان والمكان

وذهب أننا تثبتنا من صحة الأصل وخلوه من كل دُسٌ أو تزوير، فهل ننقاد إلى نصه وننزل على حكمه؟ أم نمتنع عن ذلك، ونعرض عن الطاعة، إلى أن نثبت من هوية المؤرخ ونتعرف إلى شخصيته ونسبه غوره، وندرس المكان الذي عاش فيه، والزمان الذي دون فيه أخباره، أوليس من فرق، في قبول الشهادة وردها، بين رواية رئيس حكومة، عن أعماله في أثناء قيامه بأعباء الوظيفة، ورواية لحَّام عن الأعمال نفسها؟ أو بين رواية دُونت في أثناء وقوع الحوادث المروية، وغيرها دُونت بعد وقوع الحوادث بربع قرن من الزمن؟ بل! فمن المحم أن نتعرَّف إلى شخصية المؤلِّف، ونثبت من أمياله ونزعاته ودرجة علمه وذكائه، واتصاله بالحوادث التي يروي أخبارها، ولا بدَّ من الوقوف على الزمن الذي كُتِّب فيه هذه الأخبار، والمكان الذي سُطِّرَت فيه.

وإذا تأمَّلنا هذا الأمير مليًّا نرى أن الأصول هي في غالب الأحيان صلتنا الوحيدة بحوادث الماضي، فإنَّ أخبرتنا الخبر على حقه توصلنا إلى الحقيقة التي ننشدها، وإن أرجفت فحاست في الأخبار المخطئة، أو الكاذبة أوقعتنا في مهاوي الضلال والتضليل؛ ولذا فإننا نرى لزاماً في أعقابنا أن نتعرَّف إلى شخصية المؤرخين الذين نصوا هذه الأصول كي نمزِّق ظلمات الإشكال ونكشف معالم الهدى، ومهمتنا من هذا القبيل هي أصعب بدرجات من مهمة القضاة والمحامين، إذ إنَّ هؤلاء يتحَدَّثون إلى من ينقل الخبر إليهم ويتحنونه بالاستنطاق، فهو مخبر حي ماثل أمامهم. أما مخبر المؤرخ فإنه ميتٌ خلا مكانه وطويت صحفته.

ومما يجدر ذكره من هذا القبيل، أنه في أواخر عام ١٩٢٦ فاجأنا صديق لنا، بمخطوطة صغيرة، تحفظ أخبار الدولة المصرية العلوية في سوريا، في زمن إبراهيم باشا، وبعد أن تصفحناها قليلاً وجدنا أنها مغفلة، لا تحمل اسم مؤلفها، ولا تشير إلى الزمان الذي كتبت فيه، ولا إلى المكان الذي دُونت فيه أخبارها، فدفعنا حب الاستطلاع إلى فحصها والتنقيب عن سرها للتعرُّف إلى مؤلفها، وتعيين محل إقامته، والزمان الذي دُون فيه أخباره.

وبعد أن قلبنا الطرف فيها، ونظرنا في أعطافها ومطاوبيها، ألفيناها تضم بين دفتيرها، لا أقل من ثلاثة مؤلفات مختلفة، تحتوي جميعها تنتَّقاً من أخبار إبراهيم باشا في الأقطار الشامية وبر الأناضول. فالصفحات الثلاث الأولى، تختلف عن الخمس التي تليها، والصفحات الخمس هذه تختلف بدورها عما قبلها وبعدها.

وتسهيلًا للبحث، وإيراد بعض البراهين نسمى الصفحات الثلاث الأولى «ألفًا»، والخمس التي تليها «باءً» والباقي «جيمًا». فلو درسنا ما دُوِن فيما سميناه «ألفًا» وجدناه يبتدئ من حصار عَكَّا سنة ١٨٢١ وينتهي بموقعة قونية، سنة ١٨٣٢، ولو انتقلنا إلى «باء» وجدنا أن مؤلفها لا يبتدئ بذكر الحوادث التي وقعت بعد معركة قونية، وينتهي باخر أخبار الدولة المصرية في سوريا، كما هو متظر منه فيما لو كان هو هو الذي كتب «ألفًا» من قبل، بل نراه يكرر أخبار «ألف» ويقف عند ذكر فتح دمشق، وهكذا يفعل كاتب «جيم» فإنه يبتدئ من حصار عَكَّا أيضًا، ويكرر أخبار بعلبك والزراعة وزحلة ... إلخ، وينتقل بعد تكرار هذه إلى ذكر الحوادث التي لم تذكر في «ألف» و«باء» والتي حدثت بعد موقعة قونية، ولدى التدقيق في توارikh الحوادث، وجدنا اختلافًا بين روایات «ألف» و«باء» و«جيم». فإن واضح «ألف» لا يستعمل إلا التاريخ الهجري، وأما واضح باء فإنه يتثبت بالتاريخ المسيحي. ثم إن واضح «ألف» يؤرخ خبر توجه عبد الله باشا إلى مصر في ٢٠ ذي الحجة سنة ١٢٤٧، وأما «جيم» فإنه يؤرخ الخبر نفسه في ٢٩ ذي الحجة من السنة نفسها، وبينما واضح «ألف» يؤرخ معركة حمص في ٩ صفر سنة ١٢٤٨، فإن واضح «جيم» يذكرها مع حوادث ربيع الأول من السنة نفسها، وفي الهاشم، على خلاف عادته، يقول: إن إبراهيم باشا دخل حمص في ٨ تموز نهار الأحد. كذلك نرى واضح «ألف» يقول: إن الأمراء الشهابيين ملحمًا وبشيراً وقادسًا، توجهوا إلى إمارتهم، في ٢٥ جمادى الأولى من سنة ١٢٤٨، بين أن واضح «جيم» يجعلنا نظن أن توجههم هذا، كان بين الثاني والثامن من الشهر نفسه. أفال يصح لنا بعد هذا الاختلاف، أن نقول إن مخطوطتنا، إنما هي مجموعة لتوارikh، لا تاريخ واحد؟

أما مؤلف القسم الأكبر من هذه المخطوطة، «جيم»، فإنه، مجهول عدنا، لا نعرف اسمه، ولا مهنته، ولا نعلم عنه شيئاً. سوى ما يمكننا أن ننتسمه من أخباره في سياق كلامه عن حوادث هذه المخطوطة. فإننا لو أحصينا مثلاً، جميع ما ذكره في «جيم» من الأخبار، وجدنا أن ثلثيه أو أكثر، عن لبنان والثالث الآخر عن باقي الأقطار الشامية وبر الأناضول، ولو أعدنا النظر فيما أثبتته عن لبنان، وجدنا نحو ثلثيه عن دير القمر وبيت الدين، والثالث الآخر فقط عن سائر المقاطعات اللبنانيّة، ولو أنعمنا النظر في حوادث الدير وبيت الدين، لألفيناها أدق من غيرها وأكثر تعبيناً وضبيطاً. نراه مثلاً يؤرخ وفاة أمرأة هنا الحصباني في دير القمر، وحضور المعلم بطرس كrama من بيت الدين إلى بيته في الدير، وظهور الطاعون في البلدة نفسها، ويترك من أخباره سائر المقاطعات اللبنانيّة ما هو أهم

منها بدرجات، ونراه يقول: «دخل إبراهيم باشا إلى بتدين في ٢٩ أيلول بعد الظهر، حلَّ عساكره الظافرة في غربي سحراً الدير، عند البيادر، وأنه كان لديه خمس آليات ومدفعان وعشرون جمل جباهنة». ويكتفي في كلامه عن بعض حوادث كسروان، بقوله: «شاع خبر» أنه صار حرب في كسروان بين عثمان باشا في عين الشقيق وأهل كسروان.

ثم نراه يشير إلى المعلم بطرس كrama بقوله، حسب عادة أهل الدير، «المعلم»، وإلى رئيس كنيسة التلة في الدير بلفظة «الرئيس» فقط، ويدرك غيرهما، من أعيان سائر مقاطعات لبنان، بكمال أسمائهم. أفلًا يصح لنا، بعد هذا كله، أن نقول إن المؤلف إن لم يكن لبنانيًّا ديرانيًّا، فقد كان من المقيمين في الدير أثناء وقوع الحوادث المروية في المخطوطة؟

بقي علينا أمر آخر، وهو أن ندرس خط هذه المخطوطة، ونقاربه بما بقي من خطوط تلك الأيام، لنتوصل إلى معرفة كاتبها، وهكذا فعلنا. فإننا قصدنا المكتبة البطريريكية، في بكركي، وطلبنا رسائل الحقبة ١٨٣١-١٨٤١ فوجدنا بعد العنااء الطويل، عدة رسائل مكتوبة بالخط نفسه، وممضة هكذا: «القس أنطون الحلبي مدير أنطونياني»، وحينما فحصنا محتويات هذه الرسائل، وجدنا أن نفسها هو نفس مخطوطتنا، وموضوعها موضوع هذه المخطوطة بعينه، ووجدنا أيضًا أن لهجة هذه الرسائل ولغتها هما لهجة مخطوطتنا ولغتها.

فقصدنا عندئذٍ غبطة البطريريك الماروني ماري إلياس حويك، وسألناه عن القس أنطون المذكور، لنعرف علاقته بالأمير الشهابي، الكبير. فتكرّم علينا بالجواب وأكّد لنا أنه؛ أي القس أنطون المذكور، كان من أقرب المقربين للأمير الكبير. فشجعنا هذا الجواب الصريح على استقصاء أخبار القس المذكور، وأشار علينا سيادة المطران عبد الله بمراجعة الأب عمانوئيل البعبدي الأنطونيانى، شيخ رهبانيته ومؤرخها. فطلبنا كتابه في تاريخ الرهبانية المذكورة، ووجدنا أن القس أنطون الحلبي كان أستاذ الأب عمانوئيل، وأنه سكت بتدين، وتقرب من الأمير الكبير.<sup>٩</sup>

وكتب إلينا الأب عمانوئيل نفسه، ردًّا على كتاب منا إليه، ما نصُّه:  
«بعد افتقاد خاطركم الكريم أعرض أنني تشرفت بكتابكم المؤرخ في ١٦ كانون الثاني المنصرم (١٩٢٧) ترغبون إلى أن أفيدكم عن المرحوم القس أنطون الحلبي المدير الأنطونى،

<sup>٩</sup> تاريخ الرهبانية الأنطونيانية، ص ٤٤٩.

فيما إذا كان يدون أخبار أيامه، أو أنه كتب رسالة في تاريخ الأمير الشهابي الكبير أو إبراهيم باشا المصري في حروب سوريا، فأجيب أن القس أنطون المذكور عاش في أيام الأمير بشير الكبير، وكان مستشاراً في ديوانه، وقد كتب عن أحكام الأمير، وعن حروبه وحروب إبراهيم باشا في سوريا، ولسوء الحظ أن تاريخه الخطي قد حرق في دير مار أنطونيوس بعدها، في الحوادث التي جرت سنة ١٨٤٥ بين النصارى والدروز. فكونوا على ثقة مما بيدهم من كتاباته؛ لأنه كان في عصره من الممتازين الذين يرکن إلى قولهم، وأنا في حال ترهيبك كان المرحوم القس أنطون، المحدث عنه، مرشدك. رحمة الله رحمة واسعة.  
عن دير مار شعيب الموارنة في ٣ شباط سنة ١٩٢٧».

أفلا يصح لنا، بعد هذا كله، أن نقول إن القس أنطون الحلبي هو في الأرجح مؤلف هذه المخطوطة وكتابها، وأن النسخة الموجودة أمامنا الآن هي المسودة، بدليل ما نجده فيها من الضرب والتصحيح والزيادات على الهوامش؟

ويستدل من نوع ورق هذه المخطوطة، وهو صكوكي قديم مععدل في السمكرة، ومن ضبط الحوادث المروية فيها، وزيادة تدقيق المؤلف في تعين هذه الحوادث وترتيبها في يومياتها، أنها في الأرجح كانت تدون في زمن وقوعها. لأنه ليس من المحتمل أن يذكرها كاتبها، بتمامها وضبطها، بعد وقوعها بزمن بعيد، وفي بعض عبارات المؤلف واصطلاحاته، دليل آخر على تدوين حوادث هذه المخطوطة، في زمن وقوعها. فإنه قال في أثناء كلامه عن حوادث ١٩ تموز سنة ١٨٤٠ ما نصه بالحرف:

«بـتـارـيـخـ شـاعـ خـبـرـ أـنـ فـيـ الـلـيـلـ المـاـضـيـ، أـهـلـ المـنـتـجـمـعـيـنـ مـعـ الـأـمـرـاءـ، فـيـ وـادـيـ الشـيـاطـيـنـ تـحـ بـسـكـنـتـاـ، قـامـوـ وـكـبـسـواـ الـوـزـرـ الـذـيـنـ فـيـ حـمـانـاـ».

وجاء أيضًا في أخبار ١٢ تشرين الأول ما نصه:

«ووصل الوزير لنهر الصفا، وتواجه مع حنا بحري، وأفهمه أن الأمير قام لجذب، ... غضب ورجع إلى الصفا، وهذا النهار قام إلى مكسة». وجاء في الصفحة ١٠٨ من الكراس الثاني ما يأتي: «وقيل إنه سيتوجه إلى رومية ... إلخ». فتأمل.

بإمكان المؤرخ المدقق إذاً أن يستعين بضمون أصل من الأصول للتعرف إلى شخصية مؤلفه، وإلى المكان الذي ألف فيه وزمن التأليف، وبإمكانه أيضًا أن يتذمر بأخبار غيره من المعاصرين للتأكد مما تقدم أو لزيادة التعين والتحديد، وعليه أيضًا أن يستنير بالعلوم الموصولة لعله يفلح، ولا فائدة هنا من إعادة الكلام في العلوم الموصولة وكيفية استخدامها توصلًا إلى هذه الغاية، وقد سبق الكلام فيها فليراجع في محله.

وقد تتحقق آمال المؤرخ في تعين شخص المؤلف المجهول، وتحديد الزمن الذي كتب فيه والمكان الذي عاش فيه، وعندئٍ عليه أن يقنع بما قُسم له ويرضى بشخصية المؤلف، وإن خفيت عليه معرفة اسمه، وإذا استحال عليه تحديد الزمن بالضبط، فعليه أن يضع لزمن وقوع الحوادث حَدًّا أقصى وحدًّا أدنى؛ فيما يحصره أو يحصرها بينهما؛ أي إنه يجب عليه أن يُعين التاريخ الذي لا يمكن أن تكون الحوادث قد وقعت قبله، والتاريخ الذي لا يمكن أن تكون الحوادث نفسها قد وقعت بعده، وهو أمر ميسور سهل الملتمس في غالب الأحيان، وذلك أن المؤلفين المؤرخين يشرون أحياناً إلى بعض الحوادث التي وقعت في أثناء قيامهم بعمل التاريخ والتأليف مما يسهل مهمة المؤرخ المنقب، ويعاونه في تاريخ الأصل الذي يدرس. فلو أشار أصل من الأصول إلى كسوف الشمس كسوفاً كاملاً أو نصًّا بأن ما يدونه من الحوادث وافق وقوعه حدوث حادثة مشهورة، وكان المؤرخ المنقب يعلم تاريخ هذا الكسوف أو زمن وقوع تلك الحادثة، لسهل عليه التحتم بأن الأصل الذي يدرس لم يدون قبل وقوع هذه الحوادث، وعندئٍ يجعل تاريخ وقوع هذه الحوادث حَدًّا أقصى في تعين الزمن الذي كُتب فيه الأصل موضوع بحثه، وهلَّ جرًّا.

### الفصل الثالث: تحرّي النص والمجيء باللفظ

وهذه مأثرة أخرى من مأثر علماء الحديث؛ فإنهم قالوا بالأمانة في نقل الحديث، وفرضوا وجوب تحرّي النص لأجل الوقوف على اللفظ الأصلي، ومنهم من أبى أن يُصلح الخطأ أو يقوم اللحن، واكتفى بإبداء رأيه على الهاشم.

قال القاضي عياض، في موضوع «تحرّي الرواية والمجيء باللفظ»: «لا خلاف أن على الجاهل والمبتدئ، ومن لم يمهر في العلم، ولا تقدّم في معرفة تقديم الألفاظ وترتيب الجمل وفهم المعاني، أن لا يكتب ولا يروي ولا يحكي حديثاً إلّا على اللفظ الذي سمعه، وإن حرام عليه التغيير بغير لفظه المسموع؛ إذ جميع ما يفعله من ذلك تحكم الجهة، وتصرُّف على غير حقيقته في أصول الشريعة، والنبي ﷺ حُضِّ على ذلك وأمر بإيراد ما سمع منه كما سمع. ثم اختلف السلف وأرباب الحديث والفقه والأصول، هل يسوغ ذلك لأهل العلم فيُحدِّثوا على المعنى، أو لا يباح لهم ذلك؟ فأجازه جمهورهم إذا كان ذلك من مشتغل بالعلم نافذ بوجوه تصرف الألفاظ، والعلم بمعانيها ومقاصدها، جامعاً لمواد المعرفة بذلك. روي عن مالك نحوه، ومنعه آخرون، وشددوا فيه، من المحدثين والفقهاء، ولم يجيزوا ذلك لأحد، ولا سوغوا إلّا الإتيان به على اللفظ نفسه في حديث النبي ﷺ

وغيره، وروي نحوه عن مالك أيضًا، وشدد مالك أيضًا الكراهة فيه في حديث النبي ﷺ، وحمل أئمتنا هذا من مالك على استحباب كما قال، ولا يخالف أحد في هذا. فإن الأولى والمستحب المجيء بنفس اللفظ ما أستطيع».

ومما له علاقة بالموضوع نفسه، ما ورد نقلًا عن هذا الإمام المحدث العظيم، في باب «إصلاح الخطأ وتقويم اللحن» من رسالته الشهيرة المشار إليها — الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع. قال القاضي عياض: «الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعواها، لا يغيرونها من كتبهم، حتى اضطروا ذلك في كلمات من القرآن، استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها؛ وذلك حماية للباب. لكن أهل المعرفة منهم، ينبهون على خطأها عند السماع والقراءة وفي حواشى الكتب، وكان أجرأهم على هذا من المتأخرین، القاضي أبو الوليد هشام بن أحمد الكنانی. فإنه لکثرة مطالعته، وتفتنه في الأدب واللغة وأخبار الناس وأسماء الرجال وأنسابهم، وثقوب فهمه وحده ذهنه، جسور على الإصلاح كثیراً وربما نبه وصححه على وجه الصواب. لكنه ربما وهم وغلط في أشياء من ذلك، والحكم فيها بما ظهر له، أو بما رأه في حديث آخر، وربما كان الذي أصلحه صواباً، وربما أيضًا غلط فيه وأصلاح الصواب بالخطأ ... وحماية باب الإصلاح والتغيير أولى، لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن، ويتسلط عليه من لا يعلم، وطريق الأشياخ أسلم مع التبيين بذلك اللفظ عند السماع كما وقع، وينبه عليه ويدرك وجه صوابه، إما من جهة العربية أو النقل أو وروده كذلك في حديث آخر».

هذا ما توصل إليه علماء الحديث في القرون الأولى، وهو المعول عليه الآن لدى المؤرخين المعاصرین، والفرق بين الاثنين أن المؤرخين المعاصرین يعممون قول المحدثين على الحديث وغيره من النصوص التاريخية، ويندفعون في عملهم بعامل علمي بحت. أما المحدثون فإنهم اقتصرعوا فيما أوردوه من هذا القبيل على الحديث الشريف، واندفعوا في تحري الحقيقة بعاطفة دينية قلماً نجد مثلها في هذه الأيام.

بقي علينا بعد هذا الاعتراف بفضل علماء الحديث، أن نطرق الموضوع من ناحيته العلمية الحديثة، فنقول: التاريخ علم في تحريه الحقيقة وكعلم يطلب الحقيقة كما هي، والأصول هي صلة المؤرخ الوحيدة بحوادث الماضي، وإنما فهد المؤرخ المنقب أن يتحقق من هذه الصلة ومن حرفيّة نص الشهادة التي فيها، ثم يروي هذه الشهادة كما صدرت عن صاحبها الأصلي متحرّيًّا في ذلك درس ما يمكن أن يكون قد عرض عليها من زيادة أو تحريف أو نقصان.

والأصول التاريخية، من حيث تحرّي النص والمجيء باللفظ، تكون على وجوه ثلاثة. فإما أن يكون الأصل بذاته أمامنا بخط واضعه أو بتصديقه، أو أن يكون الأصل مفقوداً ولم يبق منه سوى نسخة واحدة أو أن يكون الأصل قد فقد أيضاً، وبقيت عنه نسخ متعددة.

فحيث يظفر المؤرخ بالأصل نفسه، بخط واضعه أو بتصديقه، عليه أن يبقيه كما هو بحروفه وغلطاته؛ لأن ما يصح اليوم ويحسب تقويمًا قد يمكن أن يكون اعوجاجًا وتضليلًا. فكم وكم من الاصطلاحات العامية، تفقد قوتها أو ضعفها. عندما تبدل بما يفتكره الناشر مقابلًا لها بلغته الفصحي، وكم وكم من المعاني الفصيحة والعامية أيضًا تتغير بتقاديم أو تأخير أجزاء جملها بعض عن بعض. لا! علينا أن نثبت الأخبار كما رواها شاهدتها لا كما كان «يجب عليه أن يرويها» وعلينا أيضًا أن نتحاشى جميع الطرق في النشر التي تعرض الأصل لمثل هذه المخاطر. التاريخ علم في تحريره الحقيقة، وكعلم يطلب الحقيقة كما هي لا كما يجب أن تكون. فهو يختلف عن الفنون بأسرها، أديبًا كانت أم تصويرًا، ويكتفي هو بما لا تكتفي هي به أحياناً، وزد على هذا أنه إذا بقيت الأصول التاريخية على حالها الأول، سهل على الباحث إدراك ما وصل إليه رواته من العلم والرقي، إذ إن تضلع هؤلاء من قوانين اللغة وأدابها، ينبع أحياناً عن تهذيبهم العمومي، وقدرتهم على فهم مجريات الأمور والتدقيق في العمل. هذا ولا يخفى ما في إبقاء لغة هذا النوع من الأصول، على حالتها الأولى من الفائدة الكبرى، لفهم تاريخ تطور معنى الكلمات والاصطلاحات بتطور الأزمنة والأحوال، وإدراك دورة عقول الذين تكلمواها على طريقة الفيلسوف البحاثة فيلهلم ماكس فوندلت الألماني.

وقد تفنى أو تضيع نسخة المؤلف ولا يبقى عنها سوى نسخة واحدة، وفي مثل هذا الظرف يترتب على المؤرخ المدقق، الذي يود تحرّي النص الأصلي والمجيء بلفظ المؤلف، أن يبدأ بدرس هذه النسخة درسًا وافياً من جميع نواحيها. ثم ينتقل إلى ترجمة مؤلفها، فالمصادر التي أخذ عنها وتأليفه الأخرى، وعليه أن يتعرف إلى أشهر كتاب العصر الذي عاش فيه المؤلف ولا سيما زملائه في الموضوع، وإذا ما وقف على جلائل النسخة ودقائقها وعجم عود مؤلفها وتعرف إلى معاصريه وزملائه، عاد إلى نص النسخة التي يدرس ونبذ من صيغ كلماتها ما لا يتفق مع ذوق مؤلفها، أو ذوق معاصريه، وأثبتت في الهاشم جميع ما ينفيه كما ورد في النسخة التي يستعرضها، وليس في وسعنا إلا أن نعترف بأن العمل على هذا الشكل ضرب من المغامرات التي يتوقف النجاح فيها على ذكاء الباحث وسعة اطلاعه وسلامة استنتاجه.

ومما اختبرناه من هذا القبيل، أننا لما شرعنا في جمع الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا، وجدنا أن عدداً لا يُستهان به من النسخ الأصلية لمناشير إبراهيم باشا قد ضاع، وأنه لم يبق من هذه النسخ الأصلية في بعض الأحيان سوى نسخة واحدة، ومثال ذلك أن البيان الذي وجده هذا القائد الفاتح إلى أهالي دمشق عن انتصاره في حمص على الجيش العثماني قد ضاع، ولم يبق عنه سوى نسخة واحدة في كتاب المذكرات التاريخية الذي نشره الخوري قسطنطين الباشا، وإليك نص هذا البيان كما ورد بالحرف:<sup>١٠</sup>

«قدوة الأماجد الكرام متسلم الشام حالاً أَحمد بك بعد التحية والسلام بمزيد العز والإكرام المنهي إليكم، إنه نهار السبت الواقع في ٩ صفر سنة ١٢٤٨ الساعة بالسبعين من النهار كان ابتدأ وصول عساكر المنصورة التي ساقته ركابنا ببحيرة حمص، وبتلك الساعة نظرنا قدوم عساكر خيل الترك المحتشدين لمعونة الباشاوات الموجودين بحمص، وحالاً هجمت عليهم عساكرنا المنصورة خيالة الجهادية والعرب، وضربوهم وشتبوا شملهم وأسلقوهم كأس الوبال والنkal، وولوا هاربين وللنجة طالبين، فاقتفيوا آثارهم عساكرنا المظفرة وظهر أمامهم أربعة الآيات نظام قرابة إستانليلة وثلاث الآيات خيالة، وعند ذلك تقدّمت لحرابتهم عساكرنا المظفرة بترتيب الصفوف على رسم البديع، وهجموا عليهم هجوم الأسود الكواسر وأذاقوهم كؤوس المنيا بقطع الحراب وفتوك السيوف البواتر، ولا تحملوهم سوى ساعة واحدة إلّا وولوا الأدبار صارخين: الفرار الفرار. من بعد أن وقع منهم من قتيل ومجروح ما ينوف عن ألف وخمسماية نفر منهم من انمسك مسك اليدي ما ينوف عن ألفين وخمسماية نفر وارتضي قد كانوا في قلعة حمص للمحاصرة، عندما كانوا عزموا على الهرب مع جانب عساكر أرنقوط، ومجرد حلول ركابنا في أو رضي الباشاوات القاعدين بمدينة حمص، فاستولينا على أموالهم وخيامهم، وجبا خاناتهم وسائل ذخائرهم، وصاروا جميعاً أغنيمته لنا والأرطتين والعسكر الأرثاء ووط الذين كانوا في القلعة حينما نظروا هذه المهازل البديعة والظفر البديع استفافقوا وطلبو الأمان وحنان العفو، وكان اللطف غنامهم مرحمة منا أعطيناهم الأمان، وخرجوا من القلعة آمنين مطمئنين نحمده تعالى على هذه النعمة العظيمة والمواهب الكبيرة الجسيمة، فالآن لأجل

١٠ مذكرات تاريخية بقلم أحد كُتّاب الحكومة الدمشقيين، لناشره الخوري قسطنطين الباشا (طبع حريصاً لبنان سنة ١٩٢٩)، ص ٦٤-٦٦.

نبشركم أصدراً مرسومنا هذا لكم ويلزم منكم بوصوله تشهروا ذلك إلى كافة الرعايا  
بعمل الشنك إلى كافة المقاطعات والبلاد؛ لكي يكونوا مثابرين على سنتيات الدعوات الخيرية  
ببدوام دولة وتأييد صولة سعادة أهندينا وللنعم، والدنا المعظم وقهر أعداء المحبولين  
ما من الأيام والسلام.»

نقول لدى اطلاعنا على هذا البيان، تخلج في صدرنا منه أشياء، وترددنا في صحة نصه، ولا سيما والقسم الأخير منه مشوش غير مفهوم، فرجعنا أولاً إلى المخطوطة التي أخذ عنها الخوري الباشا نص هذا البيان. لنرى هل أخطأ في قراءة خطها، وبعد أن تأكينا من أمانة الناشر، عدنا إلى المؤلف نفسه، لعلنا نجد فيه من سائر بيانات الباشا ما يبدي هذه الظلمات فلم نفلح، وعندئذ رأينا أن نعيده النظر في جميع البيانات التي صدرت عن إبراهيم باشا، والتي أعلن فيها أخبار حربه في سوريا وانتصاراته على أعدائه. فوجدنا لحسن الحظ في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس بياناً آخر وجه الباشا إلى متسلم هذه المدينة، يعلن فيه انتصاره على العثمانيين في حمص، وفي آخر هذا البيان ما نصه: «والأرطتين والعسكر القرنبيين الذين كانوا في القلعة حينما نظروا هذه المهاول المريعة والظفر البديع، استغاثوا وطلبا الأمان، وحيث إن العفو زكاة الظفر أغاثناهم مرحمة منا وأعطيناهم الأمان.»

فعلمنا عندئذ أن أحد النساح الذين نسخوا بيان الباشا إلى متسلم دمشق أخطأ في الأرجح، في قراءة هذا البيان: فقرأ استغاثوا «استغافوا»، وحيث إن «حنان»، وزكاة «وكان»، والظفر «اللطف»، وأغاثتهم «غناهم»، وهلم جراً. على أننا نكرر القول بأننا لم نوفق دائمًا إلى الفوز في تحري النص والمجيء باللفظ. في حال ضياع الأصل وبقاء نسخة واحدة، كما توقفنا هنا، وننافق الأستاذ شارل لانجلوا الإفرنجي في قوله: إن تحري النص في مثل هذه الأحوال هو نوع من المغامرات، التي يتوقف النجاح فيها على ذكاء المؤرخ المدقق، وسعة اطلاعه وسلامة استنتاجه.

وقد تضيع أو تفني نسخة المؤلف الأصلية ويبيقى عنها نسخ متعددة، وفي مثل هذه الحال، يجتهد المؤرخ المدقق في نبذ بعض هذه النسخ، إذا ظهر له أن ذلك البعض يعتمد على سابقه. ثم يقسم النسخ الباقي إلى فصائل متخذًا الأغلاظ المشتركة بينها قاعدة لهذا التقسيم. لأنه ليس من المرجح أن يجمع النسخ على غلطة ما، إلّا ويكون أحدهم قد أخذ عن سابقه. كما إنه ليس من المحتمل أن يتفقوا منفردين بعضهم عن بعض إلّا على الصحة. ثم يحاول المؤرخ استعادة اللفظ الأصلي بالمقابلة بين النسخ الباقية، وما يكون

قد تشربه من روح المؤلف وذوق معاصريه، ولا بد من الإشارة إلى الاختلافات في منطوق هذه النسخ على هواوش ما ينشر؛ تسهيلاً للتحقيق وضيًّا بالحقيقة. ومثال ذلك أتنا لما أقدمنا على نشر تاريخ الأمير فخر الدين المعنى مؤلفه الشيخ أحمد الخالدي الصفدي لم نعثر على مخطوطة المؤلف الأصلية، ولكننا وجدنا خمس نسخ ثانية. منها نسخة تمتاز عن أخواتها بتجانس أجزائها من حيث اللغة والأسلوب واحتراصها بالتاريخ الهجري، ورقها عبادٍ صقيل من النوع الذي شاع استعماله في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وهي في حوزة الشيخ كسروان الخازن، وسننشر إلية بالحرف ك، والنسخة م وهي رقم ٤٢٧ من مجموعة المكتبة العمومية بمدينة موينخ الألمانية، وقد جاء في آخرها أنها بخط عبد اللطيف بن الشيخ أحمد الرشيدى، وعليها عبارة بخط إسكندر أبكاريوس هذا نصها: « خاصة الفقير إسكندر أبكاريوس ». مما يدل على أنها كانت تُباع وتشترى في منتصف القرن الماضي، ونسخة جامعة برنستن في الولايات المتحدة، وقد استنسخها لنفسه الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف، فتم له ذلك في ١١ كانون الأول سنة ١٩١٢، وهي رقم ٣٨٠٥٠ من مكتبة بيروت الأميركية، وقد أشرنا إليها بالحرفين ج ب، ووجدنا أيضًا نسخة أخرى في مدينة طرابلس لدى الأستاذ جورج يني، استنسخها لنفسه عن نسخة للخوازنة.

فأخذنا ندرس هذه النسخ درسًا دقيقًا لننجد بعضها، ولا سيما ما يعتمد منها على سابق له. فأهلنا بادئ ذي بدء نسخة جورج يني؛ لأنها تتفق كل الاتفاق مع النسخة ك التي هي أقدم منها، ولما كانت ك مع هذا الاتفاق التام، موجودة لدى أحد الخوازن، وكان الأستاذ جورج يني قد نسخ باعترافه عن نسخة خازنية أصبح من المحتمل أن يكون قد نسخ عنها نفسها، وكذلك فإنه بالإمكان أن تعتبر نسخة جامعة برنستن والنسخة ج ب نسخة واحدة؛ لأن الأستاذ المعلوف يعترف بهذه الصلة، ولأن المقابلة بين النسختين تؤيدتها. ثم لاحظنا أيضًا علاقة ظاهرة بين النسختين م وج ب، وذلك بالأغلاق المشتركة بينهما. فقد ورد مثلاً في كل من هاتين النسختين ما نصه:

« فلما عاد مصطفى كتخدا وأعلم الأمير علياً بالذى صار في بعلبك من الاتفاق، وكتب الحجة واستدانته من ابن الحرفوش العشرة آلاف غرش وأرسلها لابن الحرفوش واستكثر خيره. »

وهو كلام مشوه بدليل النقص في معناه، ولا ينجلي المعنى إلا بالاتكال على ك فنقرأ عندئذ: « فلما عاد مصطفى كتخدا وأعلم الأمير علياً بالذى صار في بعلبك من الاتفاق، وكتب الحجّة واستدانته من ابن الحرفوش العشرة آلاف غرش، ودفعه لأرباب الديوان في

الحال جهز الأمير علي العشرة آلاف غرش، وأرسلها لابن الحرفوش وتشكر منه.» وهناك مثال آخر يؤيد هذه الصلة بين النسختين. فقد ورد في كل منهما أن الوزير «خليل باشا عين جملة بكلربكية وستاجق، ومعهم عشرون ألف عسكري جرد خيل وتوجهوا إلىأخذ المكاسب من المذكورين تصور بالله أن لا بد أن يجيء إلى كبسهم.» وفي هذا القول نقص ظاهر، وصحيحه في الأرجح كما ورد في ك: «وتوجهوا إلىأخذ المكاسب من المذكورين، فلما علم الشاه عباس أن جماعة الوزير مروا على التركمان والأكراد، تصوّر في باله أنه لا بدّ يجيء لكتبسهم.» هذا وقد وجدنا من هذا النوع من الأغلاط المشتركة ما يربو على الستين، ولا يخفى كما أشرنا سابقاً أن النسخ لا يجمعون على مثل هذه الأغلاط إلا ويكون أحدهم قد أخذ عن سابق له، كما أنه ليس من المحتمل أن يتّفقوا منفردين بعضهم عن بعض إلا على الصحة. فاما أن تكون ج ب منقوله عن م، أو أن تكون م وج ب منقولتين عن أصل واحد مفقود، وأصبح لدينا بعد هذه الغريلة وهذا النبذ نسختان رئيسيتان هما ك و م، وتوجب علينا أن نقاولهما الواحدة بالأخرى وأن ننتقي منهما ما نراه أقرب لعصر المؤلف وللغته وأمياله، فنثبت نصه في المتن، ونرجئ للهامش نص النسخة الأخرى.



## الباب الرابع

### تنظيم العمل

يجدر بالمؤرخ الدقيق بعد ولوح هذه الأبواب الثلاثة؛ أي بعد أن يكون قد جمع الأصول، ونقدها، وتمكن من العلوم الموصولة إلى فهمها، أن ينسق ما جمع من الأصول ويتبع خطة عملية رشيدة في استخلاص المعلومات منها، وقد أدرك المنفعة من مثل هذا العمل خاصةً الناس وعامتهم، وأجمعوا عليه في حياتهم الشخصية. فقالوا بوجوب ترتيب الثياب في الخزائن والجوارير، ووضع أواني المطبخ في محلات معينة لها، وذلك لتسهيل الوصول إليها وعدم ضياع الوقت في التفتيش عنها.

وعلى الرغم من هذه لا نزال نرى بعض علمائنا يقضون السنين الطوال في البحث والتنقيب وجمع المعلومات، وعندما تضطرهم الظروف للرجوع إليها، يستغلق الأمر عليهم ويعسر الوصول إلى ما يريدون مما جمعوا، إلاّ بعد العنااء الطويل، ونحن نعرف صديقاً لنا قضى عمره في درس تاريخ لبنان الحديث، فوقف على جلائه ودقائقه، وأصبح أعرف الناس به، ولكنه قليل الترتيب في تدوين ما يعلم. فإنك لو طلبت إليه أن يطلعك على مرجع من المراجع التي أخذ عنها وذهبت معه إلى بيته، ودخلت مكتبه، لو فعلت هذا لرأيته يطلب دفتراً قدّيماً هنا، وهاماً هنا، وقصائص أوراق دون في الواحدة منها معلومات شتى بخط سقيم ممجمج، وقد تبقى في غرفته ساعتين أو أكثر، ثم يقول لك سأبحث عن هذا في جوّ رائق وأوافيك بالجواب، وقد يجد ما يطلب أو لا يجد، ولست أدرى من هذا الذي قال إن مثل هذا مثل قوم قضوا حياتهم كلها في تشييد بناء يحملون حجارته على أكتافهم دون أن يفهوا أين يضعونها، حتى إذا بلغوا المرحلة الأخيرة في حياتهم نظرت إليهم وإلى ما يفعلون، فلا تسمع سوى ضجة تصم الآذان، ولا ترى سوى سحب من الغبار عقدت سرادقات فوق رءوسهم تعمي الأبصار.

ومثل هذا التنسيق أو الترتيب على تواضع ظاهره، يعد في عرف المؤرخين المدققين، دعامة كبرى في بناء التاريخ، وبفضله وحده يتميز نفر من المؤرخين على سواهم. فيوفرون على أنفسهم أتعاباً جمّة، ويصلون من أهدافهم إلى ما لا يصل إليه غيرهم.

وإذا كان لا بدًّ من تنظيم العمل فكيف يكون ذلك؟ وماذا يفعل المؤرخ فور انتهاءه من نقد الأصول؟ على المؤرخ أن يعترف بادئ بدءٍ أنه ليس بإمكانه أن يعتمد على ذاكرته في العمل، وأن يسلم بوجوب القيد، وهو أمر لا يرتاب فيه عاقل، وقد نطق بصحّته فلاسفة علم النفس، وتناصرت عليه حججهم. ألم يقل الفقيه اللغوي ابن عباس الكوفي:

لا تنس هاتيك العهود فإنما سمي إنسانا لأنك ناسي

ويترتب على المؤرخ أن يبتعد كل البعد عن الدفاتر والأوراق المجلدة؛ لأنه إذا دون ما يستخلصه من الأصول في دفتر أو دفاتر معينة تقييد بترتيب خاص، قد تختفي الظروف بتغييره أو تعديله قبل الانتهاء من مهمة التاريخ، وقد يضطر المؤرخ، بعد الابتداء بالعمل، أن يفسح مجالاً أوسع لموضوع ما، فلا يرى سبيلاً لذلك إلّا بعد العناء، وقد لا يرى. أما إذا ابتعد عن كل ما يمثّل إلى المجلدين بصلة، واتخذ اللتوين أوراقاً منثورة، انطلقت يده في العمل، وأصبح حراً يزيد متى يشاء، ويقدم ويؤخر ما شاء.

وقد اختلف المؤرخون في كمية ما يدونون على أوراقهم المنثورة. فمنهم من قال بتدوين كل ما له علاقة بالموضوع. أي إذا عُني مؤرخ ما بتاريخ حرب من الحروب، وأفرد لكل سبب من أسباب هذه الحرب ورقة أو ورقات، ولكل موقعة منها مثل ذلك، وهلّم جرّاً، فعليه أن ينقل على أوراقه كل النص الذي يتعلّق بمثل هذه المواضيع، وقال آخرون بوجوب الاكتفاء بخلاصة النص.

أما نحن، فقد وجدنا بالاختبار الشخصي، بعد أن بدأنا بتأريخ الحملة المصرية على الأقطار الشامية (١٨٣١-١٨٤١)، أن لا هذه الطريقة ولا تلك تفي بالمرام، وذلك لأنسباب نعرضها حالاً زيادة للإيضاح. أن الأصول لهذه الحقبة الوجيزة من تاريخ الأقطار الشامية تربو على الألف كتاب بين مقالة ورسالة ورحلة وتاريخ رسمي، وهناك ما لا يقل عن الخمسين ألف وثيقة تتعلق بالموضوع نفسه. فلو عنيا بإدخال جميع هذه النصوص، على أوراق أو بطاقات منثورة، لاضطررنا أن نقضي حياتنا بالاستنساخ، وبعد أن عملنا بما ورد في أعلى مدة من الزمن، وزاولنا استنساخ النصوص على البطاقات كما تقدم، اضطررنا الظروف أن نكتب شيئاً في بعض نقاط معينة. فوجدنا أنه لا بدًّ

لنا من مراجعة المؤلفات نفسها للتحقق، إما من صحة ما نقلنا، أو من علاقته بما قبله وما بعده. فلم تستفد من بطاقاتنا، والحالة هذه، سوى أنها أرشدتنا إلى النصوص في وقت قصير للغاية، وأنها مكنتنا من ترتيب هذه النصوص ترتيباً تاريخياً في وقت وجيز أيضاً. فرأينا، بعد هذا الاختبار، أن نجعل من بطاقاتنا المنشورة فهرساً عاماً لجميع مواضيع الأصول، وجميع أسماء الرجال والأمكنة فيها.

على أن جميع المؤرخين، اليوم، يصررون على وجوب الإشارة إلى زمن وقوع الحوادث المروية، ويُحتملُون على المؤرخ المتقدِّم وجوب الإشارة في كل ورقة من ورقاته المنشورة إلى المرجع الذي استخلص منه محتويات هذه الورقات، وذلك بذكر المؤلف والمُؤلَّف والمجلد والصفحة.

وقد لا يختلف اثنان من علماء التاريخ في ترتيب الأوراق المنشورة. فحيث نجعل من هذه الأوراق فهرساً عاماً للأصول نرتتبها ترتيباً أبجدياً، وإن آثارنا تدوين النصوص بكاملها عليها ربناها إما بموجب تواريختها، أو بحسب الأمكانة التي وجدت فيها، أو على أساس مواضيعها، وليدرك المؤرخ المستجد أن ترتيب النصوص على أساس تواريختها ضروري في غالب الأحيان؛ وذلك لأنَّه يوضح له تسلسل الرواية والحوادث المروية، وأنَّه يقيه شر تقديم المس比بات على أسبابها، وحيث ترد بعض الأصول مجھولة التاريخ، عليه أن يسعى سعياً حثيثاً لتاريخها، كي يتمكن من ترتيبها بموجب تواريختها.

ولا يتadar إلى ذهن القارئ أنه لا يجوز ترتيب النصوص على أساس الأمكانة التي وجدت فيها، أو المواضيع التي تحتوي عليها. بل بالعكس، فإنه من المستحسن أن يتقن المؤرخ في الأسس التي يتخذها للتصنيف والتنسيق، سواء أكانت زمنية أم جغرافية أم غير ذلك. فإذا ما عالج المؤرخ درس موضوعه من مثل هذه النواحي المختلفة، بربت له الحقيقة التي يتوخاها بوضوح وجلاء، قد لا يصل إليهم، إذا اكتفى باتباع أساس واحد للتنسيق.

وقد يضطر المؤرخ أحياناً إلى إهمال التنسيق على أساس زمن النصوص لاستحالة معرفة تواريختها، فيكتفي، والحالة هذه، بما تبقى لديه من سائر الأسس، ولنا في اختبار علماء أوروبا، ولا سيما العلَّامة الكبير تيودور مومسن، في مجموعة النقوش اللاتينية Corpus Inscriptionum Latinarum مثال واضح يؤيد ما تقدَّم. فإنَّ معظم هذه النقوش غير مؤرخ، وقد اختلف العلماء، عشرات من السنين، في أمر تنسيقها وترتيبها. فقال البعض بتصنيفها على أساس محتوياتها، وقسموها إلى نقوش دينية، ونقوش عسكرية، ونقوش أدبية شعرية، واعتراض آخرون على هذا التنسيق، وقالوا باتخاذ المكان

الذي وجدت فيه النقوش أساساً للترتيب؛ وذلك لأن تنسيقها على أساس محتوياتها قد يضطر المؤرخ إلى التكرار الممل. إذ إنه معقول جداً أن يحتوي نقش ما على شعر ودين وحرب في آن واحد، وبعد اختبار طويل دام قرناً كاملاً، أو أكثر، أجمعت الآراء على أفضلية الترتيب الجغرافي، وبعد أن قال العلامة مومن، مدة طويلة بالتنسيق على أساس المحتويات، عاد فأيد الأساس الجغرافي، وظهرت المجموعة كاملة على هذا الأساس.

## الباب الخامس

### تفسير النص

وبانتهاء المؤرخ من نقد الأصول، على الوجه الذي تقدم شرحه في الباب الثالث من هذا الكتاب، ينتهي النقد الخارجي، وينتقل المؤرخ من ظاهر النص ومجرد اللفظ إلى باطن الكلام وفهم المعنى، فيشرع في النقد الداخلي. والنقد الداخلي في مصطلح التاريخ على نوعين: نقد داخلي إيجابي، ونقد داخلي سلبي. فالإيجابي يفسر النص ويُظهر معناه، والسلبي يكشف الستار عن مأرب المؤلف وأهواهه ودرجة تدقيقه في الرواية.

وتفسير النص، وهو موضوع هذا الباب، يكون على وجهين: أولهما: تفسير ظاهر النص، وثانيهما: إدراك غرض المؤلف. فعلى المؤرخ المدقق المنقب؛ حيث يحاول تفسير ظاهر النص، أن يلم أولاً بلغة الأصل الذي يدرس، وعليه أن يجيد فهم هذه اللغة كما عُرفت واستعملت في العصر الذي عاش فيه راوي الرواية. فمعاني المفردات تتطور وتتغير أحياناً مع تطور الظروف وتغير الأحوال، وكفانا دليلاً على ذلك بعض أعمال المجمع اللغوي في مصر، وما وضعنا في هذا الكتاب من المعاني الجديدة العصرية في بعض المفردات والاصطلاحات التي استعملت في كتب الحديث والتفسير منذ مئات السنين، وعلى المؤرخ أيضاً أن يذكر أن المفردات والاصطلاحات اللغوية تختلف أيضاً باختلاف الإقليم، وقد تختلف باختلاف الكاتب نفسه.

وحيث يشعر المؤرخ المدقق بشيء من الشك في فهم بعض هذه الدقائق اللغوية في أصل من الأصول يجدر به أن يكمل قراءة النص، أولاً، لعله يقف على إيضاح ما التبس. فإن أعياه ذلك فعليه بسائر كتب المؤلف، وإذا لم يجد التفسير في النص نفسه، ولا في مؤلفات المؤلف الأخرى، رجع في ذلك إلى أقوال الزملاء المعاصرين. هذا؛ وإن «لا أدرى» من العلم!

وقد يكتفي المؤرخ، في قراءة الأوامر الإدارية وبعض النصوص التاريخية القصصية، بتفسير ظاهر النص لإدراك غرض المؤلف، وذلك أن واضع النص، في مثل هذه الظروف، يتلوى استعمال الألفاظ التي توضح المعنى دون أي تردد في الأمر. فإذا ما نجح المؤرخ في فهم ظاهر النص، توصل إلى إدراك المعنى الحقيقى.

وقد يلمس المؤرخ غموضاً أو نقصاً أو تناقضًا في المعنى، إذا هو استمسك بظاهر النص. فقد يكون في الكلام كتابة، أو مجاز، أو استعارة، أو تشبيه، أو هزل، أو مداعبة، أو تلميح، أو تعريض، وما إلى ذلك. قال ابن عبد ربه في عقده في باب الكنية والتعريض:<sup>١</sup> «قد كَنَى الله تعالى في كتابه عن الجماع باللامسة، وعن الحدث بالغائط ... وقال تعالى: ﴿وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾ (طه: ٢٢) فكَنَى عن البرص، ودخل الربيع بن زياد على النعمان بن المنذر، وبه وَضَحْ، فقال: ما هذا البياض بك؟ فقال: سيف الله جلاه. ودخل حارثة بن بدر على زياد، وفي وجهه أثر، فقال له زياد: ما هذا الأثر الذي في وجهك؟ قال: ركبت فرسي الأشقر فجمح بي. فقال: أما أنك لو ركبت الأشهب لما فعل ذلك. فكَنَى حارثة بالأشقر عن النبيذ، وكَنَى زياد بالأشهب عن اللبن، وقال معاوية للأحنف بن قيس: أخبرني عن قول الشاعر:

فَسَرَّكَ أَنْ يَعِيشْ فِجِيْءْ بِزَادْ	إِذَا مَا مَاتْ مِيتْ مِنْ تَمِيمْ
أَوْ الشَّيْءِ الْمَلْفَ بِالْجَادْ	بِخَبِيزْ أَوْ بِتَمِيرْ أَوْ بِسَمِينْ
لِيَأْكُلْ رَأْسَ لَقْمَانَ بْنَ عَادْ	تَرَاهْ يَطُوفُ فِي الْأَفَاقِ حَرَصًا

ما هذا الشيء الملف في الجاد؟ قال الأحنف: السخينة يا أمير المؤمنين. قال معاوية: واحدة بأخرى والبادي أظلم. والسخينة طعامٌ كانت تعمله قريش من دقيق، وهو الحريرة، فكانت تُسَبُّ به».

وهل ننسى ونحن نتكلّم عن الكنية قول عمر بن أبي ربيعة:

عُمْرُكَ اللَّهُ! كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟!	أَيْهَا الْمُنْكَحُ الثَّرِيَا سَهِيلَا
وَسَهِيلٌ، إِذَا اسْتَقَلَّ، يَمَانِي	هِيَ شَامِيَةٌ، إِذَا مَا اسْتَقَلَّتْ

<sup>١</sup> طبعة بولاق، سنة ١٢٩٣، ص ٢٨٨-٢٩٠.

ويجدر بالمؤرخ العربي، بعد مطالعة القرآن ودرس حكمه وأحكامه، أن يدرس رسالة الفخر الرازzi «نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز»، فَيُلْمِ ببعض ما كان يجول في عقول السلف من هذا القبيل. فهناك فصول متتابعة في الكناية وضروبها، والتجنسي وأنواعه، والسجع، والتضمين، والترصيع، والمجاز والتشبيه، والاعتذار، والاستعارة، والمطابقة، والمقابلة، والمزاوجة، والاعتراض، والالتفات، والاقتباس، والتلميح، واللَّفَّ والنشر، والتعديدي، والإبهام، وتجاهل العارف، والإغراق، والجمع، والتفريق، والتقسيم، ومثل هذا يكثُر في النصوص الدينية، والدراسات الشخصية، والقطع الأدبية، فعلى المؤرخ المدقق أن يستعد لمثل هذه المفاجآت اللغوية، ويتهيأ لها.

وحيث يعترض المؤرخ مثل هذه العقبات، عليه أن يسعى لتذليلها بالوسائل نفسها التي يتذرع بها لفهم الغامض من ظاهر النص، عليه بمطالعة النص كله أولاً، ثم بمراجعة مؤلفات المؤلف الأخرى، فأقوال الزملاء المعاصرين، ويجد أنه يتزن في مثل هذه الموقف، فلا يتوقع الكناية مثلاً في غير محلها ولا يغفل عنها في محل وقوعها. بقي علينا قبل اختتام هذا الباب أن نتعرف بفضل علماء التفسير في هذا المضمار. فإن الأسس التي اتباعوها في أصول التفسير علمية صحيحة.

قال شيخ الإسلام تقى الدين ابن تيمية في رسالته في أصول التفسير<sup>٢</sup> ما نصه: «إن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب: إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن؛ فما أجمل في مكان فإنه قد فُسِّر في موضع آخر، وما اخْتُرَ من مكان، فقد بُسط في موضع آخر، فإن أعياك ذلك، فعليك بالسُّنَّة إِنَّهَا شارحة للقرآن وموضحة له، بل قد قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعى: كُلُّ ما حكم به رسول الله ﷺ فهو بما<sup>٣</sup> فيه من القرآن، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ حَصِيمًا﴾ (النساء: ١٠٥)، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّا أَنْزَلْنَاكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّفَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (النحل: ٤٤)، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي أَنْزَلْنَا لَكَ﴾ (النحل: ٦٤)؛ ولهذا قال رسول الله ﷺ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعِهِ» يعني السنة، والسنة أيضًا تنزل عليه بالوحى كما ينزل

<sup>٢</sup> مقدمة في أصول التفسير من كلام شيخ الإسلام تقى الدين ابن تيمية، عُني بتحقيقها الشيخ جميل أفندي الشطبي، مطبعة الترقي بدمشق، ١٩٣٦، ص ٣٢-٣٤.

<sup>٣</sup> الأصل: مما.

القرآن؛ لأنها تُتلى كما يُتلى، وقد استدل الإمام الشافعى وغيره من الأئمة على ذلك بأدلة كثيرة، ليس هذا موضع ذلك، والغرض أنك تطلب تفسير القرآن منه، فإن لم تجده في السنة كما قال رسول الله ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: بم تحكم؟ قال: بكتاب الله. قال: فإن لم تجد؟ قال: بسُنّة رسول الله. قال: فإن لم تجد. قال: أجتهدرأيي. قال: فضرب رسول الله ﷺ في صدره، وقال: الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يُرضي رسول الله، وهذا الحديث في المساند والسنن بإسناد جيد.

وحيثئذ، إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرآن والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح، لا سيما علماؤهم وكبارؤهم كالأئمة الأربع الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين مثل<sup>٤</sup> عبد الله بن مسعود، قال الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى: حدثنا أبو كريب قال: أئبنا جابر بن نوح، أئبنا الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق قال: قال عبد الله — يعني ابن مسعود: والذي لا إله غيره، ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت، وأين نزلت، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناوله المطايى لأتيته، وقال الأعمش أيضاً عن أبي وائل عن ابن مسعود قال: كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن، ومنهم الحبر البحر عبد الله بن عباس ابن عم رسول الله ﷺ وترجمان القرآن ببركة دعاء رسول الله ﷺ له؛ حيث قال: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل». وقال ابن جرير: حدثنا محمد بن بشار، أئبنا وكيع، أئبنا سفيان، عن الأعمش عن مسلم عن مسروق قال: قال عبد الله — يعني ابن مسعود: نعم ترجمان القرآن ابن عباس. ثم رواه عن يحيى بن داود عن إسحاق الأزرق عن سفيان عن الأعمش عن مسلم بن صبيح أبي الضحى عن مسروق عن ابن مسعود أنه قال: نعم الترجمان للقرآن ابن عباس، ثم رواه عن بندار عن جعفر بن عون عن الأعمش به كذلك، فهذا إسناد صحيح إلى ابن مسعود أنه قال عن ابن عباس هذه العبارة، وقد مات ابن مسعود في سنة ثلث وثلاثين على الصحيح، وعُمر بعده ابن عباس ستة وثلاثين سنة، فما ظنك بما كسبه من العلوم بعد ابن مسعود؟ وقال الأعمش عن أبي وائل: استخلف علي عبد الله بن عباس على الموسم، فخطب الناس،

<sup>٤</sup> الأصل: المذهبين وعبد الله.

فقرأ في خطبته سورة البقرة، وفي رواية سورة النور، ففسرهما تفسيرًا لو سمعته الروم والترك والديلم لأسلموا.

وهذا غالب ما يرويه إسماعيل بن عبد الرحمن السندي الكبير في تفسير عن هذين الرجلين ابن مسعود وابن عباس، ولكن في بعض الأحيان، ينقل عنهم ما يحكونه من أقاويل أهل الكتاب التي أباحها رسول الله ﷺ؛ حيث قال: «بلغوا عنِي ولو آية، وحدثوا عنِّي إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علىٰ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار». رواه البخاري عن عبد الله بن عمر؛ ولهذا كان عبد الله بن عمر قد أصاب يوم اليموك زاملتين من كتب أهل الكتاب، فكان يحدّث منهما بما فهمه من هذا الحديث من الإذن في ذلك، ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد، فإنها على ثلاثة أقسام؛ أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما نشهد له بالصدق فذاك صحيح، والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه، والثالث: ما هو مسكت عنِه، لا من هذا القبيل، ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به، ولا نكذبه، وتجوز حكايته لما تقدم وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني؛ ولهذا تختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيراً، ويأتي عن المفسرين خلاف، بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف، ولونٌ كلّهم، وعدتهم، وعاصي موسى من أي الشجر كانت، وأسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم، وتعيين البعض الذي ضرب به المقتول١ من البقرة، ونوع الشجرة التي كلَّ الله منها موسى ... إلى غير ذلك مما أبهمه٢ الله في القرآن مما لا فائدة في تعينه، تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم، ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز كما قال تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كُلُّهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَارِسُهُمْ كُلُّهُمْ رَجُمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كُلُّهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفِتْ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ (الكهف: ٢٢)، فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الأدب في هذا المقام وتعليم ما ينبغي في مثل هذا، فإنه تعالى أخبر عنهم بثلاثة أقوال ضعف القولين الأولين، وسكت عن الثالث، فدلَّ على صحته؛ إذ لو كان باطلًا لرده كما

١. الأصل: وكون.

٢. الأصل: القتل.

٣. الأصل: ألهمه — ولعلَّ ما أثبتناه في الكل أصح.

ردهما، ثم أرشد إلى أن الاطلاع على عدتهم لا طائل تحته، فيقال في مثل هذا: ﴿قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ﴾ فإنه ما يعلم بذلك إلا قليل من الناس ممن أطلعه الله عليه، فلهذا قال: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا﴾ أي: لا تجهد نفسك فيما لا طائل تحته، ولا تسأله عن ذلك، فإنهم لا يعلمون من ذلك إلا رجم الغيب، فهذا أحسن ما يكون في حكمة الخلاف أن تستوعب الأقوال في ذلك المقام، وأن ينبه على الصحيح منها، ويبطل الباطل، وتذكر فائدة الخلاف وثمرته لثلا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته، فيشتبه به عن الأهم، فاما من حكى خلافاً في مسألة ولم يستوعب أقوال الناس فيها؛ فهو ناقص إذ قد يكون الصواب في الذي تركه، أو يحكي الخلاف، ويطلقه ولا ينبه على الصحيح من الأقوال؛ فهو ناقص أيضاً. فإن صاحب غير الصحيح عامداً فقد تعمد الكذب أو جاهلاً فقد أخطأ، كذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته، أو حكى أقوالاً متعددة لفظاً، ويرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنى، فقد ضيّع الزمان وأكثر مما<sup>٨</sup> ليس ب صحيح، فهو كلام ثوبي زور، والله الموفق للصواب.

إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة، فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين كمجاهد بن جبر، فإنه كان آية في التفسير، كما قال محمد بن إسحاق، حدثنا أبان بن صالح عن مجاهد قال عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمتها، أوقفه عند كل آية منه، وأسئلته عنها، وبه إلى الترمذى قال: حدثنا الحسين بن مهدي البصري، حدثنا عبد الرزاق عن معمراً عن قتادة قال: ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئاً، وبه إليه قال: حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان بن عيينة عن الأعمش. قال: قال مجاهد: لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود لم أحتاج أن أسأّل ابن عباس عن كثير من القرآن مما سأّلت، وقال ابن جرير: حدثنا أبو كريب قال: حدثنا طلق بن غنم عن عثمان المكي عن أبي مليكة قال: رأيت مجاهداً سأّل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه الواحه، فقال ابن عباس: اكتب. حتى سأله عن التفسير كله؛ ولهذا كان سفيان الثوري يقول: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك - وكسعيد بن جبير وعكرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري ومسروق بن الأجدع وسعيد بن المسيب، وأبي العالية والربيع وابن أنس وقتادة

<sup>٨</sup> الأصل: وتكثّر بما.

<sup>٩</sup> الأصل: قد.

والضحاك بن مزاحم، وغيرهم من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم، فتذكرة أقوالهم في الآية فيقع في عباراتهم تبادل في الألفاظ يحسبها من لا علم عنده اختلافاً، فيحكيها أقوالاً وليس كذلك؛ فإن منهم من يعبر عن الشيء بلازمه أو نظيره، ومنهم من ينص على الشيء بعينه، والكل بمعنى واحد في كثير من الأماكن، فليتقطن اللبيب لذلك، والله الهادي، وقال شعبة بن الحجاج وغيره: أقوال التابعين في الفروع ليست حجّة، فكيف تكون حجة في التفسير؟ يعني أنها لا تكون حجة على غيرهم من خالفهم، وهذا صحيح، أما إذا أجمعوا على الشيء، فلا<sup>١</sup> يرتاب في كونه حجة، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض، ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن، أو السنة، أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك.

فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام، حدثنا مؤمل، حدثنا سفيان، حدثنا عبد الأعلى، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار». حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن عبد الأعلى الثعلبي، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار». وبه إلى الترمذى قال: حدثنا عبد بن حميد، حدثني حسان بن هلال، قال: حدثنا سهيل أخو حزم القطعى، قال: حدثنا أبو عمران الجوني عن جنبد قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ». قال الترمذى: هذا حديث غريب، وقد تكلّم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي حزم، وهكذا روى بعض أهل العلم عن<sup>١١</sup> أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أنهم شددوا في أن يفسر القرآن بغير علم، وأما الذي رُوي عن مجاهد وقتادة وغيرهما من أهل العلم أنهم فسروا القرآن، فليس الظن بهم أنهم قالوا في القرآن وفسروه بغير علم، أو من قبل أنفسهم، وقد رُوي عنهم ما يدل على ما قلنا: إنهم لم يقولوا من قبل أنفسهم بغير علم، فمن قال في القرآن برأيه فقد تكّلف ما لا علم له به، وسلك غير ما أمر به، فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر، لكان قد أخطأ؛ لأنه لم يأتِ الأمر من بابه، كمن حكم بين الناس على جهل، فهو في النار، وإن وافق حكمه الصواب في نفس الأمر، لكن يكون أخف جرماً من أخطأ، والله أعلم، وهكذا سمي الله تعالى القدّفة كاذبين فقال: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ

١٠ الأصل: اجتمعوا على الشيء ولا.

١١ الأصل: من.

عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَابِدُونَ》 (النور: ١٣)، فالقاذف كاذب، ولو كان قد قذف من زنى في نفس الأمر؛ لأنَّه أخْبَرَ بما لا يَحْلُّ له الإِخْبَارُ به، وَتَكَلَّفَ مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ وللهذا تحرَّجَ جماعة من السلف عن تفسير ما لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ كما روَى شعبة عن سليمان عن عبد الله بن مرة عن أبي معمر قال: قال أبو بكر الصديق: أيُّ أَرْضٍ تَقْلَنِي، وأيُّ سماء تَظَلَّنِي إذا قلت في كتاب الله ما لَمْ أَعْلَمْ، وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: حدثنا محمود بن يزيد عن العوام بن حوشب عن إبراهيم التيمي أنَّ أبا بكر الصديق سئل عن قوله: **﴿وَإِنَّا تُنَلِّي عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَكُلُّنَا مِثْلُهَا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾** (الأنفال: ٢١)، فقال: أي سماء تَظَلَّنِي، وأي أَرْضٍ تَقْلَنِي، إنَّا قلْتُ في كتاب الله ما لَمْ أَعْلَمْ، <sup>١٢</sup> وقال أبو عبيد أيضًا: حدثنا يزيد عن حميد عن أنس أنَّ عمر بن الخطاب قرأ على المنبر: **﴿وَفَاكِهَةٌ وَأَبَا﴾** فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأَبُ؟ ثمَّ رجع إلى نفسه فقال: إنَّهَا لَهُ التَّكْلُفُ يَا عَمِّ، وقال عبد بن حميد، حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس قال: كنا عند عمر بن الخطاب، وفي ظهر قميصه أربع رقاع، فقرأ: **﴿وَفَاكِهَةٌ وَأَبَا﴾**، فقال: ما الأَبُ؟ ثمَّ قال: إنَّهَا لَهُ التَّكْلُفُ، فما عليك أَنْ لَا تُدْرِيَهُ، وهذا هو كله محمول على أَهْمَهَا — رضي الله عنهم — إنَّما أَرَادَ اسْتِكْشافَ عِلْمِ كِيفِيَّةِ الأَبِ، وَإِلَّا فَكُونَهُ نَبْتَأِّ من الْأَرْضِ ظَاهِرٌ لَا يَجِهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ \* وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَلْدَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدُهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ \* يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلُ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَعْفُرُ لَكُمْ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ \* وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاْكِرِينَ﴾** (الأنفال: ٣٠-٢٧)، وقال ابن جرير: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن علية عن أيوب عن ابن عباس أنه سُئل عن آية لَوْ سُئلَ عنْهَا بِعْضِكُمْ لَقَالَ فِيهَا فَأَبَيَ أَنْ يَقُولَ فِيهَا، إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَقَالَ أَبُو عَبِيدِ اللَّهِ: حدثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي مَلِيْكَةَ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عَبَّاسَ عَنْ **﴿يَوْمٍ كَانَ مَقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾** (السجدة: ٥)، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَمَا: **﴿يَوْمٍ كَانَ مَقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾** (المعارج: ٤)، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنَّمَا سَأَلْتَ لِتَحْدِثَنِي، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هَمَا يَوْمَانْ ذَكْرُهُمَا

١٢ الأصل: ما لَمْ أَعْلَمْ «مِنْقُطَعٍ» وَلِعَلَّهَا زَادَةً أَوْ أَنَّ الْمَرَادَ إِسْنَادٌ مِنْقُطَعٍ.

الله في كتابه. الله أعلم بهما، فَكَرِهَ أَنْ يَقُولُ فِي كِتَابِ اللهِ مَا لَا يَعْلَمُ، وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ<sup>١٢</sup> حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيٍّ عَنْ مُهَدِّيِّ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: جَاءَ طَلْقَ بْنَ حَبِيبٍ إِلَى جَنْدَبَ بْنَ عَبْدِ اللهِ، فَسَأَلَهُ عَنْ آيَةٍ مِّنَ الْقُرْآنِ، فَقَالَ: أَخْرُجْ<sup>١٤</sup> عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ مُسْلِمًا لَمَا قَمْتَ عَنِّي أَوْ قَالَ إِنْ تَجَالَسْنِي، وَقَالَ مَالِكُ عَنْ يَحِيَّيِّ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيبِ أَنَّهُ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ تَفْسِيرِ آيَةٍ مِّنَ الْقُرْآنِ قَالَ: إِنَّا لَا نَقُولُ فِي الْقُرْآنِ شَيْئًا، وَقَالَ الْلَّيْثُ عَنْ يَحِيَّيِّ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيبِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا فِي الْعِلُومِ مِنَ الْقُرْآنِ، وَقَالَ شَعْبَةُ عَنْ عُمَرُو بْنِ مَرْدَةَ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ سَعِيدَ بْنَ الْمَسِيبِ عَنْ آيَةٍ مِّنَ الْقُرْآنِ، فَقَالَ: لَا تَسْأَلْنِي عَنِ الْقُرْآنِ وَسُلْ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ لَا يَخْفِي عَلَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ. يَعْنِي: عَكْرَمَةُ، وَقَالَ ابْنُ شَوَّذَبَ: حَدَّثَنِي يَزِيدَ بْنَ أَبِي يَزِيدَ قَالَ: كَنَا نَسْأَلُ سَعِيدَ بْنَ الْمَسِيبِ عَنِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَكَانَ أَعْلَمُ النَّاسِ، فَإِذَا سَأَلْنَاهُ عَنْ تَفْسِيرِ آيَةٍ مِّنَ الْقُرْآنِ سَكَتَ، كَأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ، وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِهِ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدِ اللهِ بْنُ عَمْرٍ، قَالَ: لَقَدْ أَدْرَكْتُ فَقَهَاءَ الْمَدِينَةِ، وَأَنَّهُمْ لَيَعْظَمُونَ الْقَوْلَ فِي التَّفْسِيرِ، مِنْهُمْ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمَسِيبِ، وَنَافِعُ الدِّيلِيمِيُّ<sup>١٥</sup>، وَقَالَ أَبُو عَبِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ عَنْ الْلَّيْثِ عَنْ هَشَامِ بْنِ عَرْوَةَ. قَالَ: مَا سَمِعْتُ أَبِي تَأْوِلَ آيَةً مِّنْ كِتَابِ اللهِ قُطَّ، وَقَالَ أَبُو يَوْبٍ وَابْنُ عَوْنَ وَهَشَامُ الدِّسْتَوَائِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ قَالَ: سَأَلْتُ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيَّ عَنْ آيَةٍ مِّنَ الْقُرْآنِ. فَقَالَ: ذَهَبَ الَّذِينَ كَانُوا يَعْلَمُونَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ، فَاتَّقُ اللهَ وَعَلِيهِ بِالسَّدَادِ، وَقَالَ أَبُو عَبِيدٍ: حَدَّثَنَا مَعَاذُ عَنْ ابْنِ عَوْنَ عَنْ عَبِيدِ اللهِ بْنِ مَسْلِمٍ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: إِذَا حَدَّثْتَ عَنِ اللهِ فَفَقَدْتَ حَتَّى تَنْتَظِرَ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ. حَدَّثَنَا هَشَيمُ عَنْ مَغْيِرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ أَصْحَابُنَا يَتَقَوَّنُونَ التَّفْسِيرَ وَيَهَا بُونَهُ، وَقَالَ شَعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ قَالَ: قَالَ الشَّعْبِيُّ: وَاللهِ مَا مِنْ آيَةٍ إِلَّا وَقَدْ سَأَلْتُ عَنْهَا وَلَكِنَّهَا الرَّوَايَةُ عَنِ اللهِ، وَقَالَ أَبُو عَبِيدِ اللهِ: حَدَّثَنَا هَشَيمُ أَنَّهُمْ أَنْبَأُنَا عَمْرَ بْنَ أَبِي زَائِدَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: اتَّقُوا التَّفْسِيرَ؛ فَإِنَّمَا هُوَ الرَّوَايَةُ عَنِ اللهِ.»

فَهَذِهِ الْأَثَارُ الصَّحِيحَةُ وَمَا شَاكِلُهَا عَنِ أَئِمَّةِ السَّلْفِ مَحْمُولَةٌ عَلَى تَحْرِجَهُمْ عَنِ الْكَلَامِ فِي التَّفْسِيرِ بِمَا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ، فَأَمَّا مَنْ تَكَلَّمُ بِمَا يَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ لِغَةً وَشَرْعًا، فَلَا حَرْجٌ عَلَيْهِ؛ وَلَهُذَا رُوِيَ عَنْ هَؤُلَاءِ وَغَيْرِهِمْ أَقْوَالٌ فِي التَّفْسِيرِ، وَلَا مَنَافَاةٌ؛ لَأَنَّهُمْ تَكَلَّمُونَ فِيمَا

<sup>١٢</sup> الأصل: يعقوب يعني إبراهيم وهو خطأ.

<sup>١٤</sup> الأصل: لفرج!

<sup>١٥</sup> الأصل: نافع الله قط!

علموه، وسكتوا عَمَّا جهلوه، وهذا هو الواجب على كل أحد، فإنما كما يجب السكوت عما لا علم له به، فكذلك يجب القول فيما سُئل عنه مما يعلمه لقوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَنَا لِلنَّاسِ وَلَا تَكُنُونَهُ﴾ (آل عمران: ١٨٧)، ولما جاء في الحديث المروي من طرق: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ الْجَمِيعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِّنْ نَارٍ». وقال ابن جرير: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا مؤمل، حدثنا سفيان عن أبي الزناد قال: قال ابن عباس: التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعذر أحد بجهالتها، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إِلَّا الله، والله سبحانه وتعالى أعلم.

## الباب السادس

### العدالة والضبط<sup>١</sup>

وهنالك نقد داخلي سلبي، يكشف الستار عن مآرب المؤلف وأهوائه ودرجة تدقيقه في الرواية، فيظهر لنا مقدار ما عنده من العدالة والضبط أو ما ينقصه منهما، والمؤرخ العربي في أشد الحاجة إلى مثل هذا النوع من النقد، ولا سيما وأنه لا يزال في العالم العربي من يقول قول فنلون الإفرنسي ويحذو حذوه:

فما كتب التاريخ في كل ما روت  
لقرائها إلا حديث ملتفٌ  
نظرنا لأمر الحاضرين فرابنا  
فكيف بأمر الغابرين نصدق

على ما عُرف من جمهور علماء الحديث وعلى ما أنتجه قرائح رجال الغرب في القرنين الأخيرين في هذا السبيل، حتى كاد بعضهم يحشر مسألة معالجة التاريخ من بعض نواحيه بين العلوم الثابتة، ولكنَّ صاحبنا شاعرٌ، والشعراء يتبعهم الغاوون. ومن الغريب أن ما أورده شاعرنا، في سبيل الهزء والسخرية، في البيت الثاني، إنما هو قاعدة من القواعد التي يرتكز عليها علم التأريخ، وقد قال علماء التأريخ: شك المؤرخ رائد حكمته، وقالوا: الأصل في التأريخ الاتهام لا براءة الذمة.

<sup>١</sup> عدل يعدل عدالة ضد جار، ورجل عدل أبي عادل ورَجُّهُ ومقنع في الشهادة، وهو في الأصل مصدر، وبهذا الاعتبار لا يُثبتُ ولا يُجمع. يقال: رجل أو امرأة عدل، ورجلان أو مرأتان عدل، ورجال أو نساء عدل، ويجوز أن يطابق، وضبطه يضبطه ضَبْطًا حفظه حفظاً بليغاً، وقوه وقوي عليه والحكمة وأتقن عمله.

ودليلهم في هذا مستمد من علم النفس؛ حيث يتهم رجاله حواس الإنسان، وأحكامه العقلية، وذاكرته، وينهبون إلى أنه كثيراً ما يُخدع فيخدع، ونظرة إلى ما يقوم به المشعوذون على المسارح لتضليل الجماهير تكفي لإقناع القارئ بما أقول، وخذ إذا شئت حصاة صغيرة وضعها في كفك، ثم ضع وسطي أصابع يدك الأخرى فوق السبابة وتناولها بها تشعر بأنّها اثنان، وما يصدق على اللمس يصح على الحواس الأخرى أحياناً.

وقد تنقل الحواس الخبر اليقين إلى الدماغ، ولكن العقل يسيء التفسير فيخطئ فهمها وتعليلها، ويضل في وهمه، ومما نذكر من هذا القبيل، أننا في أثناء التلمذة، جلسنا مرّة نصفي إلى أستاذنا يلقي محاضرة علينا في هذه الناحية من علم النفس، وفي أثناء الكلام سمعنا ضجة قوية خارج الغرفة. ثم دخل فجأة علينا رجل مذعور ووراءه اثنان يلتحان به، وأحدهما يقول له: قف قف، وإلا قتلتك. وببيده مسدس صوبه إليه. فهرب الرجل الأول من باب آخر، وتبعه الرجال الآخرون. فقال لنا أستاذنا اكتبوا ما شاهدتم من هذه الواقعة. فكتبنا ما ورد في أعلاه، وبعد أن اطلع على شهادتنا في الأمر ضحك، ثم استدعي صاحب المسدس وسأله أن يُرينا مسدسه، ولشد ما كانت دهشتنا حين علمنا أن مسدسه لم يكن سوى ثمرة جافة من أثمار الموز.رأيتم إلى أي حد يُخدع العقل أحياناً في استناده إلى حواس؟!

هذا واذكروا أن الإنسان غرّة للنسىان. فقد تخونه الذاكرة أو يخلط بين حادثين. فيضييف وقائع حدثت أو وقعت في الواحد وينسبها إلى الآخر، وإنْ فعلم النفس، في هذا الباب، يفرض أن نحتاط فلا نخدع، وإذا ما ذكرنا في الوقت نفسه أن الراوي يقول أحياناً فيما لا يفهم، وأنه قد يقصد التحرير وإيقاد نار الفتنة، وقد يتعمد الكذب لغاية في النفس، إذا ما ذكرنا جميع هذه الأمور، قلنا مع علماء التاريخ، شك المؤرخ رائد حكمته.

وينحصر شك المؤرخ في سلسلتين أساسيتين من الأسئلة التي لا بد من الإجابة عنها لإخراج الحقائق التاريخية من سترة الريب إلى صحن اليقين، والسلسلة الأولى تتعلق برأي الراوي في حقيقة ما يروي؛ لأنّه قد يموه الباطل ويزين الخطأ. فيترتب على المؤرخ، والحالة هذه، أن يتساءل عن أمور عدّة منها ما يأتي:

(1) هل لراوي الرواية مصلحة فيما يروي؟ وهل هو يزين لنا الأمر ويحسنـه، فيتعمـد الكذب ليسوـقنا إلى استـنتاج معـين؟ فإذا ما خـامـرـنا في كـلامـه شكـ، وـخـالـجـنا فيـهـ ظـنـ،

تحرينا غرضه فيما يكتب، ومثل هذا يكثر في المخابرات السياسية الرسمية، ولا سيما فيما تنشره الحكومات عن بعض المشاكل فور ظهورها. فقد تصدق الوزارات فيما تنشر ولكنها لا تنشر كل الحقيقة، وليس على المؤرخ المستجد إلا أن يطلع على بعض ما نشره الأستاذ هارولد تمبرلي، من أبحاثه في تاريخ أوروبية المعاصر، ليتأكد من صحة ما نقول، وعليه أيضًا أن يتعهد بنظره الرواة الذين ينتمون إلى فئة معينة من الناس، أو يدينون بمذهب من المذاهب، أو يقولون قول حزب من الأحزاب، لعلهم يموهون أو ينمقون أو يكذبون.

(٢) هل خضع الراوي لظروف قاهرة أكرهته على التلقيق والنطق بالبطل؟ ومثل هذا يقع أحياناً في بعض المعاملات الرسمية، كأن تتطلب بعض الظروف الحكومية القانونية شرطًا لا تتوفر أحياناً بتمام دقائصها وحذافيرها. فيضطر منظم الضبط أن يقول باكتمالها في حين أنها لم تكتمل. فمن خطأ في تاريخ الاجتماع إلى تأخير في الساعة المعينة للجلسة إلى نقص في عدد الحاضرين وهلم جرًّا، وعلى الرغم من هذا ترى العامة والخاصة أحياناً تعزو الصدق إلى وثيقة من الوثائق الحكومية الرسمية لمجرد كونها رسمية، وإن فيجدر بالمؤرخ المدقق أن يتردد في صحة هذا النوع من الوثائق الرسمية أن ينجل الشك ويسرق نور اليقين.

(٣) هل شايع الراوي، أو قاوم، فئة معينة من الناس حتى اضطر، عن قصد أو غير قصد، أن ينظر بعين الرضى إلى الفئة التي انتمى إليها فیناصلها على الأخرى؟ وهو أمر قديم العهد في مهنة التاريخ أشار إليه المؤرخون القدماء وعبروا عنه بالعبارات اللاتينيتين: *Stodium in longum jacens, studium immane loquendi*. ومعنى الأولى «رغبة في الكلام لا تعرف الشبع» والثانية «بغض مزمن» نقول: عَبَر المؤرخون القدماء عن هذا الأمر بهاتين العبارتين، وتبreauوا من الأخذ بهما منذ مئات السنين، فيجدر بالمؤرخ المدقق أن يتبصر في الأمر من هذه الناحية، ويدرس الراوي من حيث علاقاته القومية والحزبية والمذهبية والفلسفية وما شاكل ذلك.

(٤) وهل اندفع الراوي بشيء من الغرور والكبرياء لينطق بالباطل ويحيد عن الحق؟ وهل أقدم على ما يروي بداعي المفاخرة، أو المنافسة، أو ما شابه ذلك؟ لا بد من تفحص أخبار الراوي من هذه الناحية أيضًا قبل الاعتماد على روايته، وليدرك المؤرخ المستجد أن دوافع الغرور والكبرياء تختلف باختلاف الزمان والمكان، وأن بعض الناس قد يفاخر بما لا يفاخر به البعض الآخر. فالإفرنجيون اليوم ينكرن على أسلافهم قيامهم بمجزرة برتولوميو، والملك الإفريقي شارل التاسع زمنئذ كان يتبرج ويتباهي بأنه هو الذي نظم

هذه المذاهب. بيد أنه لا بد من الاعتراف أيضاً بنوع من التشرف والتبذخ والاعتزاز، لم يختلف على مدى العصور والأدوار، هو حب الجاه والظهور بمظهر المقدرة والنفوذ والعظمة. فيجدر بنا، والحالة هذه، أن نصر على اتهام الراوي بمثيل ما تقدّم إلى أن نتيقن من براءة ذمته.

(٥) وهل حاول الراوي أن يتودّد إلى جمهور الناس أو أن يتملّقهم أو يداريهم؟ فهناك عقائد دينية وعادات اجتماعية وأمور أخرى، قلّما يجرؤ على مخالفتها أو إهمالها فرد من الأفراد، وهذه مراسلاتنا الشخصية، فإنها قد تتضمن الشيء الكثير من عبارات التودّد والإخلاص والمحبة ل مجرد الجاملة والانقياد للعرف، وقد لا نجد، حتى بين أفراد العامة، من ينكر علينا هذا الأمر، ولكننا ننسى أو نتناسي هذه الحقيقة الناصعة، عندما نرجع إلى بعض الأصول لتأييد رأي من الآراء. فنقول مثلاً بتواضع المقامات الإكليريكية العالية، في العصور الوسطى؛ لأنهم لدى انتخابهم لتبوء عرش من العروش الكنيسية، امتنعوا عن القبول بداعي العجز والتقدير وعدم الاستحقاق. نقول هذا القول وننسى في الوقت نفسه، أن العادة والعرف في العصور الوسطى قضيا بمثل هذا التواضع، وإذا فلا بدّ من التردد والتبصر، مرة أخرى قبل الاعتماد على رواية الراوي في مثل هذه الظروف. فقد يكون مخلصاً فيما يقول ويفعل وقد لا يكون، وعلى كلّ فإنه يحسن بالمؤرخ المدقّق أن يتعرّف إلى الراوي؛ ليتأكد من الجمهور الذي يخاطب، ويجدّر به أن ينعم النظر في أحوال الجمهور المخاطب، ليقف على عرفهم وعوائدهم.

(٦) وما يترقبه المؤرخ المدقّق ولا يغفله، طرفة عين، الأسلوب الأدبي في الرواية؛ وذلك لأنّ الأدب فن، وكفن لا يتطلّب صاحبه فيه الحقيقة كما هي، بل كما يريدها أن تكون؛ ولذا فإنّ الأديب يعتمد مداعبة الألفاظ والتراتيب للتأثير في النفس، وقد يتطلّب ذوقه الفني ما لا يتفق مع الحقيقة. فمن زيادة بسيطة هنا إلى تقديم أو تأخير هناك، وما إلى ذلك من أساليب الفن مما يزعج المؤرخ العالم ويدفعه للتيقظ. فيتعقب خطوات الراوي الأديب ويراقب حركاته وسكناته. ثم يسعى ما أمكنه للتعرف إلى أدب العصر الذي عاش فيه الراوي، فيطلع على بادئه وروائعه لعلّه يقف على المثل العليا التي أثرت في أسلوب الراوي. فيسهل عليه عندئذٍ أن يتفهم الرواية ويقدّرها حق قدرها.

ولا نرى بدّاً في هذه المناسبة من مصارحة المؤرخ المستجد بأنّ شكنا في عدل الراوي، يتّناسب أحياناً كثيرة مع تفوّقه في الإبداع الفني الأدبي. فكلّما ازداد الراوي إبداعاً في

أسلوبه الأدبي ازدداً شّگاً في عده، وقل اطمئناناً إليه، وما يصح عن النثر في هذا الباب  
أحياناً ينطبق كل الانطباق على الشعر في غالب الأحيان.

وهناك سلسلة ثانية من الأسئلة العلمية يتذرّع بها المؤرخ للتوصّل إلى فهم الراوي وإدراك مقدار ضبطه، وهي كالسلسلة الأولى مما أجمع عليه المؤرخون المعاصرون، وأبدع في عرضه والتعبير عنه المؤرخ الإفريقي الشهير الأستاذ شارل لانجلوا، وإليك أهمها:

(١) هل كان الراوي يتمتع بحواس سليمة وعقل صحيح؟ أم كان عرضة للخطأ من هذا القبيل كما أبناً ذلك في القسم الأول من هذا الباب؟ فقد يشاهد الراوي ما يروي وينوي الصدق والإخلاص، ولكن حواسه تخطئ في نقل الخبر إليه، أو عقله يتوهّم غير الواقع، أو ذاكرته تخونه من حيث لا يدري.

ومما له علاقة بالموضوع نفسه أهواه الراوي وأغراضه، فإنها قد تؤثر عليه من حيث لا يقصد، فيظن أنه يروي الحقيقة ويكون بعيداً عنها، فيبتذر المؤرخ عندئذ ببعض الأسئلة التي أوردها لإظهار العدالة، ويمكن بها أحياناً كثيرة من اكتشاف أهواه الراوي وأغراضه.

بيد أنه لا بد من الإشارة بهذه المناسبة إلى طريقة السؤال والجواب في نقل بعض المعلومات التاريخية. فقد يستدعي شكل السؤال شكلاً خصوصياً للجواب مما يؤدي أحياناً إلى الضلال والتخليل، ولا سيما وإن السائل في بعض الأحيان يجهل ما يسأل عنه، فيبتعد كل البعد عن الحقيقة التي ينشد.

(٢) هل تمت الراوي بجميع شروط المشاهدة العلمية؟ وهي ما يلي: أولاً: أن يكون الراوي في مكان يمكن فيه من مشاهدة الحوادث مشاهدة صحيحة، وثانياً: أن يكون الراوي في أثناء المشاهدات بعيداً عن الغرض، وثالثاً: أن يدون ما شاهده في أثناء وقوع الحوادث المروية، ورابعاً: أن يوضح بجلاء تام طريقته في المشاهدة والتدوين. فقد يشاهد الراوي ما يروي، ولكنه يكون في مكان أو ظرف لم يتمكن فيه من التدقيق في النظر والسمع، وقد يشاهد ما يروي وينقصه الاستعداد الفني لفهمه، وقد يشاهد أيضاً، ولكنه يتأخر في التدوين فتخونه الذاكرة، وتؤثر عليه ظروف مستجدة، فلا ينقل إلينا الخبر اليقين، وإنما «فالذكريات» التي لا تدون عادة إلا بعد مرور الزمن، هي في عرفنا من أضعف الروايات.

(٣) وهناك حقائق كان بإمكان الراوي أن يشاهدها ويفهمها لو كلف نفسه مسئولة البحث عنها. فقد يروي لنا تفاصيل لم يشاهدها، ولكنه تكاسلأ أو إهمالاً منه تخيلها

أو استنتاجها دون أن يتحققها بنفسها، ومثال ذلك يروي أحياناً عن تفاصيل حفلة دُعِي إليها الراوي، ولكنه لسبب ما لم يحضرها. فاكتفى بوقائع الحفلة وتخيل أو استنتاج الباقي.

(٤) وهل روى الراوي ما لا تكتمل معرفته بمجرد المشاهدة الشخصية؟ فقد تتعلق روايته بحقيقة عامة تشمل عدداً كبيراً من النقوس، أو بلاداً واسعة من البلدان، مما لا يتيسر لفرد واحد من الناس أن يدقق فيها، وينقل إلينا الخبر اليقين عنها. فمن كلام إجمالي عن عادات قوم من الأقوام، إلى تعميم عن تطور عقيدة أو رأي في عصر من العصور، وما إلى ذلك من الإجمال في الكلام والتعميم في المعنى، مما يستلفت النظر ويوجب التبصر. فيترتب على المؤرخ في هذه الأحوال أن يذكر أن مثل هذا التعميم، إنما هو استنتاج في أساسه لا مشاهدة، فينظر عندئذ في عدد الحقائق المفردة التي بني الراوي استنتاجه عليه، ويلتفت بصورة خاصة إلى مقدرة الراوي في الاستنتاج، ولا بد من درس الراوي في جميع مؤلفاته للتعرف إلى عاداته في التفكير والاستنتاج، وإذا ما ذكرنا بهذه المناسبة أن العقل البشري يتأثر بالعادة في التفكير، أدركنا إمكانية التوصل إلى نقد الراوي من هذه الناحية، وتقدير تدقيقه في التفكير والاستنتاج.

ونريد، قبل الفراغ من بحث هذه المسألة، أن نلاحظ أمراً هو من الأهمية بمكان. ذلك أن أمر العدالة والضبط عند الراوي الواحد ليس جامعاً مانعاً كما يقول المناطقة. فلا يجوز مثلاً أن نثبت عدالة الطبرى وضبطه، ثم نأخذ بجميع أقواله. إذ قد يجوز أن يكون عادلاً ضابطاً في بعض ما يقول، ويكون على عكس ذلك في بعض أقواله الأخرى، وإنذ فيجب على المؤرخ المدقق أن ينظر في كل خبر من أخبار الراوي على حدة، فيطبق ما ورد من الأسئلة في أعلى مراتاً متعددة.

وقد تضطربنا الظروف أحياناً إلى الاعتماد على المصادر الثانوية، وذلك لأسباب منها: ضياع الأصول أو المصادر الأولية، ومنها أن ما نسميه أصلاً قد لا يخلو أحياناً من الاعتماد على سابق له، فتصبح الرواية فيه مزيجاً من شهادة أولية وشهادة ثانوية مأخوذة عن الغير، ومما نذكر من هذا القبيل أنه لما زار الجنرال اللنبي جامعة بيروت الأمريكية عام ١٩١٩ أتى بمعيته أركان حربه، وبعد أن رحب به الدكتور هورد بلس رئيس الجامعة آتئَ قام الجنرال ليتكلم، واتخذ موضوعاً له موقعة طول كرم الشهيرة، وما كاد يتبسط في أخبار هذه الموقعة، التي خاض غمارها بصفته قائداً عاماً للقوات البريطانية، حتى أخذ يستعين بأركان حربه الجالسين معه على المنبر، فيقول للجنرال

بولفين: ألم تفعل كذا في الساحل؟ ويقول لغيرة: أليس كذلك؟ فانظروا إلى رجل، كان على رأس جيش فاتح، يحمل أكبر مسؤولية في ساحة القتال، وهو أولى من تؤخذ عنه أخبار فتوحاته، ولكنه على ذاك يعتمد على من كان يوجه إليهم الأوامر في تفاصيل روايته، وإذاً فرواية الجنرال اللنبي عن موقعة طولكرم هي مزيج من مشاهداته الشخصية ومشاهدات ثانوية أخذها عن أركان حربه.

وهنا يجب على المؤرخ أن يوجه التفاتاته إلى الشاهد الذي أخذ عنه الخبر. فإذا كان هذا قد شاهد بعينه فشهادته أولية، وإنما من الواجب أن نتأثر الرواية الذين تسلسل عنهم هذا الخبر حتى نصل إلى الشاهد العياني، وعندئذٍ نطبق ما مرّ بنا من الأسئلة للثبات من العدالة والضبط، وهو أمر وعر المسلك لبعضنا في غالب الأحيان عن زمن الواقع المروي، فنصبح تجاه أمر واقع وهو النظر في شهادة ليس لها راوٍ معروف، وشهادة مثل هذه هي في عرفنا قليلة القيمة، ولو تقييد المؤرخون بهذه القاعدة لوفروا على الخلف كثيراً من العناء، ولكفوا أنفسهم مئونة سرد أخبار لا طائل تحتها، ولعل كثيراً من التاريخ لو غربل بهذا الغربال لما زاده عن عشرة.

ومما يذكر مع مزيد الإعجاب والتقدير ما توصل إليه علماء الحديث منذ مئات السنين في هذا الباب، وإليك بعض ما جاء في مصنفاتهم نورده بحروفه وحذافيره تنويهاً بتدقيقهم العلمي، واعتراضًا بفضلهم على التاريخ.

قال الإمام مالك بن أنس (179هـ): «لا يؤخذ العلم من أربعة ويؤخذ من سوى ذلك — لا يؤخذ من سفيه، ولا يؤخذ من صاحب هوى، يدعوا الناس إلى هواه، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس، وإن كان لا يتهم على أحاديث رسول الله ﷺ، ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحده به، وقال إسحاق بن محمد الغروي: سئل مالك: أيؤخذ العلم من ليس له طلب ولا مجالسة؟ فقال: لا. فقيل: أيؤخذ من هو صحيح ثقة غير أنه لا يحفظ ولا يفهم ما يحدث به؟ فقال: لا يكتب العلم إلاّ من يحفظ، ويكون قد طلب وجالس الناس وعمل ويكون معه ورع، وقال إسماعيل بن أبي أويس وعرف: سمعت خالي مالكًا يقول: إن هذا العلم دين، فانظروا عن تأخذونه دينكم. لقد أدركتم سبعين من يقول: قال رسول الله ﷺ: عند هذه الأساطين فما أخذت منهم شيئاً، وإن أحدهم لو أتومن على بيت مال لكان به أمنياً؛ لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، وقدم علينا ابن شهاب فكنا نزدحمنه عند بابه، وقال شعبة بن الحاج: كان مالك أحد المميزين، ولقد سمعته يقول: ليس كل الناس يكتب عنهم، وإن كان لهم فضل

في أنفسهم، إنما هي أخبار رسول الله ﷺ فلا تؤخذ إلا من أهلها، وقال ابن حنأة: قال مالك: من جعل التمييز رأس ماله عدم الخسران، وكان على زيادة».<sup>٢</sup>

وقال الإمام أبو الحسين مسلم<sup>٣</sup> (٢٦١هـ): «واعلم — وفقك الله تعالى — أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات، وسقيمها وثقات الناقلين لها من المهتمين أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقليه وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع». وقال أيضًا: «حدثني محمد بن عبد الله بن قُهزاد من أهل مرو، قال: أخبرني علي بن حسين بن واقد قال: قال عبد الله بن المبارك: قلت لسفيأن الثوري: إن عباد بن كثير من تعرف حاله، وإذا حدث جاء بأمر عظيم، فترى أن أقول للناس لا تأخذوا عنه؟ قال سفيان: بل قال عبد الله فكنت إذا كنت في مجلس ذكر فيه عباد أثنت عليه في دينه، وأقول لا تأخذوا عنه، وحدثني محمد بن أبي عتاب قال: حدثني عفان عن محمد بن يحيى بن سعيد القطان عن أبيه قال: لم نر في الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث. قال مسلم: يقول يجري الكذب على لسانهم ولا يتعدموه الكذب، وحدثني حجاج بن الشاعر حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد قال: قال أليوب: إن لي جاراً ... ثم ذكر من فضله، ولو شهد عندي على تمرتين ما رأيت شهادته جائزة».<sup>٤</sup>

وقال حُجَّةُ الإِسْلَامِ الإمامُ أبو حامد الغزالي (٥٥٠هـ): «العدالة في الرواية والشهادة عبارة عن استقامة السيرة في الدين، ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس، تحمل على ملازمة التقوى والمرءة جميًعاً، حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه. فلا ثقة بقول من لا يخاف الله تعالى خوفاً وازعاً عن الكذب. ثم لا خلاف في أنه لا تشترط العصمة من جميع المعاصي، ولا يكفي أيضاً اجتناب الكبائر، بل من الصغائر ما يرد به كسرقة بصلة، وتطفيق في حبة قصداً، وبالجملة كل ما يدل على ركاكه دينه إلى حد يجرئ على الكذب للأغراض الدنيوية. كيف وقد شرط في العدالة التوقي عن بعض المباحثات القادحة في المرءة، نحو أكل في الطريق، والبول في الشارع، وصحبة الأرذال، والإفراط في المزاح،

<sup>٢</sup> مما اقتطعه الشيخ طاهر الجزائري عن الإمام جلال الدين السيوطي في إسعاف المبطأ برجال الموطأ. راجع كتابه توجيه النظر إلى أصول الأثر، ص ٣٦.

<sup>٣</sup> الجامع الصحيح، ج ١، ص ٦.

<sup>٤</sup> الجامع الصحيح، ج ١، ص ١٣-١٦.

والضابط في ذلك، فيما جاوز محل الإجماع، أن يرد إلى اجتهاد الحكم. فما دلَّ عنده على جراءته على الكذب رد الشهادة به، وما لا فلا، وهذا يختلف بالإضافة إلى المجتهدين، وتفصيل ذلك من الفقه لا من الأصول، ورب شخص يعتاد الغيبة، ويعلم الحكم أن ذلك له طبع، لا يصبر عنه، ولو حمل على شهادة الزور لم يشهد أصلًا، فقبوله شهادته بحكم اجتهاده جائز في حقه، ويختلف ذلك بعادات البلاد، واختلاف أحوال الناس في استعظام بعض الصغار دون بعض.<sup>٥</sup>

ومما له علاقة بهذا الباب، وهو من أجود ما قرأنا، كلام القاضي عياض بن عياض (٤٥٤هـ) حيث يقول: «الذى ذهب إليه أهل التحقيق من مشايخ الحديث وأئمَّة الأصوليين والنظار أنه لا يجب أن يحدث المحدث إلَّا بما حفظه في قلبه أو قيده في كتابه وصانه في خزانته، فيكون صونه كصونه فيه في قلبه حتى لا يدخله ريب، ولا شك في أنه كما سمعه، وكذلك يأتي لو سمع كتابًا وغاب عنه ثم وجده أو عاره ورجم إليه، وحقق أنه بخطه أو الكتاب الذي سمع فيه بنفسه، ولم يرتب فيه حرف منه ولا في ضبط الكلمة، ولا وجد فيه تغييرًا. فمتى كان بخلاف هذا، أو دخله ريب أو شك لم يجز له الحديث بذلك؛ إذ الكل مجعون على أنه لا يحدث إلَّا بما حقق، وإذا ارتاب في شيء فقد حدث بما لم يحقق أنه من قول النبي ﷺ، ويخشى أن يكون مفترًا، فيدخل في وعيد من حدث عنه بالكذب، وصار حديثه بالظن، والظن أكذب الحديث، وقد هاب السلف الصالح من الصحابة رضوان الله عليهم الحديث بما سمعوه من قلق فيه، وحفظوه عنه مخافة تجويز النسيان، والوهم والغلط على حفظهم، ولا تأثير في الشرع للتجويزات، فكيف بما لا يتحقق وبنى على الظن وسلامة الظاهر؟ ولهذا قال مالك — رحمة الله — فيمن يُحدث من الكتاب ولا يحفظ حديثه أخاف أن يُزاد في كتبه بالليل، وقد قال مثل هذا جماعة من أئمَّة الحديث وشدَّدوا في الأخذ».<sup>٦</sup>

وقام في القرن السابع للهجرة الحافظ الفقيه ابن الصلاح الشهري (٦٤٣هـ)، ونزل دمشق ودرَّس الحديث في المدرسة الأشرفية. فاعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة وجمع شتات مقاصدتها وضم إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرَّق في

<sup>٥</sup> أبو حامد الغزالي: المستصفى في أصول الفقه (طبع مصر)، ج ١، ص ١٠٠، راجع أيضًا ج ٢ من المؤلف نفسه، ص ١٠٢-١٠٣.

<sup>٦</sup> عياض بن عياض: كتاب الإلعام إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السمعاء، ص ٥٦-٥٧.

غيره، وعكف الناس عليه وساروا بسيره فنظموا أقواله، واختصروا، واستدرکوا عليهما، واقتصرت وعارضوا وانتصرت. <sup>٧</sup> إلى أن قام في أيامنا العلامة الشيخ راغب الطباطبائي فعن بي مصنف ابن الصلاح، ونشره نشرًا دقیقاً وعمم فائدته. <sup>٨</sup> فرأينا نحن أن نقتطف من هذا المؤلف جميع ما ورد في معرفة من تقبل روایته ومن ترد.

قال ابن الصلاح: «أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يُشترط فيمن يحتُج برواياته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه، وتفصيله أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق، وخوارم المروءة، متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه أن حدث من كتابه، وإن كان يحدُث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني، والله أعلم، ونوضح هذه الجملة بمسائل:

الأولى: عدالة الراوي، تارة تثبت بتنصيص المعدلين على عدالته، وتارة تثبت بالاستفاضة. فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل، أو نحوهم من أهل العلم، وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة، استغنى فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدها تنصيصاً، وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعى، وعليه الاعتماد في فن أصول الفقه، ومن ذكر ذلك من أهل الحديث أبو بكر الخطيب الحافظ، ومثل ذلك بمالك وشعبة والسفىيانين والأوزاعي واللith وإبن المبارك ... ومن جرى مجراهم في نهاية الذكر واستقامة الأمر، فلا يُسأل عن عدالة هؤلاء وأمثالهم، وإنما يُسأل عن عدالة من خفي أمره على الطالبين، وتوسّع ابن عبد البر الحافظ في هذا فقال: كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل، محمول في أمره أبداً على العدالة حتى يتبيّن جرمه لقوله عليه السلام: يحمل هذا العلم من كل خلف عدوه، وفيما قاله اتساع غير مرضي، والله أعلم.

الثانية: ويعرف كون الراوي ضابطاً بأن نعتبر روایاته بروايات الثقات المعروفي بالضبط والإتقان. فإن وجدنا روایاته موافقة، ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتاج بحديثه، والله أعلم.

<sup>٧</sup> ابن حجر العسقلاني: نخبة الفكر في مصطلح أهل الآخر (طبعة مصر سنة ١٣٠٨)، ص. ٣.

<sup>٨</sup> وكان قد سبقه إلى ذلك العالم المحدث الشيخ عبد الحي الكنوى، والسيدين أحمد الجالي وأمين الخانجي.

**الثالثة:** التعديل مقبول من غير ذكر سببه، على المذهب الصحيح المشهور؛ لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها، فإن ذلك يحوج العدل إلى أن يقول: لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا فعل كذا وكذا، فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه، وذلك شاق جدًا، وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسرًا، مبين السبب؛ لأن الناس يختلفون فيما يُجرح وما لا يُجرح. فيطلق أحدهم الجرح بناءً على أمر اعتقده جرحاً، وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بدًّ من بيان سببه، لينظر فيما هو جرح أم لا، وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله، وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده، مثل البخاري ومسلم وغيرهما؛ ولذلك احتاج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم كعكرمة مولى ابن عباس – رضي الله عنهم – وكإسماعيل بن أبي أويس وعااصم بن علي وعمرو بن مرزوق وغيرهم، واحتاج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني وذلك دالٌّ على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه، ومذاهب النقاد للرجال غامضة مختلفة، وعقد الخطيب باباً في بعض أخبار من استفسر في جرحة، فذكر ما لا يصح جارحاً منها عن شعبة أنه قيل له: لم ترتك حديث فلان؟ فقال: رأيته يركض على برذون فتركت حديثه، ومنها عن مسلم بن إبراهيم أنه سُئل عن حديث الصالح المري، فقال: ما يصنع بصالح! ذكروه يوماً عند حماد بن سلمة فامتخط حماد، والله أعلم. قلت: ولسائل أن يقول: إنما يعتمد الناس في جرح الرواية، ورد حديثهم على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الجرح، أو في الجرح والتعديل، وقلَّ ما يتعرضون فيها لبيان السبب، بل يقتصرن على مجرد قولهم: فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء، ونحو ذلك، أو هذا حديث ضعيف، وهذا حديث غير ثابت، ونحو ذلك. فاشتراط بيان السبب يفضي إلى تعطيل ذلك، وسد باب الجرح في الأغلب الأكثر، وجوابه أن ذلك وإن لم نعتمد في إثبات الجرح، والحكم به قد اعتمدناه في أن توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك، بناءً على أن ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قوية يجب مثela التوقف. ثم من انزاحت عنه الريبة فلم يبحث عن حاله أوجب الثقة بعدلته، قبلنا حديثه، ولم تتوقف كالذين احتاج بهم أصحاباً الصالحين وغيرهما من مسَّهم مثل هذا الجرح من غيرهم. فافهم ذلك فإنه مخلص حسن، والله أعلم.

**الرابعة:** اختلفوا في أنه هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد أو لا بد من اثنين. فمنهم من قال: لا يثبت ذلك إلا باثنين كما في الجرح والتعديل في الشهادات، ومنهم من قال: وهو الصحيح الذي اختاره الحافظ أبو بكر الخطيب وغيره، أنه يثبت بواحد؛ لأن العدد لم يُشترط في قبول الخبر، فلم يُشترط في جرح رواية وتعديلها بخلاف الشهادات، والله أعلم.

**الخامسة:** إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل؛ فالجرح مقدم؛ لأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله، والجراح يخبر عن باطن خفي على المعدل؛ فإن كان عدد المعدلين أكثر فقيل: التعديل أولى، والصحيح الذي عليه الجمهور أن الجرح أولى لما ذكرناه، والله أعلم.

**السادسة:** لا يجزئ التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدل. فإذا قال: حدثني الثقة أو نحو ذلك مقتضراً عليه لم يكتف به فيما ذكره الخطيب الحافظ، والصيري في الفقيه وغيرهما، خلافاً لمن اكتفى بذلك؛ وذلك لأنه قد يكون ثقة عنده، وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جارح عنده، أو بالإجماع. فيحتاج إلى أن يسميه حتى يعرف.

**السابعة:** إذا روى العدل عن رجل، وسمّاه لم يجعل روايته عنه، تعديلاً منه له، عند أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم، وقال بعض أهل الحديث وبعض أصحاب الشافعی: يجعل ذلك تعديلاً منه له؛ لأنّه يتضمن التعديل، والصحيح هو الأول؛ لأنّه يجوز أن يروي عن غير عدل فلم يتضمن روايته عنه تعديله.

**الثامنة:** في رواية المجهول، وهو في غرضنا هنا أقسام: أحدها: المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً، وروايته غير مقبولة عند الجماهير، على ما نبهنا عليه أولاً، والثاني: المجهول الذي جهّلت عدالته الباطنة، وهو عدل في الظاهر، وهو المستور. فقد قال بعض أئمتنا: المستور من يكون عدلاً في الظاهر، ولا نعرف عدالة باطنة. فهذا المجهول يُحتج بروايته بعض من ردّ رواية الأول، وهو قول بعض الشافعيين، وبه قطع منهم الإمام سليم بن أبیوب الرازی. قال: لأنّ أمر الإخبار مبني على حسن الظن بالراوی، ولأنّ رواية الأخبار تكون عند من يتعدّر عليه معرفة العدالة في الباطن، فاقتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر، وتفارق الشهادة فإنّها تكون عند الحكم، ولا يتعذر عليهم ذلك. فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن. قلت: ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة، في غير واحد من الرواية الذين تقادم العهد بهم، وتعذر الخبرة الباطنة بهم، والله أعلم، والثالث: المجهول العين، وقد يقبل رواية المجهول العدالة من لا يقبل رواية المجهول العين، ومن روى عنه عدلاً، وعيّناه، فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة. ذكر أبو بكر الخطيب البغدادي في أجوية مسائل سُئل عنها: أن المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم تعرفه العلماء، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحدٍ، وقل ما يرتفع به الجهالة: أن يروي عن الرجل اثنان من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتها عنه، قلت: قد خرّج البخاري في صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير راوٍ

واحد منهم مرداس الإسلامي، لم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم، وكذلك خرج مسلم حديث قوم لا رأوا لهم غير واحد. منهم ربيعة بن كعب الإسلامي، لم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبد الرحمن، وذلك منها مصير إلى أن الراوي قد يخرج من كونه مجهولاً مردوداً، برواية واحد عنه، والخلاف في ذلك متوجه في التعديل نحو اتجاه الخلاف المعروف في الالتفاء بواحد في التعديل على ما قدمناه، والله أعلم.

**التسعة:** اختلفوا في قبول المبتدع الذي لا يكُفُّر في بدعته، فمنهم من ردّ روایته مطلقاً؛ لأنَّه فاسق ببدعته، وكما استوى في الكفر المتأول، وغير المتأول يستوي في الفسق المتأول وغير المتأول، ومنهم من قبل رواية المبتدع، إذا لم يكن من يستحل الكذب في نصرة مذهب، أو لأهل مذهب، سواء كان داعية إلى بدعته، أو لم يكن، وعزا بعضهم هذا إلى الشافعي لقوله: أقبل شهادة أهل الأهواء، إلَّا الخطابية من الرافضة؛ لأنَّهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم، وقال قوم: تقبل روایته إذا لم يكن داعية، ولا تقبل إذا كان داعية إلى بدعته، وهذا مذهب الكثير أو الأكثُر من العلماء، وحُكِيَّ بعض أصحاب الشافعي – رضي الله عنه – خلافاً بين أصحابه في قبول رواية المبتدع، إذا لم يدع إلى بدعته، وقال: أما إذا كان داعية فلا خلاف بينهم في عدم قبول روایته، وقال أبو حاتم بن حيان البستي، أحد المصنفين من أئمَّة الحديث: الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمَّتنا قاطبة، لا أعلم بينهم فيه خلافاً، وهذا المذهب الثالث أعدلها وأولاها، والأول بعيد مباعد للشائع عن أئمَّة الحديث. فإنَّ كتبهم طافحة بالرواية عن المبتعدة، غير الدعاء، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول، والله أعلم.

**العاشرة:** التائب من الكذب في حديث الناس وغيره، من أسباب الفسق، تقبل روایته إلَّا التائب من الكذب متعمداً في حديث رسول الله ﷺ، فإنه لا تقبل روایته أبداً وإن حسنت توبته على ما ذكر غير واحد من أهل العلم. منهم أحمد بن حنبل وأبو بكر الحميدي شيخ البخاري، وأطلق الإمام أبو بكر الصيرفي الشافعي فيما وجدت له في شرحه لرسالة الشافعي فقال: كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه، لم نَعُدْ لقبوله بتوبته تظهر، ومن ضعفنا نقله لم نجعله قوياً بعد ذلك، وذكر أنَّ ذلك مما افترقت فيه الرواية والشهادة، وذكر الإمام أبو المظفر السمعاني المروزي أنَّ من كذب في خبر واحد، وجب إسقاط ما تقدَّم من حديثه، وهذا يضاهي من حيث المعنى ما ذكره الصيرفي، والله أعلم.

**الحادية عشرة:** إذا روى ثقة عن ثقة حديثاً، ورجع المروي عنه، فنفاه المختار أنه إن كان جازماً بنفيه بأن قال: ما روته أو كذب علي، أو نحو ذلك، فقد تعارض الجزمان، والجاحد هو الأصل. فوجب رد حديث فرعه ذلك، ثم لا يكون ذلك جرحاً له، يوجب رد باقي حديثه؛ لأنه مكذب لشيخه أيضاً في ذلك، وليس قبول جرح شيخه له بأولى من قبول جرحة لشيخه فتساقطاً. أما إذا قال المروي عنه: لا أعرفه أو لا أذكره أو نحو ذلك. فلذلك لا يوجب رد رواية الراوي عنه، ومن روى حديثاً ثم نسيه لم يكن ذلك مسقطاً للعمل به عند جمهور أهل الحديث وجمهور الفقهاء والمتكلمين، خلافاً لقوم من أصحاب أبي حنيفة صاروا إلى إسقاطه بذلك، وبنوا عليه ردهم حديث سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة عن رسول الله ﷺ: «إذا نكحت المرأة بغير إذن ولديها فنکاھا باطل». الحديث من أجل ابن جريج، قال لقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث فلم يعرّفه، وكذا حديث ربيعة الرأي عن سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قضى بشاهد ويمين. فإن عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال: لقيت سهلاً، فسألته عنه فلم يعرّفه. وال الصحيح ما عليه الجمهور. لأن المروي عنه بصدق السهو والنسayan، والراوي عنه ثقة جازم، فلا يرد بالاحتمال روايته؛ ولهذا كان سهيل بعد ذلك يقول: حدثني ربيعة عن أبي ويسوق الحديث، وقد روى كثير من الأكابر أحاديث نسوها بعدها حدثوا بها عن سمعها منهم، فكان أحدهم يقول: حدثني فلان عني وعن فلان بكتابه وكذا، ولأجل أن الإنسان معرض للنسayan كره من كره من العلماء الرواية عن الأحياء، منهم الشافعى رضي الله عنه — قال لابن عبد الحكم: إياك والرواية عن الأحياء، والله أعلم.

**الثانية عشرة:** من أخذ على التحديد أجرًا، منع ذلك من قبول روايته عند قوم من أئمة الحديث، وروينا عن إسحاق بن إبراهيم أنه سئل عن المحدث يدّث بـالأجر. فقال: لا يكتب عنه، وعن أحمد بن حنبل وأبي حاتم الرازي نحو ذلك، وترخص أبو نعيم الفضل بن دكين وعلي بن عبد العزيز المكي وأخرون فيأخذ العوض على التحديد، وذلك شبيه بأخذ الأجرة على تعلیم القرآن ونحوه. غير أن في هذا من حيث العرف خرماً للمروءة، والظن يسأء بفاعله، إلا أن يقترن ذلك بعذر ينفي ذلك عنه، كمثل ما حدثني الشيخ أبو المظفر عن أبيه الحافظ أبي سعيد السمعاني: أن أبا الفضل محمد بن ناصر السلامي ذكر أن أبا الحسين بن النكور فعل ذلك؛ لأن الشيخ أبا إسحاق الشيرازمي أفتاه بجواز أخذ الأجرة على التحديد؛ لأن أصحاب الحديث كانوا يمنعونه عن الكسب لعياله، والله أعلم.

**الثالثة عشرة:** لا تُقبل رواية من عُرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه، كمن لا يُبالي بالنوم في مجلس السماع، وكمن يُحدث لا من أصل مقابل صحيح، ومن هذا القبيل من عرف بقول التلقين في الحديث، ولا تُقبل روايته من كثرة الشواد والمناكر في حديثه. جاء عن شعبة أنه قال: لا يجيئ الحديث الشاذ إلّا من الرجل الشاذ، ولا تُقبل رواية من عرف بكثرة السهو في روايته، إذا لم يُحدث من أصل صحيح، وكل هذا يحرم الثقة بالراوي وبضبطه، وورد عن ابن المبارك وأحمد بن حنبل والحميدي وغيرهم، أن من غلط في حديث وبين له غلطه، فلم يرجع عنه وأصر على رواية ذلك الحديث، سقطت روايته، ولم يكتب عنه، وفي هذا نظر، وهو غير مستنكر إذا ظهر أن ذلك منه على جهة العناد أو نحو ذلك، والله أعلم.

**الرابعة عشرة:** أعرض الناس في هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بينَ من الشروط في رواة الحديث ومشايخه، فلم يتقيَّدوا بها في رواياتهم، لتعذر الوفاء بذلك على نحو ما تقدَّم، وكان عليه من تقدم، ووجه ذلك ما قدمناه في أول كتابنا هذا من كون المقصود المحافظة على خصيصة هذه الأمة في الأسانيد والمحاذرة من انقطاع سلسلتها. فليعتبر من الشروط المذكورة ما يليق بها الغرض على تجرده، وليكتف في أهلية الشيخ بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً غير متظاهر بالفسق والسفه، وفي ضبطه بوجود سمعاه مثبَّتاً بخط غير متهم، وبروايته من أصل موافق لأصل شيخه، وقد سبق إلى نحو ما ذكرناه الحافظ الفقيه أبو بكر البههقي – رحمة الله تعالى – فإنَّه ذكر فيما رويانا عنه توسيع من توسيع في السماع من بعض محدثي زمانه الذين لا يحفظون حديثهم، ولا يُحسنون قراءته من كتبهم، ولا يعرفون ما يُقرأ عليهم بعد أن تكون القراءة عليهم من أصل سمعاهم، ووجه ذلك بأن الأحاديث التي قد صحت، أو وقعت بين الصحة والسوق، قد دونت، وكتبت في الجواجم التي جمعها أئمة الحديث، ولا يجوز أن يذهب شيء منها على جميعهم، وإن جاز أن يذهب على بعضهم لضمان صاحب الشريعة حفظها. قال البههقي: فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه، ومن جاء بحديث معروف عندهم، فالذى يرويه لا ينفرد بروايته، والحججة قائمة بحديثه برواية غيره، والقصد من روايته، والسماع منه أن يصير الحديث مسلسلاً بحدثنا، وأخبرنا، وتبقى هذه الكرامة التي خصت بها هذه الأمة، شرفاً لتبينا المصطفى صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والله أعلم.

**الخامسة عشرة:** في بيان الألفاظ المستعملة من أهل هذا الشأن في الجرح والتعديل، وقد رتبها أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه «في الجرح والتعديل» فأجاد وأحسن، ونحن نرتبها كذلك ونورد ما ذكره ونضيف إليه ما بلغنا في ذلك عن غيره، إن شاء الله تعالى: أما ألفاظ التعديل فعلى مراتب، الأولى: قال ابن أبي حاتم: إذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن فهو من يحتاج بحديثه. قلت: وكذا إذا قيل: ثبت أو حجة، وكذا إذا قيل في العدل: إنه حافظ أو ضابط، والله أعلم. الثانية: قال ابن أبي حاتم: إذا قيل إنه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به، فهو من يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية. قلت: هذا كما قال: لأن هذه العبارات لا تشعر بشرطة الضبط، فينظر في حديثه ويخبر حتى يعرف ضبطه، وقد تقدّم بيان طريقه في أول هذا النوع، وإن لم يتسوف النظر المعرّف لكون ذلك المحدث في نفسه ضابطاً مطلقاً، واحتاجنا إلى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث، ونظرنا هل له أصل من روایة غيره؟ كما تقدم بيان طريق الاعتبار في النوع الخامس عشر، ومشهور، عن عبد الرحمن بن مهدي، القدوة في هذا الشأن، أنه حديث فقال: حدثنا أبو خلدة فقيل له: أكان ثقة. فقال: كان صدوقاً وكان مأموناً وكان خيراً، وفي روایة، كان خيار الثقة شعبة وسفيان. ثم إن ذلك مخالف لما ورد عن ابن أبي خيثمة. قال: قلت ليعيى بن معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس وفلان ضعيف. قال: إذا قلت لك: ليس به بأس فهو ثقة، وإذا قلت لك: هو ضعيف فليس هو بثقة لا تكتب حديثه. قلت: ليس في هذا حكاية ذلك، من غيره من أهل الحديث فإنه نسبه إلى نفسه خاصة، بخلاف ما ذكره ابن أبي حاتم، والله أعلم. الثالثة: قال ابن أبي حاتم إذا قيل: شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه، وينظر فيه، إلا أنه دون الرابعة. الرابعة: قال إذا قيل: صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار. قلت: وقد جاء عن أبي جعفر أحمد بن سنان قال: كان عبد الرحمن بن مهدي، ربما جرى ذكر حديث الرجل به ضعف، وهو رجل صدوق، فيقول: رجل صالح الحديث، والله أعلم.

وأما ألفاظهم في الجرح فهي أيضاً على مراتب: أولها: قولهم: بلين الحديث. قال ابن أبي حاتم: إذا أجابوا في الرجل لين الحديث فهو من يكتب حديثه، وينظر فيه اعتباراً. قلت: وسائل حمزة بن يوسف السهمي أبا الحسن الدارقطني الإمام. فقال له: إذا قلت: فلان لين إيش تريده به؟ قال: لا يكون ساقطاً متزوك الحديث، ولكن مجروباً بشيء لا يسقط عن العدالة. الثانية: قال ابن أبي حاتم: إذا قالوا: ليس بقوى، فهو بمنزلة الأول

في كتب حديثه إلا أنه دونه. الثالثة: قال: إذا قالوا: ضعيف الحديث، فهو دون الثاني لا يطرح حديثه، بل يعتبر به. الرابعة قال: إذا قالوا: متروك الحديث وذاهب الحديث، أو كذاب فهو ساقط الحديث، لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة.

قال الخطيب أبو بكر: أرفع العبارات في أحوال الرواية أن يقال حجة أو ثقة، ودونها أن يقال: كذاب ساقط. أخبرنا أبو بكر بن عبد المنعم الصادعي الفردي، قراءة عليه بن يسابور، قال: أخبرنا محمد بن إسماعيل الفارسي، قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسين البهقي الحافظ، أخبر الحسين بن الفضل أخبرنا عبد الله بن جعفر، حدثنا يعقوب بن سفيان، قال: سمعت أحمد بن صالح. قال: لا يترك حديث حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه. قد يقال: فلان ضعيف، فإما أن يقال: فلان متروك فلا، إلا أن يجمع الجميع على ترك حديثه، ومما لم يشرقه ابن أبي حاتم وغيره من الألفاظ المستعملة في هذا الباب، قوله: فلان قد روى الناس عنه، فلان وسط، فلان مقارب الحديث فلان مضطرب الحديث، فلان لا يحتاج به، فلان مجهول، فلان لا شيء فلان ليس بذلك، وربما قيل: ليس بذلك القوي، فلان فيه أو في حديثه ضعف، وهو في الجرح أقل من قوله: فلان ضعيف الحديث. فلان ما أعلم به بأساً، وهو في التعديل دون قوله لا بأس به، وما من لفظة منها ومن أشباهها، إلا ولها نظير، شرحناه أو أصل أصلناه ننبه إن شاء الله به عليها، والله أعلم.<sup>٩</sup>

ولم يغفل ابن خلدون عما توصل إليه علماء الحديث في هذا المضمار، ولا عن تطبيقه على الروايات التاريخية. فإنه نظر في أمر العدالة والضيـط، وذكر شيئاً من هذا القبيل في مقدمته الشهيرة، ثم ذهب مذهبًا خاصًا في تمحیص الأخبار، لا ينفصل عن آرائه الفلسفية في الاجتماع والتاريخ، وإليك الآن بعض ما قاله في هذا الموضوع: «أعلم أنه لما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر، بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش، والعلوم والصناعات، وسائل ما يحدث من ذلك العمران بطبعه من الأحوال.

<sup>٩</sup> مقدمة ابن الصلاح (طبع حلب)، ص ١١٤-١٣٧.

ولما كان الكذب متطرقاً للخبر بطبيعته وله أسباب تقتضيه. فمنها:

- (١) التشيعات للأراء والمذاهب، فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر، أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تبين صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحلاً قبلت ما يوافقها من الأخبار، لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتحميص، فتقع في قبول الكذب ونقله.
- (٢) ومن الأسباب المقتضية للكذب في الأخبار أيضاً الثقة بالناقلين، وتمحيص ذلك يرجع إلى التعديل والتجريح.
- (٣) ومنها الذهول عن المقصود. فكثير من الناقلين لا يعرفقصد بما عاين أو سمع، وينقل الخبر على ما في ظنه وتخمينه فيقع في الكذب.
- (٤) ومنها توهם الصدق وهو كثير، وإنما يجيء في الأكثر من جهة الثقة بالناقلين.
- (٥) ومنها الجهل بتطبيق الأحوال على الواقع لأجل ما يدخلها من التلبيس والتصنع، فيينقلها المخبر كما رأها؛ وهي بالتصنع على غير الحق في نفسه.
- (٦) ومنها تقرب الناس في الأكثر ل أصحاب التجلة والمراتب بالثناء والمدح وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك، فيستفيض الأخبار بها على غير حقيقة، فالنفوس مولعة بحب الثناء والناس متطلعون إلى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة، وليسوا في الأكثر براغبين في الفضائل، ولا متنافسين في أهلها.

ومن الأسباب المقتضية له أيضاً، وهي سابقة على جميع ما تقدم، الجهل بطبعائ الأحوال في العمران. فإن كل حادث من الحوادث، ذاتاً كان أو فعلًا، لا بدّ له من طبيعة تخصه في ذاته، وفيما يعرض له من أحواله. فإذا كان السامع عارقاً بطبعائ الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها أعاده ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب، وهذا أبلغ في التمحيص من كل وجه يعرض وكثيراً ما يعرض للسامعين قبل الأخبار المستحيلة، وينقلونها وتؤثر عنهم، كما نقله المسعودي عن الإسكندر لما صدّته دواب البحر عن بناء الإسكندرية، وكيف اتخذ صندوق الزجاج وغاص فيه إلى قعر البحر حتى صور تلك الدواب الشيطانية التي رأها، وعمل تماثيلها من أجسام معدنية، ونصبها حذاء البناء، ففرّت تلك الدواب حين خرجت وعاينتها، وتم بناؤها في حكاية طويلة من أحاديث خرافة مستحيلة من قبل اتخاذ التابوت الزجاجي، ومصادمة البحر وأمواجه بجرمه، ومن قبل أن الملوك لا تحمل أنفسها على مثل هذا الغرور، ومن اعتمد منه

فقد عرّض نفسه للهلاكة وانتقاض العقدة، واجتماع الناس إلى غيره، وفي ذلك إتلافه، ولا ينظرون به رجوعه من غروره ذلك طرفة عين، ومن قبل أن الجن لا يعرف لها صور ولا تماثيل تختص بها، إنما هي قادرة على التشكيل، وما يذكر من كثرة الرعوس لها، فإنما المراد به البشاعة والتهويل، لا أنه حقيقة، وهذه كلها قادحة في تلك الحكاية، والقادح المحيل لها من طريق الوجود أبين من هذا كله، وهو أن المنغمس في الماء ولو كان في الصندوق يضيق عليه الهواء للتنفس الطبيعي، وتسخن روحه بسرعة لقتله فيفقد صاحبه الهواء البارد المعدل لمزاج الرئة والروح القلبي، ويهلك مكانه، وهذا هو السبب في هلاك أهل الحمامات إذا أطبقت عليهم من الهواء البارد، والمتدلين في الآبار والمطافير العميقية المهوء، إذا سخن هواؤها بالعفونة ولم تداخلها الرياح فتخلخلها. فإن المتديلي فيها يهلك لحيته، وبهذا السبب يكون موت الحوت إذا فارق البحر. فإن الهواء الذي خرج إليه حار، فيستولي الحار على روحه الحيوي ويهلك دفعه، ومنه هلاك المصوّعين وأمثال ذلك.

ومن الأخبار المستحيلة ما نقله المسعودي أيضًا في تمثال الزرзор الذي برومة، تجتمع إليه الزرازير في يوم معلوم من السنة حاملةً للزيتون، ومنه يتذدون زيتهم، وانظر ما أبعد ذلك عن المجرى الطبيعي في اتخاذ الزيت.

ومنها ما نقله البكري في بناء المدينة المسماة ذات الأبواب، تحيط بأكثر من ثلاثة مراحل، وتشتمل على عشرة آلاف باب، والمدن إنما اتخذت للتحصن والاعتصام كما يأتي، وهذه خرجت عن أن يحاط بها، فلا يكون بها حصن ولا مُعتصم.

وكما نقله المسعودي أيضًا في حديث مدينة النحاس، وأنها مدينة كل بنائها نحاس بصحراء سلجماسة، ظفر بها موسى بن نصير في غزولته إلى المغرب، وأنها مغلقة الأبواب، وأن الصاعد إليها من أسوارها إذا أشرف على الحائط صفق ورمى بنفسه، فلا يرجع آخر الدهر في حديث مستحيل، عادة من خرافات القصاص، وصحراء سلجماسة قد نفضها الركاب والأدلة، ولم يقفو لها هذه المدينة على خبر. ثم إن هذه الأحوال التي ذكرها عنها كلها مستحيل، عادة منافٍ للأمور الطبيعية في بناء المدن واحتياطها، وأن المعادن غاية الموجود منها أن يصرف في الآتية والخرثى، وأما تشييد مدينة منها فكما تراه من الاستحالة والبعد.

وأمثال ذلك كثيرة، وتمحیصه إنما هو بمعرفة طبائع العمran، وهو أحسن الوجوه وأوثقها في تمحیص الأخبار، وتمييز صدقها من كذبها، وهو سابق على التمھیص بتعديل الرواة، ولا يرجع إلى تعديل الرواة حتى يُعلم أن ذلك الخبر في نفسه ممکن أو ممتنع،

وأما إذا كان مستحيلاً فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح، ولقد عدَّ أهل النظر من المطاعن في الخبر استحالة مدلول اللفظ وتأويله بما لا يقبله العقل، وإنما كان التعديل والتجريح هو المعتبر في صحة الأخبار الشرعية؛ لأنَّ معظمها تكاليف إنشائية، أوجب الشارع العمل بها حتى حصل الظن بصدقها؛ وسبيل صحة الظن الثقة بالرواية بالعدالة والضبط، وأما الأخبار عن الواقعات، فلا بدَّ في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة. فلذلك وجَبَ أن يُنظر في إمكان وقوعه، وصار فيها ذلك أهمَّ من التعديل ومقدمًا عليه؛ إذ فائدة الإنشاء مقتبسة منه فقط، وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالتطابقة.

وإذا كان ذلك فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة أن ننظر بالاجتماع البشري الذي هو العمران، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه وما يكون عارضاً لا يعتد به، وما لا يمكن أن يعرض له، وإذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني، لا مدخل للشك فيه، وحينئذٍ فإذا سمعنا عن شيء من الأحوال الواقعة في العمران علمنا ما حكم بقوله مما حكم بتزيفه، وكان ذلك لنا معياراً صحيحاً يتحرَّى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه، وهذا هو غرض هذا الكتاب من تأليفنا.<sup>١٠</sup>

وفي كلام ابن خلدون ضعف ظاهر، ومصدر الضعف أن طبائع العمران التي ذكرها في مقدمته شيء أقل ما يقال فيه: إنه غير مستقر أو راهن. فما يتعلَّق من طبائع العمران بالطبيعة فقد انتظمت ظواهره وثبتت نواميسه، ويصح فيه تطبيق نظرية ابن خلدون كما سنبين في فصل آخر. أما ما يتعلَّق من طبائع العمران بالمجتمع البشري فلساننا نستطيع قبوله، وذلك أنَّ العلماء لم يتمكنا بعد من تعين نواميس لعلوم الاجتماع كما فعلوا في العلوم الطبيعية، ولو تمكنا فلن تكون نواميس ثابتة لا تتغير بل تقريرية.

<sup>١٠</sup> مقدمة العلَّامة ابن خلدون (المطبعة أودبية، بيروت، ١٩٠١)، ص ٣٥-٣٨.

## الباب السابع

# إثبات الحقائق المفردة

لقد جمعنا كل الأصول وتذرعنا بالعلوم الموصولة إلى فهمها ونقدناها. فتثبتنا من صحتها وعينا تاريخها ومكان تدوينها. ثم تحررنا نصوصها وتوصلنا إلى فهم ظاهرها وباطنها، ودققنا في أخبار رواتها للتعرف إلى أحوالهم فتوصلنا إلى تقرير عدالتهم وضبطهم. فهل يجوز لنا بعد هذا القدر من النقد والغربلة أن نقبل ما تبقى لدينا من الروايات، فنؤلف منه التاريخ الذي نكتب؟ أم يجب علينا أن نتابع البحث ونعيد الغربلة قبل الشروع في التأليف؟

نقول: إن ما تذرعنا به من وسائل النقد والغربلة لم يثبت لنا الحقائق التاريخية، ولكنه مكنا من المفاضلة بين الرواية، وتعين درجاتهم على الشكل التالي: راوٍ لا تُقبل روايته، وأخر ضعيف الرواية مجهول المكانة، وثالثٌ وهو أولاهم في انتباهنا لسماع روايته، ولكنه على هذا يظل موضوعاً للنظر والاختبار، وإذا فالنقد الذي تذرعنا به لم يوصلنا إلى نتيجة إيجابية، ويمكنا الاعتماد عليها للتأكد من حقيقة الماضي، ولم يقطع لنا في شيء سوى أمر واحد؛ هو إسقاط رواية من لا يعتمد عليه، وهي نتيجة سلبية.

فلا بد للمؤرخ، والحالة هذه، من متابعة البحث والتنقيب للوصول إلى طمانينة العقل وسلامة الاستنتاج، وعليه أولاً أن يبتعد كل الابتعاد عن الروايات التي انفرد بها راوٍ واحد. فإذا كانت العلوم الطبيعية تتطلب المشاهدة والاستدلال القياسي والتحقيق بالمقابلة والتجربة، فتبتعد كل الابتعاد عن الإطلاق في النتيجة من مشاهدة واحدة. فالتأريخ أولى بذلك منها لأنه بعيد عن المشاهدة، ضعيف الاستدلال بالقياس، عديم التجربة.

وهو أمر قديم العهد بيننا، وقد اعترف به علماء الحديث فجعلوا الحديث من هذه الناحية درجات أعلىها المتواتر، وشرطوا فيه أن يبلغ عدد المخبرين مبلغًا يمنع في العادة تواترهم على الكذب.<sup>١</sup> ومن ذلك أبيات الجلال السيوطي في ألفيته المشهورة. قال:

وَمَا رَوَاهُ عَدْدُ جُمُّ يَجْبُ  
إِحَالَةُ اجْتِمَاعِهِمْ عَلَى الْكَذْبِ  
فَالْمُتَوَاتِرُ وَقَوْمُ حَدَّدُوا  
بِعَشْرِهِ وَهُوَ لَدَّيْ أَجْوَدُ  
وَالْقَوْلُ بِاَثْنَيْ عَشَرَّاً وَعَشْرِيْنَا<sup>٢</sup>  
يُحْكَى وَأَرْبَعِينَ أَنْ سَبْعِينَا<sup>٢</sup>

ومن هذه الدرجات في الحديث العزيز، وقد أطلقواه على ما لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين. قال شيخ الإسلام بن حجر العسقلاني: «وسمى بذلك إما لقلة وجوده وإما لكونه عز؛ أي بمجيئه من طريق أخرى». <sup>٣</sup> وفيه قال الجلال السيوطي:

وَسَمَ الْعَزِيزُ وَالَّذِي رَوَاهُ  
ثَلَاثَةُ مَشْهُورُنَا رَأَاهُ<sup>٤</sup>

ومن المحدثين من اشترط في الصحيح رواية راوين على الأقل؛ وهو شرط العزيز. قال الحافظ زين الدين العراقي في شرحه على مقدمة ابن الصلاح: «قال البيهقي في رسالته إلى أبي محمد الجوني - رحمهما الله - رأيت في الفصول التي أملأها الشيخ - حرسه الله تعالى - حكاية عن بعض أصحاب الحديث، أنه يُشترط في قبول الأخبار أن يروي عدلاً عن عدلين حتى يتصل مثني مثني برسول الله ﷺ، ولم يذكر قائله إلى آخر كلامه، وكأن البيهقي رأاه في كلام أبي محمد الجوني فنبه على أنه لا يعرف عن أهل الحديث، والله أعلم». <sup>٥</sup>

<sup>١</sup> راجع المستصفى في أصول الفقه للإمام أبي حامد الغزالي، ج ١، ص ٨٥-٩٠، وتوجيهه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر الجزائري، ص ٤١-٤٦.

<sup>٢</sup> الفقيه السيوطي في الحديث مصطلح، ص ١٠٠.

<sup>٣</sup> شرحه على نخبته المشهورة (طبع مصر)، ص ٥.

<sup>٤</sup> الألفية، ص ٩٧.

<sup>٥</sup> مقدمة ابن الصلاح (طبع حلب)، ص ٩. راجع أيضًا رسالة أبي بكر الحازمي في شروط الأئمة، ص ٨-١٢، وص ٢٧-٢٠، وفيها «إبطال قول من زعم أن شرط البخاري إخراج الحديث عن عدلين وهلّ جرًا إلى أن يتصل الخبر بالنبي ﷺ».

وجاء في رسالة ابن حجر العسقلاني ما يأْتِي: «والثالث العزيز، وهو أَن يرويه أَقل من اثنتين عن اثنين، وسمى بذلك إِما لقلة وجوده وإِما لكونه عَزًّا، أي: قوي بمجيئه من طريق أخرى، وليس شرطًا للصحيح خلافاً لمن زعمه، وهو أبو علي الجبائي من المعتزلة، وإِلَيْه يومئ كلام الحكم أبي عبد الله في علوم الحديث؛ حيث قال: الصحيح أن يرويه الصحابي الزائل عنه اسم الجهالة بأن يكون له راويان، ثم يتداوله أهل الحديث كالشهادة على الشهادة، وصرَّح القاضي أبو بكر بن العربي في شرح البخاري بأن ذلك شرط البخاري، وأَجاب عما أورد عليه من ذلك بجواب فيه نظر. لأنَّه قال: فإنْ قيل: حديث الأعمال بالنيات فرد لم يروه عن عمر إِلَّا علقة، قال: قلنا: قد خطب به عمر رضي الله عنه على المنبر بحضور الصحابة، فلولا أنهم يعرفونه لأنكروه كذا، وقال: وتعقب بأنَّه لا يلزم من كونهم سكتوا عنه أن يكونوا سمعوه من غيره، وبأنَّ هذا لو سلم في عمر، منع في تفرد علقة. ثم تفرَّدَ محمد بن إبراهيم به عن علقة، ثم تفرَّدَ يحيى بن سعيد به عن محمد على ما هو الصحيح المعروف عند المحدثين، وقد وردت لهم متابعات، لا يعتبر بها لضعفها، وكذا لا نسلم جوابه في غير حديث عمر — رضي الله عنه — قال ابن رشيد: ولقد كان يكفي القاضي في بطلان ما ادعى أنه شرط البخاري أول حديث مذكور فيه، وادعى ابن حبان نقىض دعواه، فقال: إن رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا توجد أصلًا. قلنا: إن أراد به أن رواية اثنين فقط عن اثنين فقط، لا توجد أصلًا فيمكن أن نسلم، وأَما صورة العزيز التي حررناها فموجوبة بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين».٦

وقال الشيخ محي الدين عبد الحميد، المدرس في كلية اللغة العربية في الجامع الأزهر، في شرحه على *ألفية السيوطي*، ما نصه:

«وقد قال باشتراط رواية رجلين عن رجلين إبراهيم بن إسماعيل بن عُليَّة، وهو من الفقهاء المحدثين، وكان يميل إلى الاعتزال، وكان الشافعي يحذِّر منه ويرد عليه، وذهب أبو علي الجبائي من المعتزلة إلى أن شرط الصحة رواية عدلين عن مثليهما، أو رواية عدل واحد بشرط أن يعتصمه موافقة ظاهر كتاب أو ظاهر خبر آخر، ونقل الأستاذ أبو منصور البغدادي أن بعضهم اشترط في قبول الخبر أن يرويه ثلاثة عن ثلاثة إلى منتهاه.»

٦ شرح الإمام العلَّامة شهاب الملة والدين أبي الفضل أحمد بن علي الشهير بابن حجر العسقلاني على متن نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر له (طبع مصر)، ص ٦-٥.

وبعضهم اشترط أربعة عن أربعة، وبعضهم اشترط خمسة عن خمسة، وبعضهم اشترط سبعة عن سبعة، وكل هذه الأقوال غير قول جمهرة العلماء، وقد نسب الناظم القائلين بها إلى الغلط، وذلك في قوله:

وليس شرطاً عدُّ ومن شرطٍ رواية اثنين فصاعداً غلطٌ<sup>٧</sup>

ومما جاء في أصول الفقه للإمام أبي حامد الغزالى<sup>٨</sup> ما يلي:  
 «اعلم أن التكليف والإسلام والعدالة والضبط يُشترط فيه الرواية والشهادة. فهذا الأربعـة. أما الحرية والذكورة والبصر والقرابة والعدد والعداوة، فهذه الستة تؤثر في الشهادة دون الرواية. لأن الرواية حكمها عام لا يختص بشخص، حتى تؤثر فيه الصدقة والقرابة والعداوة.» كما هي الحال في الشهادة.

وإذاً، فالامر قديم العهد بيننا، وقد قال به علماء الحديث في المتواتر والعزيز، وبعضهم قالوا في الصحيح، ونوه به علماء الفقه في الشهادة. فحرى بالمؤرخ العربي أن يعتنـقه وينادي به، فيبتعد عن كل رواية تاريخية، انفرد بها راوٍ واحدٍ.<sup>٩</sup> فإذا قـضـتـ الـظـرـوفـ بـتـدوـيـنـهاـ فـعـلـيـهـ أـنـ يـصـرـحـ بـأـنـهـ غـرـبـيـةـ فـيـ بـابـهـ وـأـنـهـ لـمـ تـرـوـ إـلـاـ عـنـ رـاوـ وـاحـدـ.ـ هـذـاـ،ـ إـنـهـ لـمـ دـوـاعـيـ الـأـسـفـ أـنـ نـرـىـ بـعـضـ زـمـلـائـنـ الـمـؤـرـخـينـ الـذـيـنـ يـعـنـونـ بـالـعـصـورـ الـوـسـطـىـ وـالـعـصـورـ الـقـدـيـمـةـ،ـ يـهـمـلـونـ هـذـهـ الـقـاعـدـةـ الـأـسـاسـيـةـ فـيـ مـصـطـلـحـ التـارـيـخـ،ـ فـيـثـبـتـونـ فـيـ تـوـارـيـخـهـ رـوـاـيـاتـ جـمـةـ اـنـفـرـدـ بـهـ رـاوـ وـاحـدـ فـيـضـلـوـنـ وـيـضـلـوـنـ،ـ إـنـاـ مـاـ تـسـرـبـ إـلـىـ عـقـولـ الـبـعـضـ أـنـ بـعـضـ الـمـؤـلـفـاتـ الـحـدـيـثـةـ فـيـ الـعـصـورـ الـوـسـطـىـ،ـ وـفـيـ التـارـيـخـ الـقـدـيـمـ،ـ هـيـ أـكـثـرـ جـزـمـاـ مـنـ بـعـضـ أـخـوـاتـهـ فـيـ الـعـصـورـ الـحـدـيـثـةـ،ـ فـإـنـاـ السـبـبـ فـيـ ذـلـكـ يـرـجـعـ إـلـىـ إـهـمـالـ وـاضـعـيـهـ،ـ وـقـلـةـ دـرـايـتـهـ بـقـوـاعـدـ مـصـطـلـحـ التـارـيـخـ.

<sup>٧</sup> الشـيخـ مـحـمـدـ مـحـيـيـ الدـيـنـ عـبـدـ الـحـمـيدـ:ـ أـلـفـيـةـ السـيـوطـيـ فـيـ مـصـطـلـحـ الـحـدـيـثـ (ـطـبـعـ مـصـرـ)،ـ صـ11ـ-ـ12ـ.

<sup>٨</sup> المـسـتـصـفـىـ فـيـ أـصـولـ الـفـقـهـ،ـ جـ1ـ،ـ صـ73ـ.

<sup>٩</sup> هـذـاـ وـلـاـ يـخـفـىـ أـنـ التـارـيـخـ شـيـءـ وـالـحـدـيـثـ شـيـءـ آـخـرـ،ـ وـأـنـ مـاـ دـفـعـ الـمـحـدـثـينـ إـلـىـ قـبـولـ رـوـاـيـةـ الـفـرـدـ فـيـ الـحـدـيـثـ الصـحـيـحـ إـنـاـ هـوـ تـدـقـيـقـهـمـ فـيـ أـحـوـالـ الـرـوـاـةـ،ـ وـعـنـيـتـهـمـ فـيـ الـجـرـحـ وـالـتـعـدـيلـ،ـ وـلـيـذـكـرـ الـقـارـئـ الـفـطـنـ فـيـ الـوـقـتـ نـفـسـهـ أـنـ الـقـوـاعـدـ الـوـارـدـةـ أـعـلـاهـ هـيـ لـلـرـوـاـيـاتـ الـتـارـيـخـةـ لـرـوـاـيـةـ الـحـدـيـثـ فـقـطـ.

على أنه يجدر بالمؤرخ المدقق، قبل إسقاط الرواية التي ينفرد بها راوٍ واحد، أن يعيد البحث والتنقيب، لعله يجد بين الروايات المختلفة ما يذكره به روايته المفردة، وهو أمرٌ عرفه المحدثون وعملوا به، فأفرودوا له باباً خاصاً سموه: باب الاعتبار والتابعات والشواهد. قال ابن الصلاح:

«هذه أمور يتداولونها في نظرهم في حال الحديث هل تفرد به راويه أو لا؟ وهل معروف أو لا؟ وذكر أبو حاتم محمد بن حبان التميمي الحافظ – رحمة الله – أن طريق الاعتبار في الأخبار مثاله أن يروي حماد بن سلمة حديثاً لم يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. فيُنظر هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين. فإن وُجد علم أن للخبر أصلًا يرجع إليه، وإن لم يوجد ذلك فثقة غير ابن سيرين ورواه عن أبي هريرة، وإلا فصاحب غير أبي هريرة رواه عن النبي ﷺ. فرأى ذلك وجد يعلم به أن للحديث أصلًا يرجع إليه وإلا فلا. قلت: فمثال المتابعة أن يروي ذلك الحديث بعينه عن أيوب غير حماد، فهذه المتابعة التامة. فإن لم يروه أحد غيره عن أيوب، لكن رواه بعضهم عن ابن سيرين أو عن أبي هريرة، أو رواه غير أبي هريرة عن رسول الله ﷺ فذلك قد يطلق عليه اسم المتابعة أيضاً لكن يقصر عن المتابعة الأولى بحسب بعدها منها، ويجوز أن يسمى ذلك بالشاهد أيضاً. فإن لم يُروَ ذلك الحديث أصلًا من وجه من الوجوه المذكورة لكن روي حديث آخر بمعناه، فذلك الشاهد من غير متابعة. فإن لم يُروَ أيضاً بمعناه حديث آخر فقد تحقق فيه التفرد المطلق حينئذ، وينقسم عندئذ إلى مردود منكر، وغير مردود كما سبق، وإذا قالوا: في مثل هذا تفرد به أبو هريرة وتفرد به عن أبي هريرة ابن سيرين، وتفرد به عن ابن سيرين أيوب، وتفرد به عن أيوب حماد بن سلمة، كان في ذلك إشعار بانتفاء وجود المتابعات فيه.

ثم أعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدوّاً في الضعفاء، وفي كتاب البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكرهم في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك؛ ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء: فلان يُعتبر به، وفلان لا يُعتبر به، وقد تقدّم التنبية على نحو ذلك، والله أعلم.»<sup>١٠</sup>

وقال الجلال السيوطي نظماً ما يلي: <sup>١١</sup>

هل شارك الراوي سواه فيه أو شيخه أو فوق تابع أثر فشاهد وفاقت ذئن انفرد متابعاً وعكسته قد يُعني	الاعتبار سبُرْ مَا يَرْوِيه فِيْن يُشارِكُهُ الَّذِي فِيهِ اعْتَبَرْ وَإِنْ يَكُنْ مَتْنُ بِمَعْنَاهُ وَرَدْ وَرِبَّمَا يُدْعَى الَّذِي بِالْمَعْنَى
--	---

وقد تتعدد الروايات التاريخية في أمر واحد، فتتوافق أن تتناقض، وحيث تتناقض يحسن بالمؤرخ أن يؤكد بدء وقوع التناقض. لأن ما يظهر من التناقض، لأول وهلة، قد يتلاشى لدى التدقيق والتحقيق. فقد لا تتفق الروايات في الزمان أو المكان أو الشخص المقصود أو ما شاكل ذلك. أما إذا ثبت التناقض فعل المؤرخ ما يأتي:

(١) أن يترفع عن اتخاذ موقف وسط بين الطرفين. فإذا ما وقع مثلاً على أصل من الأصول فيه أن عدد المحاربين في واقعة كان عشرين ألفاً، وآخر فيه، أنهم كانوا أربعين ألفاً، فإنه من الخطأ الفاضح أن يوافق بين الطرفين؛ فيزعم أن العدد كان وسطاً بين الطرفين؛ أي ثلاثين ألفاً. فإن ما يصح في علم الرياضيات يصح هنا. فإذا جعل أحدهم حاصل الرقمين  $2 \times 4$  أربعة وجعل الآخر الحاصل ستة، فهل يقال إن الحاصل الحقيقي لا هذا ولا ذاك بل هو خمسة!

(٢) أن يعيid النظر في الطرفين لعله يكشف الستار عن عيب في إحدى الروايتين لم ينتبه إليه أولاً. أو لعله يجد ما يجعله يثق بالواحدة أكثر من الأخرى. فيسقط ما قلت ثقته فيه ويرجح القول الآخر.

(٣) أن يمتنع عن الحكم بين الطرفين، إذا عم الشك وبانت قلة الثقة، فليس هناك ما يضطره لإبداء رأيه وإصدار حكمه، والعالم من يعلم أنه لا يعلم، وما يصح عن التناقض بين روایتين يصح أيضاً عن التناقض بين روایة من الجهة الواحدة، وروایتين أو أكثر من الجهة الأخرى. فلا عبرة للعدد في مثل هذه المواقف، والحقيقة العلمية لا تثبت بالصویت والأکثريه، وقد قال الفلسفه القدماء: Ne numerentur, sed ponderentur

«الوزن لا العدد» وحيث تتوافق الروايات التاريخية يجدر بالمؤرخ المدقق أن يلتفت إلى أمور عدّة، منها ما يأتي:

(١) عليه أن لا يتسرع في الحكم، فيظن أن جميع ما لديه من الروايات هو من النوع الذي يعوّل عليه. فالناس كثيّراً ما ينقل بعضهم عن بعض، وهذه جرائدنا اليومية. ألا ترى أن مخبراً واحداً أحياناً ينقل الخبر نفسه إلى جرائد متعددة؟ وإذا فالمؤرخ المدقق هو من يتربّى في الأمر، ويعيد النظر في الروايات ليؤكّد عدم اعتماد الرواية بعضهم على بعض، والتأكد من الاعتماد أو عدمه ميسورٌ لمن يسعى إليه، وقد سبق لنا أن طرقنا مثل هذا الموضوع في باب تحرّي النص والمجيء باللفظ، فأتينا على ذكر قاعدة عامة يقول بها المؤرخون في مثل هذه المواقف، وهي أن النساخ والرواية لا يتفقون على خطأ إلا ويكون أحدهم في الأرجح قد أخذ عن غيره كما وأنهم لا يتفقون منفردين إلا على الصحة. فليس على المؤرخ، والحالة هذه، إلا أن ينعدم النظر في الروايات التي يدرس ليرى إذا كانت تتفق على خطأ معين، فيثبت لديه عندئذٍ اعتماد الواحدة منها على الأخرى وهلّم جرّاً، فإن أعياد ذلك فعليه أن يعلّق حكمه في الأمر ويبقى متمسّكاً بالشبهة والاتهام، ولا يخفى أن ما يصدق على الرواية بأكملها يصحّ أيضاً على أجزائها. فيحسن بالمؤرخ أن يتأنّك من هذا الأمر أيضاً، قبل الفراغ من عمله.

(٢) عليه أن يذكر أيضاً أن شدة الانطباق بين الروايات المختلفة توجب الشك لا الثقة، وهو أمرٌ عرفه علماء التزوير في الخطوط، وقالوا به منذ زمن بعيد. فحيث ينطبق إمضاء، معتبراً عليه، من جميع نواحيه وفي جميع دقائقه، على إمضاء معتبر به، يُرجح وقوع التزوير، وحيث يشتّد انطباق الروايات بعضها على بعض يزداد قلق المؤرخ ويكثر ريبة.

(٣) وهناك تألف بين الحقائق التاريخية لا بد من الالتفات إليه، والاستعارة هنا من علم الموسيقى. فكما تتألف الألحان المختلفة فتشكل مجموعاً موسيقياً شائقاً مؤثراً في النفس، كذلك الروايات التاريخية المختلفة، فإنها إذا ما عبرت عن الحقيقة الراهنة تتألف بعضها مع بعض؛ فتتناصر على البطل وتلمع لمعان الحق. فيترتّب على المؤرخ المدقق أن ينظر إلى روایاته المتوافقة ليرى إذا كانت تتألف فتناصر، وتظهر الحقيقة، والعكس بالعكس.

وقد تكتمل هذه الشروط في رواية من الروايات، ولكن المؤرخ يجد تناقضًا بين مضمونها، وناموس من نواميس العلوم الطبيعية. فيضطر، والحالة هذه إلى إسقاط الرواية وصرف النظر عنها، فلو قال قائل بما يتناقض كل المناقضة مع قواعد علم الطب لاضطررنا أن نصدق الطبيب بترك الراوي، ومثله في أمور الفلسفة الطبيعية أو علم الكيمياء أو الحيوان. فهناك نواميس في هذه العلوم راسخة لا تتزعزع، ولا مفر من الاعتراف بها وقبولها، إن عن الحاضر أو الماضي أو المستقبل.

ومثال بعض ما أوردناه في هذا الباب وفي الباب السادس أيضًا ما أقدمنا على نشره عام ١٩٣٠ في تshireح موقف الدمشقيين من حملة محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا على الأقطار الشامية.

فبينما كان لبنان يخاف لنجمة مصر ١٨٣١، ويقدم لها المساعدة الواحدة تلو الأخرى، فيجاهر بالخروج على السلطان،<sup>١٢</sup> ويقاتل في سبيل الشقيقة في طرابلس قتال الأبطال، ويؤمن الذخائر والمؤن في سهل البقاع، ويقوم بحفظ الأمن في القسم الأكبر من البلاد المغلوبة، ويلبي الطلب في هذا الأمر وذاك،<sup>١٣</sup> بينما كان لبنان يصدق هذا السعي لمصر ويبذل طوقه في سبيلاها، كانت دمشق تتلاعس عن مساعدة الفاتح المصري، وتنقبض على إسعافه، وزاد تطرفها في هذا الأمر أن أغلقت أبوابها في وجهه، وتجهزت لحربه فتصدىت له بالقرب من داريا، قاصدة قطعة عن عزمه وإحالته عن قصده.<sup>١٤</sup>

هذه حقيقة تاريخية كنا نزددها بالأمس، ولا نزال نقول بها اليوم، ولكن طالما تخينا وحاولنا أن نعرف أسبابها، فاعتراضنا عقبة السكوت في بعض الأصول، والغموض في غيرها فحبستنا عن حاجتنا، ولم يتوفّر لدينا وقتئذٍ من معالم الطريق سوى بعض

<sup>١٢</sup> قال القس أنطون الحلبي في رسالته إلى البطريرك يوسف حبيش بتاريخ ٢ كانون الثاني سنة ١٨٣٢ ما يأيي: «نعرض حضر تاتار من الأستانة ومعه تحرير لسعادة الأمير بشير من وكيل الصدر الأعظم ومن الصاربي عسکر، فحواه أن سعادته يكون في خاطر عكة، والجواب رجع من سعادته يقول لجناب الأمين أمني أن يصرف التاتار ويفهمه أن ما في جواب بل حين الدولة تبقى تسأل عن رعاياها تبقى الرعايا تسأل عن خاطر الدولة، هذا هو الجواب لسانًا فقط». مجموعة بكركي ومجموعة جامعة بيروت الأميركية تحت تاريخ سنة ١٨٣٢.

<sup>١٣</sup> اطلب مخطوطة القس أنطون الحلبي كما ضبطناها عام ١٩٢٧، ج ١، ص ٢٣-٢٤، وكذلك كتاب أخبار الأعيان للشيخ طنوس الشدياق تحت أخبار سنة ١٨٣١ ١٨٣٢.

<sup>١٤</sup> راجع ما قاله قنصل فرنسا في عكة وقتئذٍ في المجلة السورية، ج ٤، ص ١١٦.

الروايات المبهمة، أو المرّضة في مخطوطتي برلين<sup>١٥</sup> ولندن<sup>١٦</sup> وكتاب الدكتور ميخائيل مشaque المشهور<sup>١٧</sup> وغيره، وبعض الأخبار المفردة الغربية في كتاب «كاد الفان وبارو» ورسالة فيدال وغيرهما.<sup>١٨</sup> فقد جاء في مخطوطة برلين في الكلام عن ثورة دمشق وقتل محمد سليم باشا عام ١٨٣١ ما يأتي: «وبعد دخول الوزير بثلاث أيام هرب الجورجي محمد أغا الداراني بالليل إلى بيت الشوملي بالميidan، فلما بلغ ذلك الوزير اغتاظ، وأرسل له أمراً أنه لا يقعد في حكمه، فاللتزم توجهه إلى عكا، ولما مضى من الحصار خمسة عشر يوماً شاع الخبر أن الجورجي الداراني الذي كان هرب إلى عكا، حاضر منها صحبته كيخية عبد الله باشا، وقبل أن يحضر الجورجي كانت المادة تناقصت، وبعد حضوره تجسّمت، وتقوّت المترasis، والناس تواقّعوا وصار الجورجي رأس الجميع، وظهر أن هذه إرادة عبد الله باشا وإلي عكا».<sup>١٩</sup> وجاء في مخطوطة لندن ما نصه:

«ومحمد سليم باشا كان يفتكر يجيء إسعاف من جهات، وجميع الناس صاروا ضده من الجملة؛ عبد الله باشا وإلي عكا، كان يرسل يقوى عبارة أهل الشام كذا شاع عنه».<sup>٢٠</sup>

وكذلك الدكتور مشaque، فإنه قال في مخطوطته المشار إليها سابقاً ما يأتي: «ثم حضر من عكا الجرجي الداراني الذي كان نازحاً إليها من وجه سليم باشا، والقول إن عبد الله باشا أرسله لإتمام ما جرى بعد ذلك، لغاية ما؛ لأنّه كان صاحب سطوة جسيمة بين كبراء دمشق»<sup>٢١</sup> ولا يخفى ما في هذا القول جميعه من صيغة التمريض والإبهام،

<sup>١٥</sup> منها نسخة بالروتوغراف في مكتبة جامعة بيروت الأمريكية، وقد نشرها منذ ستين أو أكثر الخوري قسطنطين باشا تحت هذا العنوان مذكريات تاريخية — حريصاً لبنان.

<sup>١٦</sup> نشر بعضها الأب لويس معلوم اليسوعي بعنوان تاريخ حوادث الشام ولبنان، ولعل مؤلفها هو ميخائيل الدمشقي كما ورد في مقدمة الأب لويس لها.

<sup>١٧</sup> الجواب على اقتراح الأحباب منه نسخة قديمة في مكتبة جامعة بيروت الأمريكية. أما الأصل الذي هو بخط المؤلف، فإنه لا يزال محفوظاً لدى ورثة جرجس بك صفاً في بيروت.

<sup>١٨</sup> Cadalvène et Barrault, Guerre de Syrie 151-152, H. Vidal; Bulletin de la Soc. de Geog. Juillet, 1836, 20

<sup>١٩</sup> مختصرة عن الأصل، اطلب ما طبعه الأب قسطنطين الباشا — مذكريات تاريخية — ص ٥ و ٧ و ٢٢ و ٢٥ و ٣٨.

<sup>٢٠</sup> تاريخ حوادث الشام ولبنان لناشرها لأب لويس معلوم اليسوعي (طبع بيروت، سنة ١٩١٢)، ص ٥.

<sup>٢١</sup> نسخة جامعة بيروت الأمريكية، ص ٢٥٢-٢٥٣.

كما يتضح من قول المؤرخ المجهول في المخطوطة البرلينية «وظهر» وقول ميخائيل الدمشقي «وشاع» واكتفاء الدكتور مشaque بكلمة «والقول»، وكذلك فإن قول المؤرخين الإفرنج المشار إليهم آنفًا لا يخلو من الترجيم، ولا يخرج بعضه عن حد المطعونات. غير أننا مع إقرارنا بهذا التمريض والترجم والإبهام كله كنا نأمل أن نستبصر بهذا القول عن مقتل محمد سليم باشا، فنكشف القناع عن موقف الدمشقيين الحقيقي تجاه النزاع الذي وقع بين والي عكة وعزيز مصر وقتئذ، ونحرس اللثام عن أميالهم السياسية.

وهكذا جرى فإننا توقفنا عام ١٩٢٧ فوجدنا في سجل المحكمة الشرعية بمدينة دمشق رسالتين من عبد الله باشا إلى أهالي هذه البلدة يرجع عهدهما إلى سنة ١٨٣١، ويدور منطوقهما حول مقتل سليم باشا وخروج محمد علي باشا إلى سوريا، ومع أننا لم نجد في هاتين الرسالتين نصًا صريحاً على حقيقة موقف الدمشقيين، فإننا بدأنا آنئذ بالخروج من حيز الظن إلى جهة الترجيح واليقين — ترجيح ما أومناه إلى تل المقدرات وما صوره لنا ذلك الظن.

#### نص الرسالة الأولى:

«ببورلدي بختم كبير من حضرة عبد الله باشا، والي عكا صدر المولى العظام، عمدة العلماء الكرام ونخبة الفضلاء الفخام ذو الفضل واليقين، رافع أعلام الشريعة والدين وارث علوم الأنبياء والمرسلين، المختص بمزيد عنایت الملك (المعين) قاضي محروسة دمشق الشام حالاً أفندي زيدت فضائله، وافتخار العلماء الكرام وزبدة الفضلاء الفخام المأذون بالإفتاء أفندي زيدت علومه وفرع الشجرة الزكية وطراز العصابة الهاشمية، قائمقام نقيب الأشراف أفندي، زيد شرفه ومفاخر أقرانهم علماء المدينة وأعيانهما ووجوهها وأرباب التكلم بوجه العموم زيدت مقاديرهم، بعد السلام التام بمزيد الإعزاز والإكرام المنهي إليكم، اطلعنا على عرض محضركم المتضمن التخبر بما حصل من المرحوم محمد سليم باشا وقتله كتخدام، وما حصل بهذه الحركة بينه وبين الحراس وقتله ثلاثة أنفار منهم، وإنه أخيراً جلس على صندوق باروت، وقوصه بيده فاحتراق هو والأوده بما فيها، فلما بلغ ذلك أعيان البلدة توجهوا أخرجوا أتباعه بالسلامة، وسيروهم من الشام بالأمن والحراسة، وحررتم الموجودين التي بالأودة التي احترقت بالشار إليه، وأما أمين بك أفندي المأمور من طرف حضرت ولی نعمتنا الدولة العلية صانها وحرسها رب للبرية، فهو مقيم بالراحة والرفاه في قوناق أسدكم الحاج محمد أغا الداراني، وجميعها شرحتوه وأعرضتوه صار معلوم، فنخبركم أن قبل تاريخه عرض

حضركم الذي أرسلتموه لطرفنا قدمنا أعراضه لجناب العتبة العليا الملوكية، فلا زالت على الدوام مصانة ومحمية، صحبة سر تاتاران بابنا، والآن عرض حضركم هذا قدمنا أعراضه أيضاً لجانب العتبة العالية الملوكية صحبة تاتاران بابنا، ونحن بانتظار الأوامر الشريفة والإرادة السامية الشاهانية بمصلحة إيات الشام المراد تكونوا متنبهين لحفظ الموجودات، وراحة البلدة إلى حين ورود الأوجوبية لنا من جانب حضرة ولن نعمتنا الدولة العليا والسلطنة السنوية أعز الله تعالى – أنصارها وقوى شوكة اقتدارها، فبناء على ذلك أصدرنا لكم بببور لدينا هذا من ديواننا في قلعة النصر، داخل دار الجهاد محروسة عكا المحمية عن يد رافعه، فهوصوله ووقوفكم على مضمونه تعلمونه وتعلموا بموجبه، وتعتمدوه غاية الاعتماد في غرة ج سنة ١٢٤٧ قيد سند في ٦ ج سنة ٤٧ بختم صغير.»

نص الرسالة الثانية:

«بببورلدي باختم كبير من عبد الله باشا والي عكا صدر المواتي العظام عدمة العلماء الكرام، ونخبة الفضلاء (الفخام) معدن الفضل واليدين رافع أعلام الشريعة والدين وارث علوم الأنبياء والمرسلين، قاضي محروسة الشام حالاً مولانا أفندي زيدة فضائله وافتخار العلماء الكرام ونخبة الفضلاء الفخام المأذون بالإفتتا بها أفندي زيدة علومه، وفرع الشجرة الزكية وطراز العصابة الهاشمية قائمقام نقيب السادة الأشراف أفندي زيد شرفه ومفاخر العلماء الكرام، ونخبة المدرسين الفخام وزبدة العلماء العظام علماء المدينة ومدرسيتها وصلحائتها زيدة علومهم وفضلهم وصلاحهم، ومفاخر الأماجد والأعيان وجوه وأعيان المدينة وأرباب التكلم ومقارشين الأمور زيد مجدهم وقدرهم، بعد التحية والتسليم بمراسيم الإعزاز والتكريم، والسؤال عن خواطركم المنهي إليكم، اطلعنا على عرض حضركم المتضمن توارد الأخبار لطرفكم عن قدوم عسکر والي مصر إلى إيات الشام، ودخوله إلى غزة ويافا وإنه مرسل مراكبه بحرًا وبوجه الفراسة تحققت إن ذلك خروج على السلطان، لزم عقدتم مجلس عمومي بحضور جميعكم وتفاوضتم بأمر هذا الخارجي، والجميع منكم بقول واحد وقلب واحد اتفقتم، أن جميعكم عبيد حضرة ولن نعمتنا الدولة العليا والسلطنة السنوية أعز الله أنصارها وقوى شوكة اقتدارها وأعداً من عادها وأصدق لمن صادقها وجميعكم بهذا الاتفاق كجسم واحد بإطاعتنا، وتحت أوامرنا وجميع ما شرحتوه ووضحتوه حرفاً بحرف صار معلوم، فنخبركم أن الأمر كما تحققت، ووالى مصر بوجه الخروج على السلطان تجراً على الفعل الوخيم العواقب، وأرسل عساكره وتكلاته المنحوسة لأجل الاستيلاء على هذه المالكية الشامية، التي هي وإيات مصر أيضاً ملك حضرة مولانا السلطان نصره العزيز الرحمن، ومن

الحق تقارب الأجل، وحلول أوان زوال النعم أغراه لهذا الخروج الذي عاقبه الدمار والبوار وقلع الآثار، ولقد أصبتم بما عقدتم عليه رأيكم واتفقتم عليه بقلوبكم، وهو بلا شك موجب لكم سعادة الدارين، ولقد انحظينا الحظ التام من ارتباطكم للخدمة الصادقة أمام حضرة ولن نعمنا الدولة العليا صانها وحرسها رب البرية؛ إذ نحن بحوله تعالى وقوته وباهر جلال عظمته بغاية القوة والاستعداد والنشاط التام لخدمة حضرة ولن نعم العالم، وسبب أمن وراحةبني آدم ظل الله الظليل سلطان السلاطين وخاقان الخاقين — أعزه الله بنصره المبين — وقهـرـ أـعـادـهـ الخـاسـرـيـنـ انـكـانـ بـلـقاءـ هـذـاـ الـخـارـجـيـ وـضـرـبـهـ وـتـدـمـيـرـهـ،ـ وـانـكـانـ بـجـمـيـعـ الـخـدـامـاتـ وـالـمـأـمـورـيـاتـ،ـ فـأـنـتـمـ يـلـزـمـ تـقـوـواـ اـعـتـصـابـكـمـ وـاعـتـضـادـكـمـ هـذـاـ،ـ وـتـنـشـطـواـ العـزـائـمـ إـلـاسـلـامـيـةـ بـهـذـاـ الـاتـفـاقـ الـحـسـنـ الـذـيـ فـيـهـ خـيـرـ الدـنـيـاـ وـالـآخـرـةـ وـتـكـوـنـواـ مـنـتـظـرـيـنـ أـوـامـرـنـاـ،ـ فـبـنـاءـ عـلـىـ ذـلـكـ أـصـدـرـنـاـ لـكـ بـيـورـلـدـيـنـاـ هـذـاـ مـنـ دـيـوـانـنـاـ فـيـ قـلـعـةـ النـصـرـ،ـ دـاـخـلـ دـارـ الـجـهـادـ مـحـرـوـسـةـ عـكـاـ الـحـمـيـةـ بـوـصـوـلـهـ وـاـطـلـاعـكـمـ عـلـىـ مـضـمـونـهـ تـعـتمـدـوـهـ غـاـيـةـ الـاعـتـمـادـ،ـ وـتـدـاـوـمـواـ عـلـىـ خـيـرـ الـدـعـاءـ بـالـأـمـاـكـنـ وـالـأـوـقـاتـ الـمـطـنـوـنـةـ إـلـجـاـبـةـ بـدـوـامـ سـرـيرـ سـلـطـنـةـ حـضـرـةـ مـوـلـانـاـ سـلـطـانـ نـصـرـهـ الـعـزـيزـ الـرـحـمـنـ،ـ وـخـلـدـ سـرـيرـ سـلـطـنـتـهـ الـعـظـمـاءـ إـلـىـ اـنـتـهـاءـ الـأـزـمـانـ وـانـقـراـضـ الـدـوـرـانـ،ـ هـذـاـ مـاـ لـزـمـ أـخـبـارـكـمـ وـالـدـعـاءـ فـيـ ١١ـ جـ وـ ٢٤ـ٧ـ قـيـدـ سـنـدـ ١٤ـ جـ سـنـةـ ٢٤ـ٧ـ ».

### إثبات الأصلية وإقرار المضمون

هـذـاـ هـوـ نـصـ هـاتـيـنـ الرـسـالـتـيـنـ كـمـاـ عـرـفـنـاهـ فـيـ سـجـلـ الـمـحـكـمـةـ الـمـذـكـورـةـ،ـ وـقـدـ أـبـقـيـتـاهـ عـلـىـ حـالـهـ بـحـرـوفـهـ وـغـلـطـاتـهـ،ـ وـنـحـنـ نـرـىـ فـيـ وـجـودـ هـاتـيـنـ الرـسـالـتـيـنـ ضـمـنـ سـجـلـ رـسـمـيـ يـرـجـعـ عـهـدـ إـلـىـ ذـلـكـ الزـمـنـ دـلـيـلـاـ قـوـيـاـ يـبـثـ أـصـلـيـتـهـاـ وـيـقـرـهـاـ بـوـجـهـ الـإـجـمـالـ،ـ وـلـنـأـيـضـاـ فـيـ صـحـةـ أـصـلـ الصـكـوكـ الـشـرـعـيـةـ الـتـيـ تـرـدـ قـبـلـ هـاتـيـنـ الرـسـالـتـيـنـ فـيـ السـجـلـ نـفـسـهـ،ـ وـبـعـدـهـمـاـ مـاـ يـقـوـيـ اـعـقـادـنـاـ فـيـ سـلـامـةـ أـصـلـهـمـاـ وـعـدـمـ تـزوـيرـهـ،ـ وـبـعـدـ المـقـابـلـةـ بـيـنـ نـصـ هـاتـيـنـ الرـسـالـتـيـنـ وـنـصـوـصـ غـيـرـهـمـاـ مـنـ رـسـائـلـ عـبـدـ اللهـ باـشـاـ الـتـيـ تـحـمـلـ خـتـمـهـ وـإـمـضـاهـ،ـ وـالـتـيـ لـاـ تـزالـ مـحـفـوظـةـ حـتـىـ الـآنـ لـدـىـ أـرـبـابـ الـبـيـوـتـ الـكـبـيرـةـ فـيـ فـلـسـطـنـ وـسـوـرـيـاـ تـمـكـنـاـ مـنـ الـوـقـوفـ عـلـىـ دـلـيـلـ آـخـرـ يـدـعـمـ هـذـاـ إـلـيـثـاتـ وـيـؤـيـدـهـ،ـ فـإـنـكـ لـوـ طـلـبـتـ الـمـجـمـوـعـةـ الـفـاهـومـيـةـ فـيـ النـاصـرـةـ،ـ وـأـخـذـتـ بـيـدـكـ مـرـاسـيـمـ هـذـاـ بـاـشـاـ إـلـىـ الشـيـخـ عـبـدـ اللهـ الـفـاهـومـ وـغـيـرـهـ لـوـجـدـتـ فـوـاتـحـهاـ وـخـوـاتـمـهـاـ كـفـوـاتـحـ هـاتـيـنـ الرـسـالـتـيـنـ وـخـوـاتـمـهـاـ بـالـضـبـطـ،ـ ثـمـ إـنـاـ لـاـ نـجـدـ فـرـقاـ بـيـنـ لـغـةـ وـأـسـلـوبـ هـاتـيـنـ وـتـلـكـ.

ويصح لنا بناء على هذا الإثبات للأصلية أن نقول: إن أهالي دمشق ودعوا عبد الله باشا خيراً، فقال: إنه اتعد، وإنهم قالوا: إنهم فعلوا ذلك لخروج محمد علي باشا على السلطان، وإن عبد الله شدد عزائمهم ونشط قلوبهم، ولكننا نجد أنفسنا مضطرين لطلب تزكيتين على الأقل مستقلتين، الواحدة عن الأخرى، لتأييد كلام الدمشقيين في سبب انقباضهم عن إسعاف الباشا المصري، ومقاومتهم إياه، ولما كان هذا العدد والنوع من التزكيات الفنية غير متوفر لدينا الآن، لا نرى مناصاً من الالكتفاء بالقول إن الدمشقيين قالوا: إنهم قاوموا المصريين لأن هؤلاء خرجن على السلطان، وإنهم — أي الدمشقيين — اشتهروا بتعصبهم ومحافظتهم على التقاليد القديمة، دينية كانت أم اجتماعية.<sup>٢٢</sup>

ولكن هل هذا كل ما في الأمر؟ أم هناك دُخلة مكونة لا بد لنا من إظهار بعضها وإيماطة اللثام عنها. نقول: نحن على مرية من أمر مقتل الباشا كما ورد في الرسالة الأولى، وقد ترددنا ولا نزال نتردد في صحته لغرابته ومخالفته الأصول المعروفة. قال المؤرخ الدمشقي المجهول واضح مخطوطه برلين المشار إليها سابقاً: «وفي الساعة الواحدة من الليل أحضروا كيخية سليم باشا، وخلاله من بيت المفتى إلى عنده، وقالوا لهم: إن الوزير طالبكم، ودخل أولاد البلد الساعة الرابعة من الليل، قتلوا كيخية الوزير وخلاله والقجي والسلحدار والخزندار والمهردار، وكان الوزير حينئذ في القاعة، فسمع العكرة بأرض الدار فسكر الباب من جواه، وكان عنده مملوك وطواشى، صاروا يدكوا له، وهو يقوص حتى قتل ستة أنفار من أولاد البلد، وبعد هذا طلع ناس إلى ظهر القاعة، حفروه ونقبوه وقوصوه فرموه، وأناس علقت النار في باب القاعة ... وهو وقع من القواص، فلحقته النار احترقت ذقنه وشواربه وتشلّوط كل بدنه ولا يعاد ينعرف شكله». <sup>٢٣</sup> وينزكي قول هذا المؤرخ ما جاء في الجواب على اقتراح الأحباب للدكتور مشaque، وفي حوادث الشام ولبنان، ولعلها لخائيل الدمشقي، وكتاب الروضه الغناء لنعمان القسطاطي.<sup>٢٤</sup> ولا يخفى ما في هذا القول المزكي من المناقضة لقول الدمشقيين أنفسهم، فهم يقولون: إن سليماً قتل نفسه، والمؤرخون المعاصرون يقولون: إنهم هم قتلوا. فأي القولين نقبل؟

<sup>٢٢</sup> اطلب كلام المسيو بودان قنصل فرنسا في دمشق آتئذ في المجلد الثاني من رحلة بوجولا والصفحة ١٦٩-١٦٥ .Pougoulat, B-Voyage dans l'Asie mineure ets. (Paris, 1841)

<sup>٢٣</sup> المذكرات التاريخية (طبع حريصاً)، ص ٢٩-٣٠ .

<sup>٢٤</sup> ص ٢٢٣ من الأول، وص ٥٢-٥١ من الثاني، وص ٨٨ من الثالث.

نقول: تدل محتويات المخطوطة البرلينية أن كاتبها كان دمشقياً<sup>٢٥</sup> من وجهاء الطائفة الأرثوذكسيّة المسيحيّة، وأنه كان في إمكانه أن يشاهد بعض ما يرويه عن مقتل الباشا، وأنه كان يدون رواياته حين وقوع حوادثها أو بعد ذلك بزمن يسير. هذا ولا نعرف له مصلحة؛ كان بإمكانه أن يخدمها بقوله هذا أو ظروفاً كانت تضطره لتزوير شيء عن مقتل الباشا، أو أنه كان يتودد للعامة فيكتب ما يرضيهم، فهو لم يذكر اسمه ولا مهنته، ولم يقصد نشر مخطوطيته على ما نعلم.<sup>٢٦</sup> وكذلك فإن الدكتور مشaque ونعمان القساطلي اشتهرَا بنباهتهم وتدقيقهما وأمانتهم أيضاً.<sup>٢٧</sup> أما عريضة الدمشقيين فإنها وضعت لاستعطاف أولياء الأمر آنئِد، وكتبها أناس اتهموا بقتل الوالي نفسه، وعرفوا باخراعهم من جراء ذلك وخوفهم وجندهم.<sup>٢٨</sup> وبناء على هذا كله نرى أنفسنا مضطرين الآن أن نرجح صحة أقوال المؤرخين المعاصرين، ونكتُب الأعيان الدمشقيين.

إذا صحَّ أن الدمشقيين قتلوا واليهم، وأنهم حذروا بطش الأستانة من جراء ذلك فأظهروا علامات الجن والخوف، وأنهم فاوضوا عبد الله باشا في الأمر، وطلبوا إليه أن يتوسط بينهم وبين الأستانة، ويستعطف السلطان عليهم، وإذا صحَّت الإشاعة أنه كان لعبد الله يد في مقتل الباشا، إذا صحَّت هذه الأمور جميعها، أفلأ يصح لنا أن نقول: إن ما اقتربه الدمشقيون من الإثم في مقتل الباشا، وانخراعهم في عقابه، ربما كان سبباً من أسباب اتحادهم مع عبد الله باشا ومقاومتهم للفاتح المصري؟

للدرس والتطبيق: ويجدر بالقارئ أن يطالع بإمعان وتدقيق ما قاله الأستاذ جبرائيل في موت عمر بن أبي ربيعة في الجزء الثاني من مؤلفه المشهور، وإليك نصه: «ولعل أحفى ما في تاريخ عمر أمر موته؛ وهو شيء غريب، فالرواية والمؤرخون عودونا أن يختلفوا في أمر ولادة بطل أخبارهم؛ لأن أحداً من الناس لم يؤت النبوة ليعلم

<sup>٢٥</sup> أو من المقيمين في دمشق.

<sup>٢٦</sup> هذه الحقائق توصلنا إليها بالطريقة نفسها التي شرحناها في مقدمتنا لمخطوطة القس أنطون الحلبي — حرب إبراهيم باشا في سوريا وير الأنضول — والتي خولت لنا آنئِد شيئاً من هذا الاستنتاج نفسه.

<sup>٢٧</sup> هذه شهادة والد الأستاذ ستيفارت كرفورد الذي عرف مخائيل ونعمان معرفة جيدة، وهي شهادة الكثير من معارفهما أيضاً.

<sup>٢٨</sup> اطلب كلام الرحالة فيدال الإفريقي المشار إليه سابقاً، وكلام المؤرخين الفرنسيين كاد الفان وبارو أيضاً.

أن هذا الصغير الذي يوضع سيكون له شأن، أما أن يختلفوا في ظروف موت شاعر طبّق صيته العالم العربي فأمر ذو بال.

غريب جدًا أن يكون شاعر مثل عمر ملأ الدنيا بحق، وشغل الناس — نساء ورجالاً — ثم يموت فيجهل الرواية أمر موته ويختلفون في سببه وموضعه، فيزعم بعضهم أنه قضى في الشام، ويزعم آخرون أنه مات غرقاً في دهلك، ويدّهـب فريق إلى أنه مات من مرض أصابه، ويدّهـب آخرون إلى أنه غزا في البحر فاحتـرقـت السفينة به، ويدّهـبـ غيرـهمـ إلىـ أنـ امرأـةـ شـبـبـ بـهـاـ ظـلـمـاـ، فـدـعـتـ عـلـيـهـ فـقـتـلـهـ دـعـائـهـاـ، وـيـضـطـرـبـ حـبـ الـرـوـاـةـ فيـ تـعـيـنـ سـنـةـ مـوـتـهـ، فـيـرـىـ بـعـضـهـمـ أـنـهـاـ كـانـتـ ثـلـاثـاـ وـثـمـانـيـنـ لـهـجـرـةـ، يـرـىـ آخـرـونـ أـنـهـاـ ثـلـاثـ وـتـسـعـونـ، وـيـمـدـ فـرـيقـ ثـالـثـ بـعـمـرـهـ، فـيـجـعـلـ سـنـةـ وـفـاتـهـ الـواـحـدـةـ بـعـدـ الـمـائـةـ، وـلـسـنـاـ نـرـىـ بـدـاـ بـعـدـ هـذـاـ الـاـضـطـرـابـ وـالـتـشـوـيـشـ مـنـ عـرـضـ هـذـهـ الـرـوـاـيـاتـ الـمـخـلـفـةـ لـلـدـرـسـ وـالـنـقـدـ، عـلـنـاـ نـسـتـطـيـعـ أـنـ تـنـوـصـ إـلـىـ الـحـقـيـقـةـ.»

أما أقدم هذه الروايات وأكثرها انتشاراً في كتب السلف، وأشدّها أثراً في نفوس الأدباء العرب في هذا العصر وأحظاها قبولاً عندهم، فهي تلك التي تنص على أن الخليفة عمر بن عبد العزيز نفي ابن أبي ربيعة إلى دهلك<sup>٢٩</sup> فغزا بالبحر فأحرقوا سفينته فاحتـرقـ، ولعلَّ أقدم من ذكر هذه الرواية وأظهر سبب وجود عمر في دهلك ابن قتيبة في كتاب «الشعر والشعراء»<sup>٣٠</sup> وقد سبقه الجاحظ فذكر في «البيان والتبيين» خبر احتـرقـ السفينة بـعـمـرـ<sup>٣١</sup> ولكنـهـ لمـ يـذـكـرـ مـنـ الـذـيـ دـفـعـ بـعـمـرـ إـلـىـ أـنـ يـغـزـوـ فيـ الـبـحـرـ، وـيـظـهـرـ أـنـ الـجـاحـظـ وـابـنـ قـتـيـبـةـ أـشـفـقـاـ عـلـىـ عـمـرـ فـخـتـمـاـ لـهـ بـالـشـهـادـةـ عـلـىـ هـذـهـ الـصـورـةـ، وـزـعـمـاـ أـنـ عـبـدـ اللهـ بـنـ عـمـرـ قـالـ: فـازـ عـمـرـ بـنـ أـبـيـ رـبـيـعـةـ بـالـدـنـيـاـ وـالـآخـرـةـ؛ فـغـزاـ الـبـحـرـ فأحرقوا سفينته فاحتـرقـ، وقد جـارـيـ الجـاحـظـ وـابـنـ قـتـيـبـةـ فـيـ مـاـ ذـكـرـاـهـ عـنـ اـسـتـشـهـادـ عـمـرـ فـيـ الـبـحـرـ كـثـيـرـوـنـ مـنـ الـمـأـخـرـيـنـ نـذـكـرـ مـنـهـمـاـ ابنـ خـلـكـانـ<sup>٣٢</sup> وـالـدـمـيـرـيـ<sup>٣٣</sup> وـالـسـيـوـطـيـ<sup>٣٤</sup>

<sup>٢٩</sup> وهي جزيرة في البحر الأحمر قريبة من مصوع على الشاطئ الإفريقي، كان بنو أمية إذا سخطوا على أحد نفوذه إليها. ياقوت: ٢، ٦٢٤.

<sup>٣٠</sup> ابن قتيبة: (ش) ٣٤٩.

<sup>٣١</sup> الجاحظ: (ب) ٩٤، ٢.

<sup>٣٢</sup> ابن خلكان: ١، ٥٣٩.

<sup>٣٣</sup> الدميري: ١، ٣٢٥.

<sup>٣٤</sup> السيوطي: (ش) ١٢.

والحنبي<sup>٣٥</sup> والعيني<sup>٣٦</sup> والبغدادي<sup>٣٧</sup> ولعلهم قد ارتأحوا لسماع هذا الخبر فدُونوه فرحين مطمئنين. أليس حسناً أن تختت حياة عمر في الجهاد؟ أليس عظيماً أن ترجع هذه النفس الضالة إلى رشدها، فـ**يُكَفِّرُ** صاحبها عن سيئاته بالغزو فيموت شهيداً؟ والأغلب أن شيئاً من هذا لم يجر، وهذه الرواية في نظرنا أبعد الروايات عن الحقيقة. ذلك أن عمر بن عبد العزيز اعتلى عرش الخلافة سنة تسع وتسعين كما هو مشهور، فلو فرضنا أن ابن أبي ربعة قد عاش إلى ذلك الزمن، فقد دخل في السادسة والسبعين من عمره، ونحن نعلم أنه كان زمن الوليد بن عبد الملك شيئاً كبيراً مسناً يتوكأ على مولى له لضعفه، فكيف يخشى شر هذا فينفي؟ وكيف يغزو مثل هذا في البحر؟ والغريب أن كثيراً من هؤلاء الذين دونوا هذه الرواية ذكروا أن موت ابن أبي ربعة قد وقع سنة ثلاث وتسعين. أي قبل استخلاف عمر بن عبد العزيز بست سنوات، ولم يتصل منهم أحدُ منهم لنفيها. زد على هذا أن روایتی الجاحظ وابن قتيبة تذهبان إلى أن عبد الله بن عمر قصّ هذا الخبر على ابن أبي ربعة، وزعم أنه في موته شهيداً قد فاز بالدنيا والآخرة – كسب الدنيا حين تمتع بملذاتها، والآخرة حين مات شهيداً – ولسنا نعلم كيف تورّط الجاحظ وابن قتيبة في مثل هذا الخطأ، فقبل الرواية المنسوبة على عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمر قد مات سنة أربع وسبعين<sup>٣٨</sup> أي قبل أن يصبح ابن عبد العزيز خليفة بخمس وعشرين سنة، وقبل أن يموت عمر بن أبي ربعة بزمن طويل.

وإذاً فرواية الجاحظ وابن قتيبة مضطربة ضعيفة، ولنذكر أن أبا الفرج كتب أوف ترجمة لحياة عمر، ولم يذكر هذه الرواية، وأننا نذهب إلى أبعد من نفي موته شهيداً في البحر، فننفي أيضاً أمر تسييره إلى دهلك؛ إذ ليس في كل أخباره ما يفيد أنه نفي إلى دهلك غير هذه الرواية التي تشير إلى موته في البحر، ولعل مصدرها أن عمر بن عبد العزيز نفي الأحوص – فيما يزعمون – إلى دهلك، والرواية يعلمون أن عمر لم يكن بالفاسق اليسير، وإن فلينفَ مع الأحوص، قالوا: فلم يكن لعمر بن عبد العزيز حين ولِي الخلافة من هم سوى الأحوص وابن أبي ربعة، وغريب أن ينفي مثل عمر إلى دهلك،

<sup>٣٥</sup> الحنبي: ١، ١٠١.

<sup>٣٦</sup> العيني: ١، ٣١٥.

<sup>٣٧</sup> البغدادي: ١، ٢٤٠.

<sup>٣٨</sup> الأزرقي: ١، ٤٣٣؛ والحنبي: ١، ٨١؛ وابن قتيبة: (م) ٩٢.

ولا تُحفظ عنه أخبار أو أشعار في ذاك، بينما يذكر لنا الرواية أن أهل دهلك يأثرون عن الأحوص الشعرا، وعن عراك بن مالك في الفقه<sup>٣٩</sup> وقد خلط الرواية بين الأحوص وعمر كثيراً، ونسبوا لهذا بعض ما وقع لذاك<sup>٤٠</sup> فليس غريباً أن يجمعوا بينهما في المنفي، ولكن الأحوص أعيد من منفاه<sup>٤١</sup> فما بقي لعمر إلا أن يموت شهيداً، ومن الممتع أن نعلم أن هناك من يزعم أن ابن حزم عامل الوليد بن عبد الملك على المدينة، هو الذي نفى الأحوص إلى دهلك لا عمر بن عبد العزيز.<sup>٤٢</sup> بل هناك من يزعم أنه عامل سليمان.<sup>٤٣</sup> ورواية ثلاثة تذهب إلى [أنَّ] الأحوص نُفي إلى اليمن.<sup>٤٤</sup>

ولربَّ معترض يقول: إن عمر بن عبد العزيز كان والياً على المدينة للوليد بن عبد الملك سنة سبع وثمانين<sup>٤٥</sup> فما الذي يمنع أن يكون، وهو والي قد نفي عمر إلى دهلك؟ وهنا نجيب أن أحداً من الرواية لم يزعم هذا الزعم، وأن أخبار موته الأخرى تناقضه كما سيجيء معنا.

وهناك رواية ثانية في موت عمر تذهب إلى أن عمر نظر في الطواف، ذات سنة إلى امرأة شريفة من أحسن خلق الله وجهاً فذهب عقله عليها، وكلمها فلم تجبه، فقال فيها:

الريح تسحب أذياً وتنشرها  
كيمما تجُّر بنا نيلًا فتطرحنا  
أَنَّى بقريباً أَمْ كيف لي بكمُ  
فليت ضعف الذي ألقى يكون بها  
إحدى بنيات عمِّي دون منزلها  
يا ليتني كنت ممن تسحب الريحُ  
على التي دونها مغربة سوح  
هيئات ذلك ما أمست لنا روحُ  
بل ليت ضعف الذي ألقى تباريحاً  
أرض بقيعانها القيصوم والشيخ

<sup>٣٩</sup> الأصبهاني: ٤، ٥٣.

<sup>٤٠</sup> الأصبهاني: ٤، ٩٢، ١٦، ٧٣ و ٩٢.

<sup>٤١</sup> الأصبهاني: ٤، ٤٩.

<sup>٤٢</sup> الأصبهاني: ٤، ٤٥.

<sup>٤٣</sup> الأصبهاني: ٤، ٤٨.

<sup>٤٤</sup> الأصبهاني: ٤، ٤٠.

<sup>٤٥</sup> الطبرى: ٢، ٨٥؛ وابن سعد: ٥، ٢٤٤.

بلغها شعره فجزعت منه، فقيل لها: اذكريه لزوجك فإنه سينكر عليه قوله، فقالت: كَلَّا وَاللَّهِ لَا أَشْكُوهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ، ثم قالت: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ نَوْهٌ بِاسْمِي طَلَالًا فاجعله طعاماً للريح، فضرب الدهر من ضربه، ثم إنَّه غداً يوماً على فرسٍ؛ فهبت ريح فنزل فاستر بسلمةٍ فعصفت الريح فخدشه غصْنُ منها فدميَّ وورم به ومات من ذلك.<sup>٤٦</sup> وقد قبل هذه الرواية فيما يظهر أبو الفرج الأصبهاني، واكتفى بها ودونها في آخر أخباره عن حياة عمر، ونقلها عنه البغدادي صاحب خزانة الأدب مثل ما نقل عن ابن قتيبة الرواية الأولى دون أن يؤثر واحدةً على الأخرى.<sup>٤٧</sup> ولعلَّ صاحب هذه الرواية لم يكن مشفقاً على عمر، بل أراد أن ينتقم الله من عمر، لهؤلاء النساء الشريفات اللواتي كان يشُبّب بهنَّ، فأمامته بدعاء واحدةً منهُنَّ، ولو شئت أنْ أعدَّ للقارئ أخبارَ مَنْ مات من العرب بدعاء أحد الناس عليه، لطال بي المقام، ومهما يكن من الأمر فالصنعة ظاهرة في هذه الرواية، والاختلاف بينَ في هذه المصادرات الغربية التي تتبع على هذا النحو، ليتم دعاء هذه المرأة على عمر. زد على هذا أنَّ أباً الفرج قد تفردَ بذكرها، وقد أسندها إلى رجل باسم ثعلبة بن عبد الله بن صعير، وفي هامش طبعة دار الكتب للأغاني أنَّ لها هذا الرجل صحبةً ولابنه رؤية.<sup>٤٨</sup> ونحن نستبعد أنَّ يعيش إلى أواخر القرن الأول للهجرة رجل كانت له صحبة مع النبي، ولابنه رؤية، ونستبعد أيضًا أنَّ يقصَّ مثل هذا الصحابيُّ خبراً عن موت شاعر قضى في أواخر القرن الأول.

ورواية ثالثة يذكرها البلاذري تذهب إلى أنَّ عمر مات بالشام، قال: فحدثت أنَّ عمر بن أبي ربعة المخزومي لما نُعى، وكان موته بالشام، بكت عليه مولدة من مولدات مكة كانت لبعض بنى مروان، فجعلت توجع له وتنجح عليه، وقالت: من لا باطح مكة بعده، وكان يصف حسنها وملاحة نسائها. فقيل لها: إنه قد حدث فتى من ولد عثمان بن عفان يسكن بعرج الطائف، شاعر يذهب مذهبة. فقالت: الحمد لله الذي جعل له خلفاء، سَرَّيتُمْ، والله عنِي.<sup>٤٩</sup>

<sup>٤٦</sup> الأصبهاني: ١، ٩٧.

<sup>٤٧</sup> البغدادي: ١، ٢٤٠.

<sup>٤٨</sup> الأصبهاني: (د) ١، ٢٤٧، انظر الهامش.

<sup>٤٩</sup> البلاذري: (أ) ٥، ١١٢.

وهذه الرواية تتفق مع رواية رواها الأصبهاني في أكثر أجزائها، والاختلاف الوحيد هو أن الأصبهاني يروي أن الجارية حبشية، وكانت بالمدينة، فلما أتاهم موت عمر جزعت، تُعين رواية الأصبهاني أين حدثت وفاة عمر.<sup>٥٠</sup> وقد ذكر الحصري الرواية نفسها، ولكنه لم يذكر أن موت عمر كان بالشام، بل زعم أن الجارية كانت في الشام.<sup>٥١</sup> وقد أورد الأصبهاني مضمون الرواية نفسها في موضع آخر؛ غير أن الشاعر فيها الذي زعموا أنه خلف عمر هو الحارث بن خالد المخزومي لا العرجي.<sup>٥٢</sup>

وسواءً أكانت الجارية في الشام أم في المدينة، وسواءً أكان الذي خلف عمر في فنه وغزله الحارث أم العرجي، فإن هذا الخبر – إن صحّ – يفيد أن عمر مات قبل خلافة عمر بن عبد العزيز؛ لأن العرجي والحارث عرفاً وشهرًا قبل ذلك الزمن. يؤيد هذا إشارة في الأغاني إلى أن الثريا صاحبة عمر، وفدت على الوليد بن عبد الملك بعد أن مات زوجها، فسألها الخليفة: هل تحفظ شيئاً من شعر عمر فيها؟ فقالت: أي نعم – يرحمه الله – وفي بعض الروايات – رحمه الله، وأنشده شبيهاً من شعره.<sup>٥٣</sup> ولعل في هذا القول إشارة إلى أن عمر قد مات قبل آخر خلافة الوليد هذا.

للأصبهاني رواية أخرى تذهب إلى أن عمر مات موتاً يقول فيها: أنه لما مرض عمر مرضه الذي مات فيه جزع أخوه الحارث ... إلخ.<sup>٥٤</sup> وهذه الرواية تشير إلى أن عمر مات من مرض، وأن موتة كان قبل موت أخيه، وقد كان أخوه شاباً مدرگاً في خلافة ابن الخطاب، وهذا الخبر يبعد احتمال وقوع موت عمر بعد سنة ٩٣هـ، وقد أورد الأصبهاني أيضاً أن عمر مات، وقد قارب السبعين أو جاوزها.

وهناك رواية تفرد بذكرها فيما نعلم أبو المحسن بن تغري بردي، لم يشر فيها إلى سبب موت عمر بل اكتفى بقوله: إن عمر مات سنة مائة وواحدة؛ أي سنة مات عمر بن عبد العزيز نفسه.<sup>٥٥</sup> ولسنا نعلم من أين استقى أبو المحسن هذا الخبر، والغريب

<sup>٥٠</sup> الأصبهاني: ١، ١٥٤؛ وانظر العباسي: ٢، ٥٦؛ ففيه الرواية منقولة عن الأصبهاني بالحرف.

<sup>٥١</sup> الحصري: ٢، ٢٤٠.

<sup>٥٢</sup> الأصبهاني: ٣، ١١٤.

<sup>٥٣</sup> الأصبهاني: ١، ٩٣؛ والحسري: ١، ٢٩٢.

<sup>٥٤</sup> الأصبهاني: ١، ٣٦.

<sup>٥٥</sup> أبو المحسن: ١، ٢٤٧.

أنه نقل عن ابن خلكان شيئاً من كلامه عن ابن أبي ربيعة، ولكنه لم ينقل سنة الوفاة عنه، ولا هو وأشار إلى اختلافها عما ذكر هو نفسه، وليس لدينا إلا فرض واحد نستطيع فرضه الآن، وهو أن ابن خلكان ذكر في ترجمة حياة عمر التي تبلغ نحو صفحتين من طبعة بولاق روایتین مختلفتين عن سنہ حين مات؛ واحدة تشير إلى أنه كان ابن سبعين، وأخرى أنه كان ابن ثمانين، وقد تلا ذكر هذه السنين خبر عن موت والد عمر سنة ثمان وسبعين، فلا يبعد أن يكون أبو المحسن أراد أن يجمع سن عمر إلى سن مولده؛ ليذكر متى مات، فجمع خطأً سنة موت والده المذكورة؛ وهي ٧٨ إلى ٧٧ وهي سنة ولادة عمر فبلغ ١٠١، وهي السن التي ذكرها، ولا بدًّ لنا من القول إن أبو المحسن من المتأخرین، وليس في كل المصادر التي طالعنا ما يسنه في روایته، وإن فلماً لا نرى داعياً لقبولها.

بقي روایة تشير إلى أن عمر مات سنة ٩٣ للهجرة، ذكرها حاجي خلیفة في كتابه «كشف الظنون» عند ذكره دیوان عمر،<sup>٥٦</sup> وهي تتفق مع أكثر الروایات القديمة في تعیین التاریخ، ولعل حاجي خلیفة قد نقلها عن بعض المصادر القديمة، واكتفى بها دون ذكر سبب الموت.

وقد ذكر الدمیری روایة ابن قتيبة في أن عمر غزا في البحر واحترق سفينته، ولكنه جعل سنة الموت ثلاثة وثمانين.<sup>٥٧</sup> ولعل الرقم خطأً مطبعي أو نسخي أو لعل الدمیری أخذ روایته عن كتاب ابن خلكان؛ حيث نجد أن الهیثم بن عدی زعم أن عمر ولد سنة ثلاثة عشرة، فقبل الدمیری هذه الروایة، وأضاف إليها سن عمر — سبعين وجعل سنة وفاته ثلاثة وثمانين.

نرى بعد هذا كله أن نرفض خبر موته غرقاً أو حرقاً، وألا نقبل أنه مات بعد سنة ٩٣ هـ، وكذلك نستبعد خبر موته من غصن أدماه بعد ريح تهبُ عليه لكي يُستجاب دعاء امرأة شبّب بها، ونحن نعلم أنه كان شيئاً ضعيفاً في آخر حياته يتوكأ على مولى له، ولا يقوى مثل هذا على رکوب الخيل في الصحاري أو رکوب البحر للغزو، فلا يبقى

<sup>٥٦</sup> حاجي خلیفة: ١، ٥١٧.

<sup>٥٧</sup> الدمیری: ١، ٣٢٦.

لدينا إلّا أنه مرض ومات وقد قارب السبعين، ولنذكر أن عمر كانت تنتابه حمى البرداء، وقد ارتحل مرةً إلى اليمن ومرض فيها واضطرته الحمى أن يمكث هناك، فنظم قصيدة يصف فيها مرضه ويشكو سوء حاله وحال رفقاء، ويعتذر إلى صاحبة له:

أُرِقت ولم يمس الذي اشتاهي قرباً  
لعمرك ما جاوزت غمدان طائعاً  
ولكنْ حُمَّى أضرعتني ثلاثةً  
ومجلس أصحابي كأن أنينهم  
فإنك لو أبصريت يوم سويقة  
إذَا لاقشَّرَ الرأس منك صبابةً  
وْحُمِّلت من أسماء إذ نزحت نصباً  
وقصر شعوبِ أن أكون بها صبَا  
 مجرّمة ثم استمرّت بنا غبّاً  
أنين مكاكٍ فارقت بلدًا خصباً  
مقامي وحبسي العيس مطويةً حديباً  
ولاستقرفت عيناك من عبرة سكيناً<sup>٥٨</sup>

وظاهر من وصفه لهذا المرض أنه البرداء، تلك الحمى التي تأتي غبّاً؛ أي تأخذه يوماً وتدعه آخر، وليس غريباً أن تكون هذه الحمى قد عاودته – ومن شأنها المعاودة – فمات منها، ولكن أين مات؟ ذلك أمرٌ لا نستطيع الجزم فيه، ويلوح لنا من اختلاف الرواية أنه لو كان عمر قد مات في مكة أو المدينة لكان من السهل على الرواة أن يعرفوا ذلك، ويظهر أن سبب اختلافهم يعود إلى أن عمر قد مات بعيداً عن الحجاز، ونستبعد أن يكون مات بالشام كما يروي البلاذري، ولعل كلمة الشام في رواية البلاذري مصدرها أن الجارية المكية التي حزنت لموت عمر قد صارت إلى بني مروان في الشام، وأغلبظن أن عمر قد مات في اليمن وقد كان له مزارع فيها، ورثها إما عن أمه أو عن أبيه، وكان ابنه جوان أيضاً عاملًا على تبالة، فليس بعيداً أن يكون عمر قد قضى آخر حياته في بلد أمه وأخواله أو عند ابنه، وليس غريباً أن يكون أخوه الحارث معه كما تشير رواية مرضه، ولنذكر أن المصادر التي بين أيدينا لا تذكر شيئاً عن الحارث بعد زوال سلطة آل الزبير، فلعله قد انقطع عن السياسة أو أقصي عنها، آخر أن يعيش بعيداً عن الحجاز في آخر حياته، أو لعل أخيه عمر قد بعث وراءه في مرضه الأخير ليكون عنده.

<sup>٥٨</sup> ابن أبي ربيعة (ع) ٧٩.

ولعمر ثلاثة أبيات شعر تقع في آخر بعض نسخ الديوان الخطية وفي آخر طبعة أوروبية، ربما كان وقوعها هنا إشارة إلى أنها آخر شعر قاله، وفيها يُشير إلى مرضه بعيداً عن «أجياد» منازل قومه في مكة يشكو فيها قلة عواده:

سقى سدرتي أجياد فالدومة التي  
إلى الدار صوب الساكب المتهلل  
فلو كنت بالدار التي مهبط الصّفا  
سلمت إذا ما غاب عني معللي  
هناك لو أني مرضت فعادني  
كرام ومن لا يأت منهن يرسل

**والخلاصة:** أن الروايات متعددة ومتضاربة، والخطأ في بعضها ظاهر، وأصحابها بعيدو العهد بعمر، فإن الجاحظ، وهو أقدمهم ببدأ حياته الأدبية بعد موت عمر بنحو ثمانين، ولم يعُن بدرس حياة عمر، بل ذكر خبر موته عرضاً، وقد كان هو وابن قتيبة قليلاً التدقيق في هذا الأمر. أما البلاذري فقد تفرد بذكر موت عمر بالشام، ولم يسند روايته أحد، وأما الأصبهاني فبالرغم من أنه كتب أخباره مسندة إلى رواتها، فإنه قد تأخر أكثر من مئتي سنة عن عمر، ويصعب علينا الآن متابعة الإسناد في رواياته لقلة المعلومات التي لدينا عن رجال السنن في الروايات الأدبية، فإن أحداً من الناس لم يعن بهم عنابة رجال الحديث برواته. أما المتأخرن فقد أخذوا عن الذين ذكرنا، وليس هناك قيمة لأقوالهم في هذا الصدد، وفي مثل هذا الاضطراب في الروايات لا نرى شيئاً ينير سببنا سوى شعره الذي يؤيد رواية مرضه، فأغلب الظن إذاً أنه مات من مرض – ربما في اليمن – وكان موته كما تتفق أكثر هذه الروايات في حدود سنة ثلاث وتسعين للهجرة.

## الباب الثامن

# الرّبط والتّأليف

وبعد التثبت من صحة الروايات يشرع المؤرخ في التأليف وربط الروايات المختلفة. فينتفي البعض منها، ويصرف النظر عن البعض الآخر، ثم ينسق ما انتفي منها، فينظمه و يجعله وحدة متجانسة متألفة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

## توطئة عامة

ويحسن بالمؤرخ المستجد أن يذكر بادئ ذي بدء أن ربط الحقائق التاريخية وتأليفها يختلف عن الربط والتأليف في العلوم الطبيعية. فعلماء الطب والحيوان مثلاً يشاهدون الجسد بتمامه أولاً، فيدرسونه درساً إجمالياً وافياً. ثم يشّرّحونه فيقسمونه إلى الأجزاء التي يتركب منها، وبعد التدقيق التام في هذه الأجزاء والتعرف إلى وظائفها وأعمالها يستطيعون أن يقابلوا فيما بينها، ويتعرفوا إلى العلاقات التي تربط بعضها إلى بعض، فيدونون هذه الحقائق المفردة التي يتوصلون إليها، ثم يعودون إلى ربطها وتأليفها، فيتبّعون خطة عينتها الطبيعية تكون ماثلة أمامهم. بل إنهم يستطيعون أن يتناولوا مجموعة واحدة يقابلونها على مجموعة أخرى باعتبار كل من المجموعتين وحدة قائمة بذاتها، وكأنهم بذلك أتموا مقابلة كل واحد بكل آخر، فيرون نقط التشابه بين هذا وذاك، ويصنفون هذه الوحدات على أساس التشابه بينها، وهذا درس علمي حقيقي قوامه التحليل أولاً ثم الربط والتأليف بين أجزائه، ثم المقابلة والاستدلال القياسي.

على أن ظروف المؤرخ في الواقع، تختلف كل الاختلاف عما تقدّم؛ فحقائقه المفردة هي غير الحقائق المفردة في العلوم الطبيعية؛ إذ جل ما يمكنه الاعتماد عليه، في مثل هذه الظروف، هو كلام الغير عن وقائع الماضي لا الواقع نفسه، وليس بإمكانه أن

يشاهد المجموع الذي تفرّعت عنه مفردات الحقائق، كما وأنه يجهل الأسس التي كانت تربط مثل هذه الحقائق لتوافد منها الكل؛ وإنّا فمن العبث أن نربط الحقائق المفردة في التاريخ كما يربط علماء الطبيعة حقائقهم، علينا، والحاله هذه أن نستربط طريقة خصوصية لربط الحقائق المفردة نتذرّع بها للوصول إلى اليقين أو ما يقارب اليقين.

ولنذكر أن الحقائق المفردة التي تثبتنا من صحتها، تكون إما آثاراً حقيقة تخلّفت عن السلف كالأهرام في مصر مثلاً، أو وقائع السلف كعمل معين أو قول معروف، أو دوافع معنوية كانت مكتنوة في صدور الناس أفراداً وجماعات، وبعبارة أخرى، إن ما تثبتنا من صحته من الحقائق المفردة يكون واحداً من ثلاثة؛ إما آثراً ملماساً، أو عملاً محدوداً، أو دافعاً نفسياً معيناً، ولو كانت العلوم النفسية والاجتماعية قد ماشت العلوم الطبيعية في تقدّم أساليبها وأبحاثها ونتائجها لما كان عسيراً علينا اليوم، أن نهتدي بشكل علمي جازم إلى معرفة الأعمال والدوافع الماضية التي أشرنا إليها، وربما كنا لا نفرق التاريخ عن العلوم الجازمة. أما وحالة العلوم الاجتماعية والنفسية لا تزال قاصرة، فلا يبقى سوى تخيل الماضي وفرض استمرار بعضه وتكراره في الحاضر. فنقول مثلاً بعامل الجوع في الماضي، ونتوقع تأثيره في ظروف معينة كما نفعل في الحاضر، ونفترض في الإقليم وأثره في المجتمع كما يتبيّن لنا بعض ذلك من الظروف الحاضرة، ونفرض التعاون بين الأفراد في بعض الأزمنة الغابرة لدرء الأخطار كما يفعل بنو جنسهم في هذه الأيام، وهلم جراً، ولولا هذا لما جرّأ البعض على القول بأن بعض التاريخ يعيد نفسه؛ نعم بعضه لا كله، ولو كان التاريخ يعيد نفسه لما أقدم العلماء على درسه وتعيم فوائده، وإنّا فهناك فروق بين الماضي والحاضر لا بدّ من تبيّنها أيضاً والانتباه إليها.

ولهذا يتربّ على المؤرخ عند بدء العمل في ربط الحقائق المفردة وتأليفها أن يتخيل لنفسه من مظاهر المجتمع الحاضر ما يفترض وجوده في الماضي، ثم ينظم حقائقه المفردة حول أساس ما تخيل وجوده بالقياس، وإنّا فعل هذا فسرعان ما يرى أن الحقائق المفردة تتوفّر في بعض النواحي، وتعدم في البعض الآخر، فيحدث هذا فراغاً في بعض الأحيان لا بدّ من تلافيه، ولدى الانتهاء من هذه المرحلة يبدأ في المقابلة والمقارنة بين الحقائق التي تكتلت حول مواضيعه، فينتقل إلى تعليلها وإيضاحها وإصدار الأحكام العامة عنها.

وليس في وسعنا بهذه المناسبة؛ إلّا أن نلتفّ النظر إلى وجوب التعاون بين عدد من المؤرخين، لأجل البحث في موضوع تاريخي واحد؛ وذلك لأنّ ما يتطلبه مصطلح

التاريخ من شتى أنواع البحث والتنقيب قد لا يمكن شخص واحد من القيام بأعبائه، وأقل ما يجب الالتفات إليه، هو التمحیص والتدقيق في استنتاجات المؤرخين المعاصرین وأساليبهم في البحث، قبل قبول أقوالهم والاعتماد عليها.

### الانتقاء

ولا مفرّ من المفاضلة بين الحقائق المفردة، والاستمساك ببعضها، وصرف النظر عن البعض الآخر. فإنها تكثر في غالب الأحيان، فتربو على الألوف وعشرات الألوف، ويضطر المؤرخ إما لضيق وقته أو لقلة مورده أن ينتقي مما تجمّع لديه من الحقائق ما يؤثّره على غيره، فيجدر به أن يتبع خطة معينة في الانتقاء.

ولا نرى في مثل هذه الظروف أفضل من تنسيق الحقائق المفردة على أساس علاقتها بالحاضر. فما يعاوننا منها على فهم الحاضر هو أهم بدرجات من غيره؛ إذ القصد من درس الماضي، إنما هو فهم الحاضر وإعداد العدة للمستقبل. هذا؛ ولا نرى مبرراً لما وقع من المشادة بين المؤرخين المعاصرين في أمر الانتقاء، ولعلّ القارئ يعلم أنه قام في ألمانيا في القرن الماضي من قال بوجوب الاعتناء بتاريخ الحضارة، وصرف النظر عن الحروب والحوادث السياسية، وأنه قام في الوقت نفسه من استمسك بالتاريخ السياسي، ونوه بمنفعته، ومثل هذا جرى أيضاً في فرنسا وإيطاليا وأميركا وبلاد الإنكلترا، والواقع أن الطرفين كانوا محقّين في بعض ما ذهبا إليه، وأنهما تطروا في القول في آن واحد. ففي تاريخ الحضارة ما لا يُستغنى عنه لفهم الحاضر، وفي تاريخ الحروب والحوادث السياسية، ما لا بد من إيضاحه لتفهم الأحوال والظروف التي نعيش فيها.

ومثل المؤرخ في هذا هو مثل طبيب يحاول شفاء مريض له. فأول ما يفعل لتشخيص المرض هو تفهُّم تاريخ الحادثة. فمن سؤال عن سير الحرارة، إلى آخر عن حركة الأمعاء، فنوع الأكل، وما شاكل ذلك من الأسئلة عن الماضي التي تعين الطبيب في فهم الحاضر.

على أنه لا بد من الاعتراف بأن ما يحسبه المؤرخ يتوقف على الفلسفة التي يدين بها. فقد يقول باراء هيكل وقد يؤيد البلاشفية أو النازية أو ما يسميه فلاسفة ألمانيا اليوم الفينومنولوجية. فيضطر؛ والحالة هذه أن ينتقي على أساس فلسفته في الحياة، ولينذكر المؤرخ المستجد أن الفلسفة هي من أهم العلوم الموصولة، وأنه لا بد للمؤرخ من تفهمها في ماضيها وحاضرها، وأن الفيلسوف الإيطالي غروتشي ذهب إلى أكثر من هذا، فقال بأن التاريخ هو الفلسفة وأن الفلسفة هي التاريخ.

أما إذا قال بعضهم: إنما العلم لمجرد العلم فنقول نحن: إن مثل هذا الموقف هو نظري صرف لا يمكن تطبيقه، وأقل ما يقال فيه أنه يتطلب نفقات باهظة يصعب على فرد واحد تحملها، وقد يتعدّر ذلك على المؤسسات الكبيرة. ثم في حال درس الماضي لمجرد العلم لا بد منأخذ موقف وسط بين العلماء المتطرفين. فالماضي مزيج من حضارة وسياسة، ولا بد منأخذ النوعين بعين الاعتبار.

وقد يقول المؤرخ بوجوب انتقاء الحقائق المفردة على أساس علاقتها بالحاضر، ولكنه يبقى في حيرة من أمره، إما لكثره الحقائق الباقيه أو لشدة اختلافها من حيث النوع أو الموضوع أو الاثنين معًا، أو ما شاكل ذلك. فيجدر به عندئذ أن يعيد النظر فيها ليتأكد من شدة علاقه بعضها بالحاضر، فيؤثره على غيره، وحيث تختلف في النوع أو الموضوع، يحسن به أن يقدم ما يتعلّق منها بالمجتمع الكبير على الجماعات التي تؤلّفه، وما يتعلّق بالجماعات على الأفراد. هذا؛ ولا يغُرب عن البال بأن سير الأفراد تتفاوت في شدة ارتباطها بحياة المجموع. فحياة نابليون الشخصية، وأراء فولتير الفردية، هي أهم للمؤرخ من أخبار غيرهما وأشد تأثيراً في حياة المجموع من أخبار بعض الجماعات.

## التنظيم والتأليف

وبعد المفاضلة والانتقاء يبدأ المؤرخ بالتنسيق والتنظيم. فيجد أنه بإمكانه أن ينظر إلى كل حقيقة من حقائقه المفردة من ناحيتين مختلفتين. فإذا نظر إليها من حيث وقوعها، في زمن محدود، وتعلقها بشخص معين، رأها فريدةً في بابها لا تشاركها في ذلك حقيقة من الحقائق، وإذا ذكر أن الناس جميعهم خلق الله، وأنهم كثيراً ما يتشاربون في أغراضهم و حاجتهم وأعمالهم، قال بالتشابه بين الحقائق التاريخية المفردة و بتكرار وقوعها.

وهكذا: فإن بعض المؤرخين الذين ينظرون إلى الحقائق المفردة من الناحية الأولى، فيرونها مجموعهً من الحقائق الفريدة في بابها يستمدون بالتنظيم القصصي، ويؤثرونها على غيره، والبعض الآخر ينظر إلى التشابه بين الحقائق المفردة وإلى تكرار وقوعها، فيهتم بعادات الجماعات في الماضي، وعرفهم، ومؤسساتهم، وما إلى ذلك من المظاهر المشتركة بين الأقوام والجماعات، الواقع أنه بإمكان المؤرخ أن يعتبر حقائق مجموعه من الواقع الفذة، فينظمها بموجب تسلسلها الزمني، ويقدم لقارئه قصة كسائر القصص، وبإمكانه أيضاً أن يحصر عمله في التشابه، ووقوع التكرار، فينظم حقائقه بموجب

محتوياتها، وإليك الآن مثلاً لهذا النوع ننقله لك عن كتاب الأستاذ سنديوبوس الذي أشرنا إليه واعتمدنا عليه غير مرة.<sup>١</sup>

### تنظيم الحقائق التاريخية بموجب محتوياتها

(١) الأحوال المادية:

(أ) درس الجسد:

- النظر في أجناس البشر وعلم التشريح والفيزيولوجيا وغير ذلك.
- النظر في التكاثر، وما يقع تحته من دروس في الزواج والتواجد والوفيات وما إلى ذلك.

(ب) درس المحيط:

- المحيط الطبيعي، والنظر في شكل الإقليم ومناخه ومياهه وتربيته ونباته وحيوانه.
- المحيط المصطنع، والنظر في الفلاحة والتشجير وإنشاء الطرق وغير ذلك.

(٢) العادات العقلية:

- (أ) اللغة وما يتفرّع منها.
- (ب) الفنون من يدوية وغيرها.
- (ج) العلوم.
- (د) الفلسفة والأخلاق.
- (ه) الدين.

(٣) العادات التي تتعلق بالمادة:

- (أ) الحياة المادية والطعام واللباس والمنزل.
- (ب) الحياة الخصوصية والعناية بالجسد وعوائد الاجتماع ووسائل التسلية.

<sup>١</sup> ص ٢٢٥-٢٢٤ من الطبعة الإنكليزية.

(٤) العادات التي تتعلق بالاقتصاد:

- (أ) الإنتاج والزراعة والتعدين وما شاكل ذلك.
- (ب) الصناعة والمواصلات.
- (ج) التجارة.

(٥) المؤسسات الاجتماعية:

- (أ) العائلة وتشكيلها.
- (ب) التعليم.
- (ج) الطبقات الاجتماعية.

(٦) المؤسسات العمومية:

- (أ) الحكومة والمؤسسات السياسية.
- (ب) الكنيسة والمؤسسات الدينية.
- (ج) المؤسسات الدولية، والسياسية، العامة، وال الحرب، والقوانين التجارية الدولية.

وليس في وسعنا قبل الانتهاء من هذا الموضوع إلا أن نلفت النظر إلى ما يلي:

(١) أنه لا يستغني في تنظيم الحقائق المفردة بموجب مضمونها عن اتباع التسلسل الزمني؛ وذلك لإظهار تطور الحقائق التي ندرس. كما وأنه لا يستغني عن الالتفات إلى مثل هذه المواضيع التي وردت في الدول في أعلى إذا ما أراد المؤرخ أن ينظم حقائقه المفردة على أساس القصة.

(٢) إن اتباع الأسلوب القصصي في التاريخ يتطلب شيئاً أكثر من ترتيب الحقائق المفردة بموجب زمن وقوعها، ولو اكتفينا بذلك وحده لأصبح التاريخ مجرد ضم الحقائق بعضها إلى بعض. فلا بد للمؤرخ في مثل هذه الظروف من النظر في الأسباب والمسيرات، وإظهار العلاقات المنطقية التي تربط حقائق الماضي بما قبلها وما بعدها، وذلك لأجل تبيان التطور في التاريخ، وهو من أهم أهداف المؤرخ وأنفع الوسائل التي يتذرع بهم لفهم الحاضر.

(٣) إن للظروف أحکاماً، والمؤرخ مربوط بقراءه. فقد يؤثر القصة في مخاطبة الجمهور، وقد ينظم حقائقه على أساس مضمونها، إذا هو خاطب طبقة معينة من

طبقات القراء، وقد يرى في ترتيب حقائقه على أساس جغرافي ما يضمن له نجاحاً باهراً في بعض الظروف.

(٤) على أنه لا بد من التصريح بأفضلية الأسلوب القصصي في غالب الأحيان؛ وذلك لأنَّ وقائع الماضي حدثت على هذا الشكل. فإذا ما حاول المؤرخ أن يرويها كما وقعت فإنه يكون أقرب للحقيقة، والتاريخ عُلُّ من هذه الناحية؛ وكعلم يتطلب الحقيقة كما هي لا كما نريدها أن تكون.



## الباب التاسع

# الاجتهد

وقد تتوفر الحقائق المفردة في ناحية من نواحي الماضي وتُعدم في الناحية الأخرى؛ فيجتهد المؤرخ في تلavi ما قد يقع من فراغ، والاجتهد في اللغة كما قال أبو حامد الغزالي: «هو عبارة عن بذل الجهد واستفراغ الوسع في فعل من الأفعال، ولا يُستعمل إلا فيما فيه كلفة وجهد. فيقال: اجتهد في حمل حجر الرحا، ولا يقال: اجتهد في حمل خردة. لكن صار اللفظ في عرف العلماء مخصوصاً ببذل المجتهد وسعه في طلب العلم بأحكام الشريعة، والاجتهد التام أن يبذل الوسع في الطلب بحيث يحس من نفسه بالعجز عن مزيد الطلب.»<sup>١</sup>

وقد يقع مثل هذا الفراغ في علم من العلوم الطبيعية، فيتلافقاً العلما بالتجربة والاختبار وإعادة المشاهدة، فلا ينفكون عن ذلك حتى يتم لهم ما أرادوا، فيضيوفونه إلى سائر المعلومات، ويُسدون التّلّم. أما المؤرخ فإنه بعيد عن المشاهدة عديم التجربة؛ فيضطر، والحالة هذه، أن يجتهد في الأمر فيتنزع بالمنطق، ويعمل أحياناً بما نريد أن نسميه الاجتهد السلبي، وأحياناً أخرى بالاجتهد الإيجابي.

والاجتهد السلبي هو ما عَبَرَ عنه المناطقة بقولهم: «السکوت حجة.» ومعناه أن يتمكن المؤرخ من القول بأن كذا وكذا لم يحدث لأن الأصول خالية، وهو أمر خطير للغاية؛ فقد يكون السکوت حجة وقد لا يكون، ولا بد من التثبت من أمور ثلاثة قبل التذرُّع بمثل هذه الحجة، وهي ما يأتي:

(١) أن يكون المؤرخ على يقين جازم من أمر اطلاعه على جميع الأصول.

<sup>١</sup> المستصفى في أصول الفقه، ج ٢، ص ١٠١.

(٢) أن لا يعتريه شك في أن ما لديه من الأصول هو جميع ما دونه السلف في الموضوع الذي يبحث، وأنه لم يَضْع منها شيء. فإنه بضياع الأصول يضييع التاريخ معها، وليس من حق المؤرخ إذا فقدت الأصول أن يقطع برأي ما، وهكذا فإن التذرع بمثل هذه الحجة هو أشد خطراً في التاريخ القديم مما هو في التاريخ المعاصر؛ وذلك لأن إمكانية الضياع في الأصول القديمة هي أشد بكثير منها في الأصول المعاصرة.

(٣) أن يتتأكد من استحالة السكوت في الأصول عن الموضوع الذي يدرس؛ فقد تسكت الأصول عن أمور شتى تكون قد وقعت في الماضي، وذلك لأنسباب منها جهل الراوي لها، ومنها قلة اهتمامه بها، ومنها تحذير الحكومة نشرها. فإذا ما سكنت الأصول مثلاً عن فسق وزير من الوزراء، لا يجوز للمؤرخ أن يستنتاج أنه كان شههماً فاضلاً أو أنه كان غير فاسق.

وهكذا فإن حجة السكوت لا تتم إلَّا إذا اقتنى الراوي حالتان لا تنفصلان. أولاهما: أن تكون الواقع التي يمكن أن يكون قد سكت عنها وقائع يهتم بها اهتماماً شديداً؛ والثانية: أن يكون الراوي قد صمم على تدوين جميع الأخبار التي أحاط علماً بها.

ومما اختبرناه من هذا القبيل، أننا منذ أعوام عديدة، بينما كنا نقلب صفحات «بائع الدهور في وقائع الدهور» لابن إيساس، للوقوف على أخبار الفتح العثماني، لم نجد ذكراً فيها لتخلي المตوكل على الله، آخر الخلفاء العباسيين، عن حقوقه في الخلافة للسلطان سليم العثماني. فرأينا أن نتابع البحث قليلاً لتأكد من هذا الأمر، ولا سيما، والحكومة التركية كانت قد أثارت البحث في هذا الموضوع بعد خلع آل عثمان وإعلان الجمهورية.

فأعدنا النظر في كلام ابن إيساس، وقرأنا فيه ثانيةً أخبار واقعة مرج دابق واحتلال حلب ودمشق وغزة وواقعة الريadianية، ودخول العثمانيين القاهرة وخروجهم منها ورجموهم ظافريين للقدسية. قرأنا هذا كله ولم نجد ذكراً للخلافة فيه ولا لتخلي المตوكل عنها، ولم يكن ابن إيساس من يعترض الأمور، فيأتيها بغير علم، ولا من يغفل عن الحوادث، ولا سيما إذا كانت ذات شأن. فإنك لو قرأت ما كتبه من أخبار سنة ١٥١٦ و ١٥١٧ عن السلطان سليم وعن علاقته بالمتوكل، ظننت أنه كان يتعقب خطواتهما، ويسأل عنهما كل وارد وصادر. تراه يذكر ما تحدثا به في حلب، بعد معركة مرج دابق، وما دار بينهما في القاهرة بشأن ابن العداس، وبشأن زوجة السلطان طومان باي وبشأن القاضي شمس الدين وحيش، وتراه يصف خروج الخليفة من مصر

وذاهبه إلى القسطنطينية، ووصوله إليها، وسكناه فيها، ويدوّن الأدعية التي تلية في مصر بعد فتحها. تقرأ كل هذا ولا تجد شيئاً في تخلٍّ الم وكل على الله عن الخلافة. ثم طلبنا مخطوطة ابن زينل الرمال في السلطان سليم والجراكسة وكتاب النجوم الظاهرة في ولادة مصر والقاهرة لبدر الدين المنهاجي، فلم نجد فيهما ذكراً لهذا التخلٍ.

وبعد أن فرغنا من مطالعة الأصول العربية رجعنا إلى روایات الأتراك أنفسهم، وقرأنا مجموعه فريدون، واطلعنا على كتاب السلطان سليم نفسه إلى ابنه سليمان بتاريخ كانون الثاني سنة ١٥١٧، وكتب شاه شروان الشيخ إبراهيم، ومظفر شاه الثاني، وكلاهما معاصر لهذه الحوادث، فلم نجد ما يؤيد التخلٍ، ومما هو جدير بالذكر، أن أحمد فريدون بك يذكر ستة عشر لقباً للسلطان سليم وابنه سليمان، في بيروت والقدس والقاهرة، ولا في النقود التي سُكّت في عهدهما، ما يثبت التخلٍ عن الخلافة.

وبعد أن أتممنا جميع ما تقدّم، كتبنا إلى صديقنا المرحوم أحمد زكي باشا نستشيره في الأمر، فأصدر، رحمة الله، حكمًا مبرمًا نفى فيه أمر التخلٍ بناءً على سكوت المصادر. أما نحن فإننا ترددنا في الأمر كثيراً وذلك لسبعين: أولهما: أنه لا يمكننا أن نجزم بأن ما رجعنا إليه من المصادر هو جميع الموجود منها، وثانياً: لأنه من الممكن أن يكون خبر التخلٍ دون في أصل أو أصول فقدت فيما بعد، وجل ما في إمكان المؤرخ أن يفعله في هذا الصدد هو السكوت عن التخلٍ؛ لأن المصادر ساكتة عنه.

وبواسطة الاجتهد الإيجابي يحاول المؤرخ أن يستنتاج أمراً معيناً عن الماضي من مجرد تتبّهه من أمرٍ آخر تنص عليه الأصول؛ وذلك لأنه يرى ارتباطاً وثيقاً بين مثل هذين الأمرين في الحاضر الذي يعيش فيه، وكثيراً ما يلجأ مؤرخو العصور القديمة إلى مثل هذا الاجتهد، إما لقلة الأصول أو لجهلهم قواعد المصطلح. فترى الواحد منهم يجزم بأن بلدة من البلدان هي يونانية أو فينيقية لأن اسمها يوناني أو فينيقي، ويستند في ذلك إلى ارتباط الاسم بالمعنى في الوقت الحاضر.

والواقع، أن هذا الاجتهد لا يصح إلا في أحوال منطقية معينة. فلا بد من كلية معترف بصحتها. كأن نقول مثلاً: إن اللغة التي ينتمي إليها اسم بلد من البلدان هي دائئماً لغة الشعب الذي أسس هذا البلد، ولا بد من جزئية صحيحة أيضاً. كأن يقال: إن البلد الفلاني كان يحمل اسمًا يونانياً أو فينيقياً. فلتلزم النتيجة بطبيعة الحال، فكل ما صدق على حد صدق على كل ما يصدق عليه ذلك الحد إيجاباً أو سلباً.

وليس على المؤرخ في مثل هذه الظروف إلّا أن يذكر القواعد التي وضعها منذ أكثر من ألفي سنة أرسطو الفيلسوف، والتي يعرف بها القياس الصحيح، وهي ما يأتي:

- (١) أنه لا بد للقياس من ثلاثة حدود لا أكثر ولا أقل.
- (٢) أنه لا بد للقياس من قضيتين هما: مقدماتاه وثالثة تلزم عنهما وهي النتيجة.
- (٣) أنه لا بد من أن يكون الحد الأوسط كلي المصدق ولو في إحدى المقدمتين.
- (٤) أنه لا يكون في النتيجة حد كلي المصدق ما لم يكن كذلك في إحدى المقدمتين.
- (٥) أنه لا نتيجة من سلبتين.
- (٦) أنه إن كانت إحدى المقدمتين سالبة فالنتيجة سالبة، ولا نتيجة سالبة إن لم تكن إحدى المقدمتين سالبة.

وهنالك ملاحظات عمومية تشمل النوعين من الاجتهاد أهمها ما يأتي:

- (١) أن إثبات الحقائق التاريخية شيء، والاجتهاد فيها شيء آخر. فلا بد من فصل الحقائق الثابتة عن الحقائق المستنبطة، وإظهار ذلك بصورة جلية واضحة أمام القارئ.
- (٢) على المؤرخ أن يحذر كل الحذر من الاستنتاجات التي لا تصدر عن وعي وروية، وليس عليه في مثل هذه الظروف إلّا أن يعطي حكمه شكلاً منطقياً حتى يتتأكد من وقوعه في الخطأ.

## الباب العاشر

### التعليق والإيضاح

وليس بإمكان المؤرخ أن يقف عند هذا الحد من البحث والتنقيب؛ إذ لا بد له من الإجابة عن سؤال هو من الأهمية بمكان. كأن يقال: لقد ثبتت من الحقائق الماضية فأخبرتنا بما جرى ولكنك لم تقل كلمة حتى الآن في أسباب ما تروي لنا من حوادث الماضي. فإذا ما أجبت عن السؤال ماذا جرى، عليك أن تزيدنا فهماً للماضي، فتجيب عن سؤال آخر، هو لماذا جرى ما جرى؟

وكثيراً ما يعتذر المؤرخ عن الإجابة فيقول: إن البحث في مثل هذا السؤال هو من واجب الفيلسوف لا المؤرخ.

ولكن القارئ أو السامع هو طلعة ملح يريد أن يعلم لماذا سقطت روما؟ ولماذا هجمت القبائل البربرية على أطرافها؟ ولماذا وقعت حروب الفتح الإسلامي؟ ولماذا قامت أوروبا بالحروب الصليبية؟ ولماذا نشأ الحكم الإقطاعي؟ ولماذا خرج لوثيروس عن طاعة الكنيسة؟ ولماذا اندلعت نيران الثورة الإفرنجية؟ ولماذا خسر نابليون موقعة وترلو؟ وما إلى ذلك من الأسئلة عن أسباب وقائع الماضي.

والواقع أنه ليس بإمكان المؤرخ أن يقنع زملاءه في مثل هذا الموضوع إلا بالفلاسفة. فجوابه يتوقف على مذهبه الفلسفية؛ والبحث في هذا يكون بطبيعة الحال فلسفياً أيضاً، وقد يصعب التفريق من هذه الناحية بين الفلسفة والتاريخ كما أبان ذلك الفيلسوف المؤرخ غروتشي الإيطالي وغيره.

على أن بإمكان المؤرخ أن يوضح الواقع الماضي على طريقة علماء الطبيعة. فإنك لو طلبت إلى أحد هؤلاء أن يوضح أو يعلل لك ظاهرة من ظواهر هذه العلوم، لبدأ بوصفها ثم استطرد إلى ذكر خصائصها وعلاقاتها بمثل غيرها من الظواهر. غير أن هذه الأمور كلها لا تخرج عن أنها وجوه مختلفة لحقيقة واحدة، وليس علمنا

بها إلا مجموعة لهذه الوجوه، فتعليل علماء الطبيعة لظواهر الطبيعة ليس إلا وصفاً لخصائصها ومميزاتها، والآن إذا بدلنا الوصف بالقصة قلنا: إنه بإمكان المؤرخ أن يوضح الواقع الماضية على طريقة علماء الطبيعة؛ فحيث تضطرب الظروف لإيضاح بعض الحقائق يأتي بحقائق أخرى توضح ما سبق سرده من حوادث الماضي. فاما أن يزيدنا علماً ببعض الحوادث التي سبقت وقوع ما يروي أو أن يذكر حوادث أخرى وقعت في الوقت نفسه، وأثرت فيما يروي. مما يسوقنا إلى القول بأن الفرق بين التاريخ وإيضاح التاريخ من هذه الناحية إنما هو فرق في الكم لا الكيف.

بيد أنه لا بد للمؤرخ المتعمق من التذرع بالفلسفة، إذا ما أراد أن يقف على أسرار الحياة البشرية في الماضي، وإن هو وقف عند هذا الحد من الإيضاح والتعليل يكون مثله مثل ولد تأخر عن الذهاب إلى المدرسة، فإذا سئل عن سبب التأخر أجاب لأنّي لم أجد كتابي، وإذا قيل له: لماذا؟ قال: لأنّي كنت في الجنينة وراء البيت، وهلّ جرّاً، وقد يكون السبب الحقيقي أعمق من هذا وذلك: إذ لا بد من درس الولد درساً علمياً فلسفياً عميقاً قبل البت في سبب التأخُّر.

ولقد صدق ابن خلدون؛ حيث يقول: «أما بعد، فإن فنَّ التاريخ من الفنون التي تداوله الأمم والأجيال وتشد إليه الركائب والرحال، وتسمو إلى معرفته السوقة والأغفال، وتتنافس فيه الملوك والأقيال، وتتساوى في فهمه العلماء والجهال؛ إذ هو في ظاهره، لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى، تنمو فيها الأقوال، وتضرب فيه الأمثال، وتُطّرف بها الأئدية إذا غصّها الاحتفال، وتؤدي لنا شأن الخليقة كيف تقلّبت بها الأحوال، واتسع الدول فيها النطاق والمجال، وعمرّوا الأرض حتى نادى بهم الارتحال، وحان منهم الزوال وفي باطنها نظر، وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها، دقيق وعلم بكيفيات الواقع، وأسبابها عميق، فهو لذلك أصل في الحكمة عريق وجدير بأن يعد في علومها وخليق وأن فحول المؤرخين في الإسلام قد استوعبوا أخبار الأيام، وجمعوها وسطّروها في صفحات الدفاتر، وأودعوها وخلطها المتطفلون بدسائس من الباطل، وهموا فيها وابتدعوها، وزخارف من الروايات المضعة لفّوها، ووضعوها، واقتفي تلك الآثار الكثير ممن بعدهم، واتبعوها وأدواها إلينا كما سمعوها، ولم يلاحظوا أسباب الواقع والأحوال، ولم يرّاعوا، ولا رفضوا ترَهات الأحاديث، ولا دفعوها؛ فالتحقيق قليل وطرف التقني في الغالب كليل والغلط والوهن نسيب للأخبار وخليل، والتقليل عريق في الأدمنين وسليل، والتطفل على الفنون عريض طويل، ومرعى الجهل بين الأئمّ

وخيماً، وبيلاً، والحق لا يقاوم سلطانه، والباطل يقذف بشهاب النظر شيطانه، والناقل إنما هو يملي وينقل، والبصيرة تنقد الصحيح، إذا تمقل، والعلم يجلو لها صفحات القلوب ويصدق.

هذا، وقد دُوَّنَ الناس في الأخبار وأكثروا، وجمعوا تواريχ الأمم والدول في العالم، وسطروا، والذين ذهبوا بفضل الشهرة والإمامية المعتبرة واستفرغوا دواوين من قبلهم في صفحهم المتأخرة، هم قليلون، لا يكادون يجاوزون عدد الأنامل، ولا حرّكات العوامل مثل ابن إسحاق والطبرى وابن الكلبى، ومحمد بن عمر الواقدى وسيف بن عمر الأسى وغيرهم من المشاهير المتميّزين عن الجماهير، وإن كان في كتب المسعودى والواقدى من المطعن والمغمس ما هو معروف عند الأثبات، ومشهور بين الحفظة الثقات إلا أن الكافة اختصتهم بقبول أخبارهم واقتفاء سنتهم في التصنيف، واتباع آثارهم، والناقد البصیر قسطاس نفسه في تزييفهم، فيما ينقولون أو اعتبارهم فللمعمران طبائع في أحواله ترجع إليها الأخبار، وتحمل عليها الروايات والأثار، ثم إن أكثر التواريخ لهؤلاء عامة المناهج، والمسالك لعلوم الدولتين صدر الإسلام في الآفاق والمالك، وتناولها بعيد من الغايات في المأخذ والمتارك، ومن هؤلاء من استوعب ما قبل الملة من الدول والأمم، والأمر العجم كالمسعودى ومن نحا منحاه وجاء من بعدهم من عدل عن الإطلاق إلى التقىيد، ووقف في العموم والإحاطة عن الشأو البعيد، فقيد شوارد عصره، واستوعب أخبار أفقه وقطره، واقتصر على تاريخ دولته ومصره، كما فعل أبو حيان مؤرخ الأندرس والدولة الأممية بها، وابن الرفيق مؤرخ أفريقيا والدولة التي كانت بالقيروان، ثم لم يأت من بعد هؤلاء إلا مقلد وبليد الطبع والعقل، أو متبلد ينسج على ذلك المنوال ويحتذى منه بالمثال، ويدهل عما أحالته الأيام من الأحوال، واستبدلت به من عوائد الأمم والأجيال، فيجلبون الأخبار عن الدول، وحكايات الواقع في العصور الأولى، صوراً قد تجردت عن موادها، وصفاً انتضيـت من إغماـدها، وـمعارـف تستـكـر للـجهـل بـطـارـفـها وـتـالـدـهـا إنـما هيـ حـوـادـثـ لمـ تـلـمـ أـصـولـهـا، وـأـنـوـاعـ لمـ تـعـتـبـرـ أـجـنـاسـهـا، وـلـاـ تـحـقـقـتـ فـصـولـهـا يـكـرـرـونـ فيـ مـوـضـوـعـاتـهـاـ الأـخـبـارـ الـمـتـاـولـةـ بـأـعـيـانـهـاـ اـتـيـاـ مـنـ عـنـيـ مـنـ الـمـتـقـدـمـينـ بـشـأنـهـاـ، وـيـغـفـلـونـ أـمـرـ الـأـجيـالـ النـاـشـئـةـ فيـ دـيـوـانـهـاـ بـمـاـ أـعـوـزـ عـلـيـهـمـ مـنـ تـرـجـمـانـهـاـ، وـلـاـ تـسـتـعـجـمـ صـفـحـهـمـ عـنـ بـيـانـهـاـ، ثـمـ إـذـاـ تـعـرـضـوـ لـذـكـرـ الدـوـلـةـ نـسـقـواـ أـخـبـارـهـاـ نـسـقـاـ مـحـافـظـيـنـ عـلـىـ نـقـلـهـاـ، وـهـمـاـ أـوـ صـدـقـاـ، لـاـ يـتـعـرـضـوـ لـبـدـايـتـهـاـ وـلـاـ يـذـكـرـونـ السـبـبـ الـذـيـ رـفـعـ مـنـ رـايـتـهـاـ، وـأـظـهـرـ مـنـ آـيـتـهـاـ وـلـاـ عـلـةـ الـوـقـوـفـ عـنـ غـايـتـهـاـ، فـبـيـقـيـ النـاظـرـ مـتـلـعـاـ بـعـدـ إـلـىـ اـفـتـقـادـ أـحـوالـ مـبـادـئـ الدـوـلـ وـمـرـاتـبـهـاـ، مـفـتـشـاـ عـنـ أـسـبـابـ تـزـاحـمـهـاـ وـتـعـاقـبـهـاـ بـأـحـثـاـ عنـ المـقـنـعـ فـيـ تـبـانـهـاـ أـوـ تـنـاسـبـهـاـ، حـسـبـاـ

نذكر ذلك كله في مقدمة الكتاب، ثم جاء آخرون بـإفراط الاختصار وذهبوا إلى الاكتفاء بأسماء الملوك، والاقتصار مقطوعة عن الأنساب والأخبار موضوعة عليها أعداد أيامهم بحروف الغبار كما فعله ابن رشيق في ميزان العمل، ومن اقتفى هذا الأثر من الهمل وليس يعتبر لهؤلاء مقال، ولا يعد لهم ثبوت، ولا انتقال لما أذهبوا من الفوائد، وأخلوا بالذاهب المعروفة للمؤرخين «والعوايد».

وهكذا فإنه يفترض في التعليل والتوضيح ما يأتي:

- (١) إن التاريخ يشمل جميع أخبار الماضي على أنواعها وفروعها، وإنه لا بد من الالتفاف إلى الحياة الماضية من جميع نواحيها كي نحسن الإيضاح والتعليق.
- (٢) وجوب التخلص من الفلسفة والعلوم الاجتماعية والجغرافية للاستبصار بنورها، والتذرع بوسائلها واستنتاجاتها في فهم الماضي وإيضاحه. فلا بد للمؤرخ من فهم العقل البشري فهماً وافياً كافياً، وعليه أن يتعرّف إلى المحيط الذي عاش أو يعيش فيه الإنسان من وجهته الجغرافية والمادية.

ويجدر بالمؤرخ، بعد هذا القدر من الاستعداد؛ أي بعد أن يكون قد درس الفلسفة على رجالها، وتمكن من العلوم الاجتماعية على أنواعها ومنها علم النفس، يجدر به أن ينسج على منوال علماء الطبيعة مرة أخرى، فيتذرع بطريقتهم في فهم ما يجهلون، ويبدأ عمله بفرض يفترضه. ثم يمتحن هذا الفرض على ضوء الحقائق بين يديه، فإن أحسن التعليل وتناصرت حقائق الماضي على تأييد فرضه اطمأن عقله وأعلن رأيه، وإلا تراجع وافتراض فرضاً آخر، وهلم جراً.

هذه هي طريقة علماء الطبيعة في البحث عن النوميس وما شاكلها من النظريات العامة في علومهم، فإنهم يبدعون بفرض قد يصح وقد لا يصح. قال أدوارد لانكستر: إن الطبيعة لا تلبي نداءً لطالب بحث من تقاء نفسها، بل لا بد له من أن يوجه إليها أسئلة معينة محددة تتضمن الجواب الذي يريده منها.<sup>١</sup> وقال دارون بالمعنى نفسه ما محصلة: كانوا يقولون منذ عهد غير بعيد إن على علماء طبقات الأرض أن يشاهدوه ويذونوا ملاحظاتهم دون أن يكون في نقوسهم أي غرض أو فرض. لأن يعتمد أحدهم إلى حضرة، فيحصي حصاها ويصف حصاها ويصف ألوانها، ومن السخف أن لا يرى

<sup>١</sup>.Sir E. R. Lankester, The Advancement of Science 1890, p. 9

العلماء أن شيئاً مثل هذا هو ناقص من أساسه، وأنه لا بد أن يكون رائد الباحث نظرية يريد التثبت منها أو العدول عنها.<sup>٢</sup> وزعم هكسلي أن تقدم العلوم الطبيعية لم يتأت لـه أن يصل إلى ما وصل إليه إلا بفضل فرض النظريات، سواء أكانت تقوم على أساس متينة أو ضعيفة، وليس من اللازم أن يؤدي البحث إلى دعم هذه النظريات. فكم من محاولة أدت إلى نقض النظرية من أساسها.<sup>٣</sup>

وقد يقول المؤرخ: ولكن التاريخ شيء والعلوم الطبيعية شيء آخر. فعلماء الطبيعية يبحثون في المادة؛ والمادة حيادية. أما المؤرخ، فإنه يبحث عن أمور حيوية قد لا تنفصل عن العاطفة. فعليه إذاً أن يتبع عن الغرض والهوى ويحرر عقله من جميع أنواع المؤثرات.

وهو قول، على ما في ظاهره من حق، مردود. فنحن لا ننكر أن على العالم أن يكون خالي الهوى والغرض، ولكن هذا يجب أن لا يعني أن يكون خالي العقل. إذ لا يمكن للإدراك النشيط أن يتجرد من الفكر وأثر الاختبارات، وأن العقل الذي يخلو من الاتجاهات لكالببitt الذي ينقصه الأثاث، ومن يزعم من المؤرخين أنه باستطاعته أن يمحو ما بذهنه من الإدراك والاختبار، كما يمحو بالإسفنج ما يكتب على لوحة الحجري، فهو مخدوع قد جهل أبسط حقائق الإدراك.

فالذى يجب على المؤرخ أن ينكره هو ليس الغرض العلمي الذي نبدأ به بحثنا، بل النظرية المغرضة أو المغيرة التي تسيطر عليه. فقد جرت هذه كثيراً من مؤرخى عصرنا إلى الضلال المبين. فزعم بعضهم أن العوامل الاقتصادية مثلًا هي الكل في الكل. ثم أخذ يدفع الحقائق ويسيرها طبقاً لهواه.

وخلاصة ما نريد أن نقوله هنا هو أنه على المؤرخ أن يبدأ باستعراض الحقائق وإدراك كنهها، ثم يكُون في نفسه فكرة عنها أو نظرية تخليها من ظواهر هذه الحقائق. ثم يتبع درسه جاعلاً هذه النظرية أو «الغرض» أساساً يبني عليه عمله في التعليل والإيضاح. حتى إذا بدا له أن هذا الأساس لا يصلح للبناء الذي يريد أن يقيمه عليه، عاد فنقضه، وبحث عن فرض آخر، يقيم عليه بناء عمله، وهكذا دواليك، حتى يرى أن أساسه ثابت وأن بناءه متين.

<sup>٢</sup> مراسلات شارل دالون (١٩٠٣)، ج ١، ص ٩١٥.

<sup>٣</sup> راجع كتابه في تقدُّم العلم (١٨٨٧)، ج ١، ص ٦٢.

وقد يعترض البعض على هذا، فيزعمون أن المؤرخ بتبنيه فرضاً خاصاً قد أصبح بحكم هذا التبني ميلاً إليه يعطف عليه عطف الأبوة، وهنا يرد عليهم آخرون في أنه ليس من المحتم أن يكون في نفس المؤرخ فرض واحد، بل لا مانع من أن يضع فروضاً متعددة في آن واحد. ثم يمضي في عمله حتى يتوصل إلى أحسنها ملائمة للحقائق التي يستعرض، وبهذا يترفع عن الغرض المزعوم، ويبعد عامل العطف الذي تال في التبني. فإذا اعترض معترض، في أن العقل لا يمكن أن يشغل نفسه في أكثر من فرض واحد في آن واحد، عدنا إلى الأخلاق. فإنها أساسات العلم كما أنها أساسات العمارة، والعالم من يبتعد عن الهوى، ويتنزه عن مظان الزور ويختفي للحق جناح الذل والطاعة.

## الباب الحادي عشر

# العرض

لقد انتهينا من التحليل والتحقيق والتنسيق والتنظيم والتعليق والإيضاح، ولم يبق أمامنا سوى أمر واحد هو العرض، والعرض في عُرف المؤرخين يتوقف على مكانة القارئ واستعداده لقبل ما نكتب، وهو نوعان ما يدون للعلماء ورجال الاختصاص وما يقدم لجمهور القراء.

فحيث نُعني ببحث علمي دقيق ونكتب لزملائنا المؤرخين يجدر بنا أن ننتبه إلى أمور، منها ما يأتي:

(١) أن تكون رسالتنا وحدة تامة المعنى مرتبطة الأجزاء، وهو سهل المنال لمن يتبصر في الأمر، فيبدأ العمل بهيكل منطقي كامل شامل لجميع نقاط البحث، ثم يترى في الكتابة، فيبدأ كل فصل من فصوله وكل فقرة من فقراته بملخص عام يستعرض فيه آراءه العمومية، ثم ينتقل إلى النقاط الفرعية والمواد الجزئية، وعليه أن يحسن الانتقال من فقرة إلى أخرى ومن فصل إلى فصل بجمل معينة تعيد ما قاله أولاً وتبيّن علاقته بما يليه من الأقوال.

(٢) أن نفرق ما أمكننا بين المتن والهامش. فلا نورد في المتن ما قد يزعزع وحدته أو يفصل أجزاءه بعضها عن بعض.

(٣) أن تتجلى أقوالنا بالأمانة والنزاهة، بحيث تظهر بمظهر التعليق والإيضاح، حينما تكون تعليلاً أو إيضاحاً متأملاً، وتنص بالحقيقة المجردة حينما تكون حقيقة صرفاً خالية من الرأي أو الإيضاح أو التعليق. فيتمكن القارئ من التفريق بين آرائنا وبين الحقائق التاريخية المثبتة.

(٤) أن نؤيد كل حقيقة من الحقائق المفردة التي نأتي على ذكرها في المتن بإشارة في الهامش إلى المرجع الذي أخذت عنه، وذلك بالتفصيل التام وبصورة جلية واضحة

تسهيلاً لتابعه البحث والتدقيق؛ فقد يخالفنا أحد رجال الاختصاص فيما نذهب إليه من الاستنتاج أو الاجتهاد، ومن المستحسن أيضاً أن نذيل الهاشم بشيء من التقدير العلمي للأصل الذي أخذنا عنه، وإذا ما أشرنا إلى مرجع من مراجعنا فعلينا أن نذكر أولاً: اسم المؤلف، ثم عنوان المؤلف، ثم المجلد، فالصفحة، والطبعة.

(٥) أن نعرض الحقائق في المتن بترتيبها التاريخي، كي نتأكد من صحة الاستنتاج، ولا سيما في أمر الأسباب والمسببات.

بقي علينا أن نقول كلمة في التوارييخ التي تصنف خصيصاً لجمهور القراء. فإنها يجب أن لا تختلف عن سواها في صحة القول وسلامة الاستنتاج، ولكن وجه الاختلاف بينها وبين ما يكتب لرجال الاختصاص أن على المؤلف في الأولى: أن يتبسيط ما أمكنه في عرض الحقائق بحيث تصبح قريبة من متناول أفهمهم، ولا بد أيضاً من عرض هذه الحقائق بصورة جذابة محببة إلى القراء ترغبهم في الاستطلاع، ويراعي فيها انتقاء الموضوع الذي يلذ لأمثالهم.

وهناك خطر نريد أن ننبه إليه، ذلك أن بعض المحدثين من العلماء كادوا يذهبون إلى أن من شروط الطريقة العلمية في البحث أن لا يعتمد المؤلف إلى هذه الأساليب الشديدة في عرض الحقائق. كأنهم يزعمون أن العلم يتناهى معها، والواقع أنه بإمكان العالم أن يكون دقيقاً في كلامه واستنتاجه، وجذاباً في أسلوبه وعرضه في آن واحد، ومن يدري فلعل الدافع عند هؤلاء إلى مثل هذه الأحكام ضعفهم في الأداء، وعدم تمكّنهم من ناحية اللغة، وقصورهم عن إيجاد التعبير الشيق، وهل يضير الحسناء إذا ظهرت بزيتها الكاملة! فواجب المؤرخ إذاً أن يجيد اللغة التي يصطمعها لتدوين حقائقه، وعرضها، بحيث لا تعوزه معرفة قواعد اللغة ومفرداتها وبيانها وأساليبها، وعليه أن يتقن فن الرواية، وقص القصص في اللغة التي يكتب بها حتى إذا قصَّ أخباره وقعت موقعاً حسناً في قلوب القراء.



